

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



مناخ الاستثمار في الدول العربية
مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

2014



المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار والتأمين الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



شركاءنا

نظم التأمين والتأمينات العربية

القاهرة - شارع جمال عبد الناصر - طريق المطار

الطابق 10 - برج التحرير

ت. 011 23566000 - ف. 011 23566000

م. 011 23566000 - ف. 011 23566000

ت. 011 23566000 - ف. 011 23566000, 23566000, 23566000

البريد الإلكتروني: info@ahamr.com

الموقع الإلكتروني: www.ahamr.com



مناخ الاستثمار في الدول العربية

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

2014

الناشر

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



ص.ب: 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف: 24959555 (+965) فاكس: 24835489 (+965)
البريد الإلكتروني: research@dhaman.org
الموقع الشبكي: www.dhaman.org

إن النتائج والتفسيرات والاستنتاجات التي ترد في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء مجلس مساهمي المؤسسة أو مجلس إدارتها أو حكومات الدول التي يمثلونها. كما أن الحدود وغيرها من المعلومات التي تظهر على أي خريطة في هذا التقرير لا تعني تأييد أو قبول المؤسسة لها.

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة ويسمح بالاعتباس شريطة ذكر المصدر

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



Establishment Date	1/4/1974	1974/4/1	تاريخ التأسيس
Commencement Date	1/4/1975	1975/4/1	تاريخ المباشرة
Director-General	Mr. Fahad Rashid Al Ibrahim	السيد/ فهد راشد الإبراهيم	المدير العام
Paid-up Capital	USD 242.1 million	242.1 مليون دولار أمريكي	رأس المال المدفوع
Reserves	USD 137.3 million	137.3 مليون دولار أمريكي	الاحتياطي
Credit Rating	"AA, Stable", by Standard & Poor's credit rating agency.	"AA، مستقر" من قبل وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني.	التصنيف الائتماني
Accumulated Guarantee Contracts 31-12-2013	USD 11 billion	11 مليار دولار أمريكي	القيمة التراكمية لعمليات الضمان 2013-12-31
Dhaman's Organizational Structure	- Shareholder's Council - Board of Directors - Director-General	- مجلس المساهمين - مجلس الإدارة - المدير العام	أجهزة المؤسسة
Member Countries	All Arab League member states except Comoros Islands.	كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر.	الدول الأعضاء
Financial Institutions (shareholders)	- Arab Fund for Economic and Social Development - Arab Monetary Fund - Arab Bank for Economic Development in Africa - Arab Authority for Agricultural Investment and Development	- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - صندوق النقد العربي - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا - الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	المؤسسات المالية (المساهمة في رأسمال المؤسسة)

المحتويات

6	تقديم
8	الملخص التنفيذي
19	ملاحظات منهجية
	الجزء الأول: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر – مؤشر الأداء المحتمل
34	1. الوضع الإجمالي للجاذبية العربية
34	1.1 المؤشر العام للجاذبية
36	2.1 مجموعة المتطلبات الأساسية
38	3.1 مجموعة العوامل الكامنة والمؤثرة في الشركات متعددة الجنسية
40	4.1 مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية
42	2. وضع الدول العربية في المؤشرات الأحد عشر الفرعية
42	1.2 مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي
44	2.2 مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية
46	3.2 مؤشر البيئة المؤسسية
48	4.2 مؤشر بيئة أداء الأعمال
50	5.2 مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه
52	6.2 مؤشر الموارد البشرية والطبيعية
54	7.2 مؤشر عناصر التكلفة
56	8.2 مؤشر الأداء اللوجستي
58	9.2 مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
60	10.2 مؤشر اقتصاديات التكتل
62	11.2 مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي
64	3. فجوة وميزان الجاذبية العربية
64	1.3 فجوة الجاذبية العربية
66	2.3 ميزان الجاذبية العربية
	الجزء الثاني: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر – مؤشر الأداء الفعلي
70	1. الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم والدول العربية
81	2. الاستثمارات العربية البينية
91	3. الأداء الفعلي ومؤشر الأداء
93	4. جاذبية الدول العربية ضمن تصنيف مراحل التنمية الاقتصادية
99	ملاحظات ختامية وتوصيات
	الجزء الثالث: الملامح القطرية
104	1. كيفية قراءة الملامح القطرية
106	2. الملامح القطرية
127	الملحق: حساب المؤشر وخصائصه الإحصائية
132	المراجع

Members		الأعضاء
Jordan		الأردن
UAE		الإمارات
Bahrain		البحرين
Tunisia		تونس
Algeria		الجزائر
Djibouti		جيبوتي
Saudi Arabia		السعودية
Sudan		السودان
Syria		سورية
Somalia		الصومال
Iraq		العراق
Oman		سلطنة عمان
Palestine		فلسطين
Qatar		قطر
Kuwait		الكويت
Lebanon		لبنان
Libya		ليبيا
Egypt		مصر
Morocco		المغرب
Mauritania		موريتانيا
Yemen		اليمن
Arab Fund for Economic and Social Development		الصندوق العربي للإتماء الاقتصادي والاجتماعي
Arab Monetary Fund		صندوق النقد العربي
Arab Bank for Economic Development in Africa		المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
Arab Authority for Agricultural Investment and Development		الهيئة العربية للاستثمار والائماء الزراعي

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



تقديم

تقديم

تتيح زيادة تحرير تجارة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتنامي الاندماج الدولي لمختلف الأسواق وتوسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات العديد من الفرص والتحديات لاقتصاديات العالم خاصة النامية منها. فتحرير التجارة الدولية وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقوم على اقتصاد السوق الحرة أظهر العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها من بينها تحسين الفرص أمام صادرات البلدان النامية للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة خاصة السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية بين وداخل القطاعات، والتطور التقني وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، كما أن توسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات والتدفقات الرأسمالية عبر الحدود المواكبة لذلك التوسع قد أوجد فرصاً جديدة للارتقاء بالاستثمار، وتحسين أداء الشركات المحلية، والاستفادة من الشراكة في مجالات الاستثمار والتسيير والتسويق وتحويل التكنولوجيا. ولمواكبة هذه التطورات والاستفادة منها استوجب على الدول النامية أن تضع السياسة الكفيلة بتهيئة وتطوير مناخ الاستثمار وتنشيط آليات السوق بما يحقق فاعلية توظيف الموارد وحرية وعدالة الدخول للأسواق. وتكمن التحديات في التوفيق بين ضرورة تفعيل المنافسة وتثبيت الميزة التنافسية، من ناحية، وضرورة حماية القطاعات الإستراتيجية وتدخل الدولة لتحقيق الأهداف التنموية والتأكد من استدامة النمو، من ناحية أخرى.

وفي هذا السياق تواصل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تطوير دورها الرامي لنشر المعرفة بشأن وضع وتطورات مناخ الاستثمار في الدول العربية تماشياً مع التطورات العالمية من أجل دعم جهود حكومات المنطقة الرامية لتحسين مناخ الاستثمار والأعمال، وزيادة جاذبية اقتصادات المنطقة للاستثمارات الأجنبية، وتعزيز دعائم العمل العربي المشترك في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

واستكمالاً لهذا النهج، يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أن تقدم لدولها الأعضاء التقرير السنوي التاسع والعشرين لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2014، والذي يتضمن عرضاً وتحليلاً للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء مجموعات الدول العربية من حيث استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية، وذلك بالتركيز على جاذبيتها لتلك التدفقات وفق مجموعة من المتغيرات المفسرة للتباين بين مختلف دول العالم بهذا الخصوص. وقد تواصل في تقرير هذا العام اتباع المنهجية الجديدة التي سبق اعتمادها في تقرير عام 2012-2013 بعد استحداث المؤسسة لأول مرة لـ «مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار» مع بعض التطويرات في مكونات المؤشر حيث تم إضافة مجموعة من المؤشرات الفرعية الجديدة لقياس الأداء اللوجستي، كما تم اعتماد مقاربة جديدة لرصد البيئة المؤسسية بناءً على بيانات البنك الدولي، فضلاً عن زيادة عدد الدول التي يغطيها المؤشر من 110 إلى 111 دولة مع ارتفاع عدد الدول العربية إلى 18 دولة بدخول العراق ضمن المؤشر.

ويتميز المؤشر بالعديد من الخصائص التي تؤهله ليكون ضمن المؤشرات المركبة المرجعية على المستويين الإقليمي والدولي وذلك بالتزامه بالضوابط العلمية والتطبيقية، باعتماده على نحو 60 متغيراً مستقاة من أهم وأحدث قواعد البيانات المتوافرة الدولية والوطنية، بتغطيته الجغرافية الواسعة لـ 111 دولة تمثل أكثر من 95% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم، بمرونته وقابليته للتطوير والاستجابة للمتغيرات المستقبلية، بدقة ومصدقية نتائجه، وأخيراً بسهولة استيعاب مخرجاته لصناع القرار والباحثين والفاعلين في مجال المنافسة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عبر اكتشافه لعناصر القوة والضعف في هذا المجال.

ويجدد التقرير هذا العام حرصه على تحقيق أكبر قدر ممكن من الشمولية والتغطية الجغرافية لجميع الدول العربية في البيانات والمؤشرات التي يتناولها في أبوابه المختلفة حتى يعطي صورة أكثر صدقاً ونفعاً لمتابعيه من المسؤولين وصناع القرار ومؤسسات القطاع الخاص على المستويات القطرية والإقليمية والدولية، وذلك مع الالتزام بإنجاز مادة التقرير في الوقت المناسب لتقديم صورة شاملة أقرب إلى الواقع لأوضاع مناخ الاستثمار في الوطن العربي. إلا أن المؤسسة، في سبيل تحقيق هدف التغطية الشاملة والحديثة، تواجه منذ سنوات عقبات تكمن في نقص المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة والحديثة والشاملة حول تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته ومصادره واتجاهاته القطاعية من المصادر الرسمية العربية.

لقد قامت المؤسسة، بالتنسيق مع الجهات المعنية، بالعديد من الخطوات لتجاوز تلك العقبات أهمها ما يلي :

- حثت المؤسسة الدول العربية على إعداد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المعايير المنصوص عليها بالطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي، ونوهت عن ذلك في

إصدارتها والمؤتمرات التي تنظمها وتشارك بها.

- تخاطب المؤسسة سنويا جهات الاتصال الرسمية في جميع الدول العربية وكذلك الجهات الأخرى ذات الصلة طلبا لتدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر موزعة جغرافيا وقطاعيا حتى العام السابق على صدور التقرير.
- التمتست المؤسسة في العديد من المناسبات تنفيذ قرار جامعة الدول العربية رقم (ق 1843 - د.ع 86) بتاريخ 2010/9/30 والمتعلق ببحث الدول العربية على توفير بيانات الاستثمار الأجنبي بهدف إثراء تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية.

- دعت المؤسسة الدول العربية الأعضاء التي قامت بإجراء المسح المنسق لصندوق النقد الدولي لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر (CDIS) وعددها 6 دول إلى إمدادها ببعض نتائجها، وشجعت الدول العربية الأخرى على المشاركة فيه.

وعلى الرغم من حدوث تحسن وتقدم لدى عدد من الدول العربية على صعيد توافر المعلومات والبيانات بشكل عام وتلك المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل خاص، فإن مستوى استجابة الجهات العربية لاحتياجات توفير البيانات الدقيقة والحديثة لم يرتق إلى المستوى المطلوب. ويجدر التذكير، من الناحية الفنية، أن بناء قاعدة بيانات دقيقة حول إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الوطني يعتبر شرطا أساسيا ليس فقط لاتخاذ القرارات اللازمة لتهيئة المناخ الملائم لجذب تلك الاستثمارات وتفعيل دورها التنموي، بل يعتبر كذلك عنصراً هاماً لتمكين أهل الاختصاص وأصحاب القرار من الحد الأدنى من التنسيق من أجل إرساء عوامل نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول العربية، بالإضافة إلى العوامل أو المقومات القائمة مثل توافر الموارد البشرية، والموارد الطبيعية وكذلك رؤوس الأموال.

من هذا المنطلق وإدراكا لأهمية البيانات والمعلومات في رصد تطور مناخ الاستثمار في الدول العربية، فقد وجدت المؤسسة أن من واجبها تجاوز المعوقات التي تواجهها في هذا المجال، وذلك من خلال اللجوء إلى أهم مصادر البيانات والمعلومات الدولية المنشورة حول الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم كبديل عندما يتعذر حصول المؤسسة على البيانات المطلوبة من منبعها الأساسي (مصادر وطنية) في الوقت المناسب. وكما هو معروف يعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مع صندوق النقد الدولي من أهم تلك المصادر، حيث يوفر كل منهما أحدث التقديرات عن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل دول العالم.

وفي هذا الصدد، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمختلف جهات الاتصال الرسمية وهيئات تشجيع الاستثمار والمؤسسات المعاونة لها داخل الدول العربية على تعاونها لتزويد المؤسسة بالبيانات والمعلومات التي تتباين حسب درجة شمولها وحدتها ودقتها من دولة لأخرى. كما أدعو جميع الجهات الحكومية المعنية في الدول العربية لتعزيز مساعيها وجهودها في مجال تطوير وتحديث قواعد بياناتها في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر والمجالات ذات الصلة وفق المعايير المحاسبية الدولية.

وأخيرا أتقدم بالشكر إلى فريق عمل البحوث والدراسات القائم على إعداد التقرير وكل من ساهم بدرجة أو بأخرى من الإدارات الأخرى في تقديم الدعم الإداري والفني لإنجاز التقرير في صورته الحالية.

وإذ تأمل المؤسسة أن تكون قد وفقت في خياراتها المنهجية وأن يسهم هذا التقرير، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة وبقية أنشطة المؤسسة، في وضع أسس موضوعية متينة للترويج للدول العربية، فإنها ترحب بأي ملاحظات أو آراء من شأنها تطوير محتوى التقرير وتعزيز دور المؤسسة في دعم التدفقات التجارية والرأسمالية الأجنبية والبيئية إلى المنطقة العربية.

والله نسأل أن يؤدي هذا التقرير رسالته وأن يبلغ بالعمل غايته.

والله ولي التوفيق،،،


فهد راشد الإبراهيم

المدير العام
يوليو 2014

الملخص التنفيذي

يعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، ولاسيما بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتطورات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية، وأزمة منطقة اليورو والانكماش الذي عرفته الأسواق العالمية للاستثمار، هذا إلى جانب التطورات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، والتي أبرزت بالخصوص الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية والانتقالية.

وتواصل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تطوير دورها الرامي لنشر المعرفة بشأن وضع وتطورات مناخ الاستثمار في الدول العربية تماشياً مع التطورات العالمية من أجل دعم جهود حكومات المنطقة الرامية لتحسين مناخ الاستثمار والاعمال وزيادة جاذبية اقتصادات المنطقة للاستثمارات الأجنبية وتعزيز دعائم العمل العربي المشترك في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا السياق أطلقت المؤسسة التقرير السنوي التاسع والعشرين لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2014، والذي يتضمن عرضاً وتحليلاً للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء مجموعات الدول العربية من حيث استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية وذلك بالتركيز على جاذبيتها لتلك التدفقات وفق مجموعة من المتغيرات المفسرة للتباين بين مختلف دول العالم بهذا الخصوص. وقد تواصل في تقرير هذا العام اتباع المنهجية الجديدة التي سبق اعتمادها في تقرير عام 2012-2013 بعد استحداث المؤسسة لأول مرة لـ «مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار» مع بعض التطوير في مكونات المؤشر حيث تم إضافة مجموعة من المؤشرات الفرعية الجديدة لقياس الأداء اللوجستي كما تم اعتماد مقارنة جديدة لرصد البيئة المؤسسية بناء على بيانات البنك الدولي، فضلاً عن زيادة عدد الدول التي يغطيها المؤشر من 110 إلى 111 دولة مع ارتفاع عدد الدول العربية إلى 18 دولة بدخول العراق ضمن المؤشر تمثل ما يزيد عن 99% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمنطقة العربية بنهاية عام 2013.

مزايا مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

ويتميز المؤشر بالعديد من الخصائص التي تؤهله ليكون ضمن المؤشرات المركبة المرجعية على المستويين الإقليمي والدولي وذلك بالتزامه بالضوابط العلمية والتطبيقية، باعتماده على 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشراً فرعياً تتفرع بدورها إلى 60 متغيراً كمياً، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث من 2010 إلى 2012 وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات ومستقرة من أهم وأحدث قواعد البيانات المتوافرة الدولية والوطنية، وكذلك بتغطيته الجغرافية الواسعة لدول تمثل أكثر من 95% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم، ومرونته وقابليته للتطوير والاستجابة للمتغيرات المستقبلية، بدقة ومصداقية نتائجه، وأخيراً بسهولة استيعاب مخرجاته لصناع القرار والباحثين والفاعلين في مجال المنافسة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عبر اكتشافه لعناصر القوة والضعف في هذا المجال.

هذا ويطمح المؤشر المركب الجديد إلى تفسير سبب ضآلة نصيب المنطقة العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم والذي لم يتجاوز 3.5% من الإجمالي العالمي خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2013 ونحو 9.5% من إجمالي الوارد إلى الدول النامية، وبناء قاعدة بيانات معرفية شاملة تمكن من إنجاز البحوث والدراسات ورصد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار في دول المنطقة وتفسير أسباب التركيز الجغرافي في بعض الدول واستحواذ قطاع الخدمات على الحصة الأهم من التدفقات، وتقديم مقترحات حول أفضل السبل لتحسين مناخ الاستثمار، وتحديد أثر الاستثمارات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها في البلد المضيف.

الجزء الأول: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر الأداء المحتمل

الوضع الإجمالي للجاذبية العربية

حلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر العام للجاذبية يبلغ 36.7 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 71. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة، فيما جاءت دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيرا دول أفريقيا في المرتبة السابعة. ومقارنة بعام 2013 تراجعت جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة انخفاض قيمة المؤشر في الدول العربية بمقدار 0.5 نقطة ونسبة 1.47%، وعلى مستوى المجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان والبحرين) بشكل عام الأداء بقيمة 45.8 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2014، وبمستوى أداء جيد، إلا أن أدائها على مستوى المؤشر العام تراجع بنسبة 2.9% مقارنة بعام 2013. كما حلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 39.3 نقطة، وبمستوى متوسط، حيث تحسن أدائها بنسبة 0.5%. وجاءت دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 34.5 نقطة، وبمستوى أداء ضعيف رغم تحسن أدائها بنسبة 1.9%. وأخيرا حلت دول الاداء الضعيف جدا (العراق وسورية وموريتانيا واليمن والسودان) في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة 25.8 نقطة، وبمستوى ضعيف جدا مع تراجع جاذبيتها للاستثمار بنسبة 3.4% مقارنة بعام 2013.

المجموعات الثلاث الرئيسية

أما على صعيد وضع الدول العربية في المجموعات الثلاث الرئيسية بشكل عام فمن الواضح أن الأداء العربي في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية جاء ضعيفا جدا، وفي المقابل جاء الأداء العربي أقل بنسبة ضئيلة من المتوسط العالمي في كل من مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة.

مجموعة المتطلبات الأساسية: وتضم أربعة مؤشرات وهي الأداء الاقتصادي الكلي، والوساطة المالية والقدرات التمويلية، والبيئة المؤسسية والاجتماعية، وبيئة أداء الأعمال. جاءت الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 50.3 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 73. ومقارنة بعام 2013 فقد تراجعت قيمة المؤشر في الدول العربية بقيمة 1.5 نقطة ونسبة تبلغ 2.9%. وعلى مستوى المجموعات العربية تصدرت دول الخليج، بأداء متوسط حول المتوسط العالمي تليها دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا وبأداء ضعيف وفي نفس التصنيف حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة عربيا وبأداء ضعيف وفي المركز الرابع والأخير عربيا جاءت مجموعة دول الاداء المنخفض بأداء ضعيف جدا. ومقارنة مع عام 2013 فقد تحسن أداء دول مجلس التعاون الخليجي فيما تراجع أداء بقية المجموعات بمعدلات ضئيلة.

مجموعة العوامل الكامنة: وتضم 5 مؤشرات فرعية: حجم السوق وفرص النفاذ إليه، الموارد البشرية والطبيعية، عناصر التكلفة، والاداء اللوجستي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. جاء ترتيب الدول العربية في المرتبة الرابعة عالميا بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 45.7 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول، داخل المجموعة، يبلغ 67. ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء الدول العربية. وعلى مستوى المجموعات العربية يلاحظ أيضا استمرار تصدر دول الخليج بأداء جيد يتفوق على المتوسط العالمي، ثم حلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بأداء ضعيف، وجاءت مجموعة دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف أيضا، كما حلت مجموعة دول الاداء المنخفض

في المرتبة الرابعة بأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء دول المغرب العربي فيما تراجع أداء بقية المجموعات بمعدلات ضئيلة.

مجموعة العوامل الخارجية الايجابية: وتضم مؤشري اقتصاديات التكتل، وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي. فقد حلت الدول العربية في المرتبة الخامسة من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 16.8 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 73. ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء الدول العربية بمقدار 0.9 نقطة و5%. وعلى مستوى المجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء متوسط للمجموعات الثلاثة، وأخيرا حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبمستوى أداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء دول المشرق العربي في مجموعة العوامل الخارجية فيما تراجع أداء بقية المجموعات العربية.

وضع الدول العربية في المؤشرات الفرعية

مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي: يعد الأداء العربي في هذا المؤشر الأفضل مقارنة بالمؤشرات الاحد عشر الأخرى حيث يتساوى تقريبا المتوسطان العربي والعالمي حول 69 نقطة. وعلى صعيد المجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج وبأداء جيد جدا، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط، اما دول المشرق العربي فقد حلت في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء ضعيف جدا، كذلك حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة الأخيرة عربيا وبمستوى أداء ضعيف جدا، ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء دول الخليج ودول المغرب العربي مقابل تراجع أداء دول المشرق العربي ودول الاداء المنخفض.

مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية: رغم أن الأداء العالمي في هذا المجال متواضع بالأساس إلا أن الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل منه بشكل عام، وفيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول المشرق العربي وحلت منفردة في مجموعة الأداء الجيد، ثم حلت دول الخليج العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط ثم جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء متوسط، وأخيرا حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة وبمستوى أداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء دول الخليج ودول الاداء المنخفض وتراجع أداء دول المشرق والمغرب في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية.

مؤشر البيئة المؤسسية: جاء أداء الدول العربية متواضعا جدا مقارنة بالمتوسط العالمي، مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية. حيث حلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربيا بأداء متوسط تلتها دول المشرق العربي في المرتبة الثانية وبأداء ضعيف. وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وبأداء ضعيف، وأخيرا حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة وبأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر.

مؤشر بيئة أداء الأعمال: أداء متوسط للدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي، وعلى مستوى المجموعات العربية تصدرت دول الخليج بأداء متوسط. ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط أيضا، وحلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الثالثة ضمن الأداء الضعيف وأخيرا حلت دول المغرب العربي في المرتبة الرابعة وبمستوى أداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية فيما عدا دول الخليج في مؤشر بيئة أداء الأعمال.

مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة التنفيذ إليه: لدى الدول العربية وضعية قريبة من المتوسط العالمي وفيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج بأداء جيد، ثم حلت دول المشرق العربي بأداء متوسط، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف وأخيرا حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة بأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر.

مؤشر الموارد البشرية والطبيعية: الأداء العربي في هذا المؤشر جاء قريبا من الأداء العالمي اما فيما يتعلق بالمجموعات

الجغرافية العربية فقد تقدمت دول الخليج بأداء متوسط وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية وكذلك دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف وأخيرا جاءت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبمستوى أداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية.

مؤشر عناصر التكلفة: الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أعلى من الأداء العالمي المرتفع أصلا. اما فيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد جدا، وجاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الثالثة، وأخيرا دول المغرب العربي. ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع اداء دول الخليج ودول المشرق وتحسن اداء دول المغرب ودول الاداء المنخفض في المؤشر.

مؤشر الاداء اللوجستي: جاء الأداء العربي في هذا المؤشر أقل من الأداء العالمي المنخفض أصلا. وفيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء المتوسط، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية ثم دول المشرق العربي وبأداء ضعيف ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والاحيرة وبأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع اداء جميع المجموعات الجغرافية العربية فيما عدا دول المغرب العربي في المؤشر.

مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي المنخفض أصلا. وفيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج بأداء جيد، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بأداء متوسط ثم دول المغرب العربي بأداء ضعيف ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والاحيرة بأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن اداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

مؤشر اقتصاديات التكتل: أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر جاء أقل بشكل واضح من الأداء العالمي المنخفض أصلا. أما فيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول المشرق العربي المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء المتوسط، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بأداء ضعيف ثم دول الخليج في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والاحيرة بأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد ارتفع اداء دول الخليج ودول الاداء المنخفض في مؤشر اقتصاديات التكتل فيما تراجع اداء دول المشرق والمغرب.

مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي: أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر جاء أقل بشكل واضح من الأداء العالمي. وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء المتوسط، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بأداء ضعيف ثم دول المغرب في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والاحيرة بأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن اداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر، فيما عدا دول المشرق العربي.

فجوة الجاذبية العربية

المقصود بفجوة الجاذبية الفارق أو الاختلاف في توفر المتطلبات الأساسية وفي حيازة العوامل الكامنة والعناصر الخارجية الإيجابية التي يتطلبها استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دولة أو مجموعة جغرافية ما ودولة أو مجموعة جغرافية مرجعية. كما يشير مصطلح الفجوة إلى الاختلاف أو الفرق بين الأداء المتوقع من قبل دولة ما من حيث جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية والأداء الفعلي للدولة المعنية؛ في هذه الحالة نتحدث عن فجوة الأداء.

على مستوى المؤشر العام، بلغت فجوة الجاذبية العربية بالاستناد إلى متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كمجموعة جغرافية مرجعية، 35.5% سنة 2014 وهو تقريبا نفس مستوى الفجوة الذي تم رصده عام 2013. ويتفرع هذا الفارق النسبي بدوره إلى فجوة المتطلبات الأساسية أو المسبقة، وقيمتها 27.7% سنة 2014 مقابل 25.2% سنة 2013، وفجوة العوامل الكامنة بنسبة 28.3% عام 2014 أي نفس النسبة التي تم تقديرها السنة الماضية، وفجوة

العوامل أو المؤثرات الخارجية الايجابية التي بلغت 54.6% هذه السنة، أي بارتفاع طفيف مقارنة بـ 53.8% عام 2013، والتي تبرز بشكل واضح أهمية التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية من أجل جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية.

كما أن وضع الدول العربية بالنسبة لفجوة الجاذبية مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان أفضل من ثلاث مجموعات جغرافية هي إفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي كما أن وضع الدول العربية في العناصر الكامنة أفضل نسبياً مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى. أما بالنسبة لفجوة المؤثرات الخارجية الايجابية فقد حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة فمن الواضح، على غرار ما تم رصد السنة الماضية، أن هذا المحور هو الذي يقود فجوة جاذبية المجموعات الجغرافية عموماً والمنطقة العربية على وجه الخصوص. كما يتضح عمق الفجوة في عوامل التميز والتقدم التكنولوجي بين المجموعات العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ميزان الجاذبية العربية

في سياق رصد العناصر الجاذبة والمعوقة للاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر أداء دولة ما نقطة قوة إذا ما كان موقعها في الثلث الأعلى من الترتيب بالنسبة للمتغير الذي يتضمنه المؤشر الفرعي للجاذبية، ونقطة ضعف إذا ما كان ترتيبها في الثلث الأخير من قيم المتغير تحت الدراسة. واستناداً إلى نتائج الميزان الإجمالي الذي يتم قياسه بطرح مجموع نقاط الضعف من مجموع نقاط القوة، يُمكن إعادة ترتيب الدول حسب هذا الميزان الذي يشكل نظام معلومات يسترشد به صاحب القرار لتقليل الخسوم أو نقاط الضعف وتحويلها إلى أصول أو نقاط قوة. ومع رصد وتقييم كل المؤشرات الفرعية التي تتفرع عن المؤشر العام للجاذبية لسنة 2014 يتبين أن غالبية الدول العربية تشكو من نقاط ضعف تكمن بالأساس في المجالات التالية: تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وارتفاع معدل التضخم، وارتفاع نسبة عجز الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول، والعوامل المرتبطة بالبيئة المؤسسية، وبيئة أداء الأعمال غير المواتية في عدد من الدول، وعدم الانفتاح على العالم الخارجي، وتراجع معدلات الإنتاجية الكلية لعناصر الانتاج وتراجع كفاءة أداء التخليص الجمركي والبنية التحتية للتجارة والنقل وجودة وكفاءة الخدمات اللوجستية، وتراجع كبير لمستوى التقدم التكنولوجي.

الجزء الثاني: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر الأداء الضعفي

الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم خلال عام 2013

شهد عام 2013 عودة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الى وتيرة الارتفاع بنسبة 9% لتصل إلى 1.45 تريليون دولار عام 2013 ولترتفع معها ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم ايضا بنسبة 9% لتصل الى 25.5 تريليون دولار. وحسب آخر الاحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية رقماً قياسياً جديداً بقيمة 778 مليار دولار، وهو ما يمثل 54% من التدفقات العالمية. هذا ويتوقع الأونكتاد استمرار ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال السنوات الثلاث المقبلة ليبلغ 1.6 تريليون دولار في عام 2014، و1.75 تريليون دولار في عام 2015 و1.85 تريليون في عام 2016، وبحصة أكبر للبلدان المتقدمة لتصل الى 52 في المائة خلال عام 2016.

وخلال عام 2013 احتفظت صناديق الاسهم الخاصة بقوتها، وزاد التمويل القائم منها إلى مستوى قياسي بلغ 1.07 تريليون دولار، وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صناديق الثروة السيادية 6.7 مليار دولار فقط وذلك رغم ضخامة الموجودات لدى تلك الصناديق والبالغ قيمتها 6.4 تريليونات دولار حول العالم، كما زاد دور نحو 550 شركة عبر وطنية مملوكة للحكومات بوجود أكثر من 15 ألف فرع في الخارج بقيمة أصول اجنبية تقدر بنحو 2 تريليون دولار واستثمارات

اجنبية مباشرة منفذة من خلالها بقيمة 160 مليار دولار عام 2013 بنسبة 11 % من الاجمالي العالمي، كما بلغت السيولة النقدية المتاحة لدى أكبر 5 الاف شركة عبر وطنية في عام 2013 نحو 4.5 تريليون دولار ، وهذا ما يعتبر مستوى عالياً من الموجودات النقدية يمثل إمكانات هائلة كمصدر لتمويل التنمية.

تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 9% من 53.5 مليار دولار عام 2012 إلى 48.5 مليار دولار عام 2013، وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96.3 مليار دولار عام 2008.

وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 3.3 % من الإجمالي العالمي البالغ 1.45 تريليون دولار، و 6.2% من إجمالي الدول النامية البالغ 778 مليار دولار.

وقد تواصل خلال العام 2013 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الامارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 40% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، حيث تصدرت الامارات بقيمة 10.5 مليارات دولار وبحصة 21.6%، ثم تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 9.3 مليارات دولار وبحصة 19.2%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5.6 مليارات دولار ونسبة 11.5 % من الاجمالي العربي، ثم حل المغرب رابعاً بقيمة 3.4 مليارات دولار وبحصة 6.9%، ثم السودان في المركز الخامس بقيمة 3.1 مليارات ونسبة 6.4%.

ومن واقع احصاءات الاونكتاد توجد 92 دولة عربية واجنبية لديها تدفقات استثمارية سنوية بلغ مجموعها خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2012 أكثر من 300 مليار دولار. وضمت قائمة أهم الدول المستثمرة حسب الترتيب كلاً من فرنسا والكويت والولايات المتحدة والإمارات والمملكة المتحدة والسعودية واليابان وهولندا والصين والمانيا بقيمة إجمالية بلغت 211.5 مليار دولار ونسبة تزيد عن 70% من الاجمالي. كما حلت إيطاليا والبحرين واسبانيا وقطر وسويسرا وكندا والأردن وأستراليا ولبنان وبلجيكا ضمن قائمة أهم 20 دولة مستثمرة في المنطقة خلال الفترة بقيمة 58 مليار دولار ونسبة 19.3% لتشكّل القائمتان نحو 90% من إجمالي الاستثمارات في المنطقة خلال الفترة.

أرصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية

شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية ارتفاعاً من 717.7 مليار دولار عام 2012 بمعدل 7% لتبلغ 766.9 مليار دولار عام 2013، ومثلت الارصدة الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3 % من الإجمالي العالمي البالغ 25.5 تريليون دولار.

وشأنها شأن التدفقات تركزت الارصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من الامارات والسعودية على 41% .حيث تصدرت السعودية بقيمة 208.3 مليارات دولار وبحصة 27.2%، ثم تلتها الامارات في المركز الثاني بقيمة 105.5 مليارات دولار وبحصة 13.8%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 85 مليار دولار ونسبة 11.1% من الاجمالي العربي، ثم حل لبنان رابعاً بقيمة 55.6 مليار دولار وبحصة 7.3%، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 50.3 مليار ونسبة 6.6%.

وقد كشفت البيانات عن وجود 114 دولة عربية واجنبية لديها ارصدة استثمارية في الدول العربية بلغ مجموعها التراكمي بنهاية عام 2012 نحو 229 مليار دولار. وضمت قائمة أهم الدول المستثمرة في المنطقة على التوالي كلاً من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وسويسرا والمملكة المتحدة والكويت والسعودية وهولندا والإمارات وقطر بقيمة إجمالية بلغت 153 مليار دولار ونسبة تزيد عن 67% من الاجمالي. كما حلت تشيلي والمانيا والهند والصين والأردن

وليبيا ونيجيريا وأستراليا وكوريا الجنوبية والبحرين ضمن قائمة أهم 20 دولة مستثمرة في المنطقة خلال الفترة بقيمة 43 مليار دولار وبنسبة 18.8% لتشكيل القائمتان نحو 85.8% من إجمالي ارصدة الاستثمارات في المنطقة بنهاية عام 2012.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية (من واقع بيانات الشركات المستثمرة)

وفق قاعدة بيانات «أسواق الاستثمار الاجنبي المباشر» التي أعدتها مؤسسة الفايانانشيال تايمز يقدر عدد الشركات الاجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 7423 شركة بنسبة تصل الى 10% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم، كما تستثمر تلك الشركات في ما يزيد عن 10 الاف مشروع في المنطقة العربية وبنسبة تبلغ نحو 6% من إجمالي عدد المشروعات الاجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 167 الف مشروع وذلك منذ عام 2003 وحتى ابريل 2014. كما تم تقدير تكلفة تلك المشروعات الاستثمارية الاجمالية بما يزيد عن تريليون دولار، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها تلك المشروعات بنحو 1.6 مليون فرصة عمل. وقد تركزت شركات ومشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة في عدد محدود من الدول هي الامارات والسعودية ومصر وقطر.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية ارتفاعا كبيرا بنسبة 62% من 18.2 مليار دولار عام 2012 إلى 29.5 مليار دولار عام 2013. ومثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربية ما نسبته 2.1 % من الإجمالي العالمي البالغ 1.4 تريليون دولار، و 6.5% من إجمالي الدول النامية البالغ 454 مليار دولار.

ومثلت دول الخليج المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 95% لعام 2013، حيث تصدرت الكويت قائمة الدول العربية المصدرة بقيمة 8.4 مليارات دولار وبحصة بلغت 28.4% تلتها قطر بقيمة 8 مليارات وبحصة 27.2% ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 4.9 مليارات وبحصة 16.8% ثم الامارات في المركز الرابع بقيمة 2.9 مليار وبحصة 9.9% ثم سلطنة عمان في المرتبة الخامسة بقيمة 1.4 مليار وبحصة 4.7% ثم البحرين في المرتبة السادسة بقيمة 1.1 مليار دولار وبحصة 3.6%.

اما على صعيد ارصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد بلغت 231.6 مليار دولار بنهاية عام 2013. ومثلت ارصدة الاستثمارات الصادرة من الدول العربية أقل من 1% من الإجمالي العالمي البالغ 25.5 تريليون دولار.

وقد استحوذت دول الخليج الست إضافة الى ليبيا ومصر ولبنان على 96.3% من إجمالي الارصدة الصادرة من المنطقة حيث تصدرت الامارات بقيمة 63.2 مليار دولار وبحصة بلغت 27.3% تلتها الكويت بقيمة 40.2 مليار وبحصة 17.4% ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 39.3 مليار وبحصة 17% ثم قطر في المركز الرابع بقيمة 28.4 مليار وبحصة 12.3% ثم ليبيا في المرتبة الخامسة بقيمة 19.4 مليار وبحصة 8.4% ثم البحرين في المرتبة السادسة بقيمة 10.8 مليارات دولار وبحصة 4.6%.

الاستثمارات العربية البينية

التدفقات الاستثمارية البينية من واقع بيانات الاونكتاد

استنادا الى قاعدة بيانات الاونكتاد الخاصة بالتوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في دول العالم قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واائتمان الصادرات باستخلاص البيانات الخاصة بالدول العربية للوقوف عند واقع الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2012 والتي تقدر بما يزيد عن 103 مليارات دولار.

وحسب الدول المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2012 فقد استحوذت السعودية والامارات على نحو 74% من اجمالي الاستثمارات خلال الفترة حيث تصدرت السعودية بقيمة 45.7 مليار دولار وبنسبة 44% من الاجمالي تلتها الامارات في المرتبة الثانية بقيمة 31.1 مليار دولار وبحصة 30%. أما على صعيد بقية الدول فقد حلت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 9.7 مليارات دولار وبحصة 9.4% ثم المغرب في المرتبة الرابعة بقيمة 4.7 مليارات دولار وبحصة 4.5% ثم تونس في المرتبة الخامسة بقيمة 4.1 مليارات دولار وبحصة 4%، ثم الجزائر في المرتبة السادسة بقيمة 3.8 مليارات دولار وبحصة 4%، ثم سلطنة عمان في المرتبة السابعة بقيمة 3.5 مليارات دولار وبحصة 3.4%، ثم قطر وليبيا وموريتانيا بقيم محدودة.

وحسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2012 فقد استحوذت الكويت والامارات والسعودية والبحرين على نحو 81% من اجمالي الاستثمارات خلال الفترة حيث تصدرت الكويت بقيمة 35.4 مليار دولار وبنسبة 34.3% من الاجمالي تلتها الامارات في المرتبة الثانية بقيمة 25.1 مليار دولار وبحصة 24.3%، وحلت السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 14 مليار دولار وبحصة 13.7% ثم البحرين في المرتبة الرابعة بقيمة 9.3 مليارات دولار وبحصة 9% ثم قطر في المرتبة السادسة بقيمة 5.8 مليارات دولار وبحصة 5.7%، ثم الاردن في المرتبة السادسة بقيمة 3.8 مليارات دولار وبحصة 3.7%، ثم لبنان في المرتبة السابعة بقيمة 3.4 مليارات دولار وبحصة 3.3%، ثم مصر في المرتبة الثامنة بقيمة 2.8 مليار دولار وبحصة 2.7%، ثم بقية الدول بقيم محدودة.

اما على صعيد أرصدة الاستثمارات العربية البينية فقد بلغت من واقع قاعدة بيانات الاونكتاد نحو 53 مليار دولار بنهاية عام 2012. وحسب الدول المستقبلية لأرصدة الاستثمارات العربية البينية بنهاية عام 2012 فقد استحوذت الاردن والبحرين والكويت والسعودية على أكثر من 78% من اجمالي الاستثمارات. أما حسب الدول المصدرة لأرصدة الاستثمارات العربية البينية بنهاية عام 2012 فقد استحوذت الكويت والسعودية والامارات وقطر على أكثر من 66% من اجمالي الاستثمارات.

المشاريع الاستثمارية البينية الجديدة من واقع بيانات الفاينانشيال تايمز

الاستثمارات العربية البينية: التكلفة أو النفقات الإجمالية للمشروعات

استنادا الى بيانات الفاينانشيال تايمز قدرت قيمة التكلفة الاجمالية لمشروعات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2003 وأبريل 2014 بما يزيد عن 370 مليار دولار.

وحسب الدول المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة فقد تصدرت مصر قائمة الدول العربية باستحواذها على مشروعات بقيمة 97.2 مليار دولار وبحصة على 26.3% من اجمالي الاستثمارات خلال الفترة تلتها العراق بقيمة 35 مليار دولار وبنسبة 9.4% من الاجمالي تلتها تونس في المرتبة الثالثة بقيمة 26.5 مليار دولار وبحصة 7.2%، ثم حلت السعودية في المرتبة الرابعة بقيمة 23.8 مليار دولار وبحصة 6.4% ثم الجزائر في المرتبة الخامسة بقيمة 23.1 مليار دولار وبحصة 6.3% ثم ليبيا في المرتبة السادسة بقيمة 22.6 مليار دولار وبحصة 6.1%، ثم قطر في المرتبة السابعة بقيمة 22.5 مليار دولار وبحصة 6.1%، ثم الاردن في المرتبة الثامنة بقيمة 21.6 مليار دولار وبحصة 5.8%، ثم الامارات في المرتبة الثامنة بقيمة 16.5 مليار دولار وبحصة 4.5% ثم بقية الدول.

وحسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عام 2003 وأبريل 2014 فقد تصدرت الامارات بقيمة 217 مليار دولار وبنسبة 58.6% من الاجمالي تلتها البحرين في المرتبة الثانية بقيمة 45.5 مليار دولار وبحصة 12.3%، وحلت الكويت في المرتبة الثالثة بقيمة 36.4 مليار دولار وبحصة 9.8% ثم قطر في المرتبة الرابعة بقيمة 31 مليار دولار وبحصة 8.4% ثم السعودية في المرتبة الخامسة بقيمة 15.3 مليار دولار وبحصة 4.1%، ثم مصر في المرتبة السادسة بقيمة 11.6 مليار دولار وبحصة 3.1%، ثم بقية الدول.

الاستثمارات العربية البينية: عدد المشروعات

استنادا الى بيانات الفاينانشيال تايمز قدرت عدد مشروعات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2003 وأبريل 2014 بنحو 2137 مشروعا .

وحسب الدول المستقبلية لمشروعات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عام 2003 وأبريل 2014 فقد تصدرت السعودية باستحواذها على 322 مشروعا وبحصصة 15.1% من الاجمالي العربي ، تلتها الامارات في المرتبة الثانية باستحواذها على 232 مشروعا وبحصصة 10.9% ثم مصر في المرتبة الثالثة باستحواذها على 207 مشروعات وبحصصة 9.7% ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة باستحواذها على 192 مشروعا وبحصصة 9% ثم بقية الدول .

وحسب الدول المصدرة لمشروعات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عام 2003 وأبريل 2014 فقد تصدرت الامارات باستحواذها على 1014 مشروعا وبحصصة 47.4% من الاجمالي العربي، تلتها الكويت في المرتبة الثانية باستحواذها على 249 مشروعا وبحصصة 11.6% ثم السعودية في المرتبة الثالثة باستحواذها على 242 مشروعا وبحصصة 11.3% ثم قطر في المرتبة الرابعة باستحواذها على 129 مشروعا وبحصصة 6% ثم بقية الدول .

مؤشر الأداء الفعلي

حلت الدول العربية في المرتبة قبل الأخيرة بـ 25.3 نقاط مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى حسب نتائج مؤشر الأداء الفعلي في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية لعام 2014، في حين تصدرت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ترتيب المجموعات تليها مجموعة شرق آسيا والمحيط الهادئ بفارق نقطتين فقط. وقد سجلت كل المجموعات الجغرافية تراجعا في أدائها مقارنة بسنة 2013.

كما تصدرت دول الخليج في مؤشر الاداء الفعلي (المعتمد على رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حجم صفقات الاندماج والتملك ومتوسط عدد المشاريع الجديدة) مجموعات الدول العربية في مؤشر الأداء الفعلي بمتوسط 30 نقطة عام 2014 وذلك على الرغم من تباين الأداء داخل المجموعة حيث احتلت كل من الامارات العربية المتحدة والسعودية صدارة الترتيب ضمن مجموعة الدول العربية في حين تأتي قطر في المرتبة (5) والبحرين في المرتبة (9) وعمان في المرتبة (10) والكويت في المرتبة (13) على مستوى 18 دولة عربية. وعلى غرار مؤشر الأداء الخاص بالمنطقة العربية ككل، سجلت المجموعات العربية الفرعية تراجعا في أدائها تراوح بين 4.2% بالنسبة لدول المغرب العربي و 2.6% بالنسبة لدول الخليج العربي.

جاذبية الدول العربية ضمن تصنيف مراحل التنمية الاقتصادية

من المفترض عند وضع أي إطار لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر كمرجع رئيسي لصانعي السياسات على النطاق الوطني أن يؤخذ بعين الاعتبار مرحلة النمو التي تمر بها الدولة. من هذا المنطلق تم تصنيف الدول العربية التي شملها التقرير إلى ثلاثة مجموعات هي كالتالي:

- الدول المصنفة ضمن مجموعة الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية وهي كل من موريتانيا والسودان واليمن؛ والمفترض أن تولي هذه الدول اهتماماً وأولوية لتحسين مؤشرات محاور الجذب التي تتدرج ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة، خصوصا وانها سجلت أداء أقل مقارنة مع نظيراتها على مستوى العالم.
- مجموعة الدول المصنفة ضمن مجموعة الاقتصادات القائمة على الكفاءة والفاعلية، وتضم 11 دول عربية هي الجزائر ومصر والعراق والأردن والكويت وليبيا والمغرب وقطر والسعودية وسورية وتونس والتي من المفترض أن تعتمد بشكل أكبر على مجموعة العناصر الكامنة مع بقاء الأهمية النسبية لمجموعة المتطلبات الأساسية، فقد جاء ادائها أعلى من متوسط أداء الدول الأخرى المنافسة ضمن نفس التصنيف .

- المجموعة الثالثة والأخيرة تضم الاقتصادات التي بلغت مرحلة الاعتماد على التطوير والابتكار في استقطاب التدفقات الرأسمالية الأجنبية و تتضمن 4 دول عربية هي البحرين ولبنان وعمان والامارات، حيث جاء أداء هذه الدول أقل مقارنة ببقية الدول المنافسة في نفس التصنيف، ومعظمها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ولاسيما على مستوى عوامل التميز والتقدم التكنولوجي ثم المتطلبات الأساسية.

ملاحظات ختامية وتوصيات

تشير جميع الدراسات والبيانات المتوافرة إلى فشل مقلق للدول العربية في جذب التدفقات الرأسمالية عموماً والاستثمارات الأجنبية المباشرة على وجه الخصوص، باستثناء دولتين خليجيتين هما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. فقد بينت الإحصاءات المعروضة في التقرير أن متوسط حصة الدول العربية الـ 22 من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2000-2013 لم يتجاوز 3.5%، حيث حصلت الدول العربية على 48.5 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2013 والتي بلغ حجمها الإجمالي حول العالم في تلك السنة حوالي 1.45 تريليون دولار.

كما توضح البيانات أيضاً تبايناً من حيث الأداء وتركزاً جغرافياً عالياً في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية. فقد استحوذت دولتان عربيتان وحدهما على 41% من هذا المبلغ (41%)، مما يعني أن حصة 20 دولة عربية من الاستثمارات المباشرة لم تصل لما يعادل 26 مليار دولار، أي أقل من 2% من الإجمالي في العالم، بينما يمثل عدد سكانها، والبالغ حوالي 336 مليون نسمة، حوالي 4.7% من إجمالي سكان العالم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البرازيل بصفتها دولة مماثلة لمجموعة الدول العربية باعتبار حصتها من الناتج المحلي الإجمالي الدولي، والتي يبلغ عدد سكانها حوالي 200 مليون نسمة، حصلت في 2013 على ما يزيد عن 64 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي ما يمثل 4.4% من إجمالي العالم.

مما يزيد من خطورة ضعف جاذبية الاقتصادات العربية أن جميع دول المنطقة سواء الغنية منها أم الأقل دخلاً في حاجة ماسة للاستثمارات الأجنبية من أجل توطيد التكنولوجيات الحديثة، وإنجاح مسار الاندماج في الأسواق العالمية، وبالأخص مواجهة تحدي توفير 50 مليون فرصة عمل خلال الـ 20 سنة القادمة في ظروف استمرار النمو السكاني السريع.

يهدف التقرير الذي بين أيديكم إلى التشخيص الدقيق لأسباب ضعف جاذبية دولنا واقتصاداتنا للاستثمار الخارجي من أجل توفير قاعدة معرفية دقيقة وشاملة تمكّن من البحث في الحلول العملية والناجعة القادرة على استغلال أمثل لعناصر القوة ومعالجة كافية لعناصر الضعف. ومن المعلوم أن جاذبية الاستثمار ليست نتاج معادلة سهلة أو متغير واحد، بل هي ناتجة عن الكفاءة الاقتصادية العامة والقدرة التنافسية للبلد، والإنتاجية والجودة في العمل، وانفتاح الاقتصاد وحرية الأسواق، وجودة وكفاءة الخدمات العمومية ومدى فاعلية القوانين واحترامها، وطبيعة النظام السياسي ومدى احترام الحريات الفردية، ولاكتساب الثروة وللتجديد والإبداع والمبادرة.

وقد خلاص التقرير إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، أبرزها ما يلي:

- يترتب على الدول العربية المعتمدة على الكفاءة والفاعلية، وعددها 11 من أصل 18 دولة عربية شملها التقرير، العمل على تطوير أدائها في مؤشرات مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة عامة، وفي العوامل ذات الصلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي والحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية وبيئة أداء الأعمال، على وجه الخصوص. بحيث تكون العناصر المشار إليها داعمة للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من ناحية، و لحرية عمل الأسواق ولدرجة المنافسة وأمان المعاملات والعقود المبرمة، من ناحية أخرى.
- يستوجب ضعف نوعية رأس المال البشري وتدني الإنتاجية إعادة تخطيط وهيكلة الموارد البشرية وتعزيز إنتاجيتها ومهارتها من خلال إعادة هيكلة النظام التعليمي (الخاص والعام) باتجاه ترجيح كفة النوعية وتنمية

قدرات الطلبة على تفسير الظواهر وشرحها وتحليل البيانات، بالإضافة إلى تنمية القدرات البحثية والابداع لديهم واتاحة وسائل اخرى لكسب المهارات غير المقررات التعليمية.

لقد أثبتت التجارب الناجحة في مجال جذب الاستثمار في العالم ضرورة الارتكاز على المعلومات الدقيقة والحديثة بشأن البيئة الاستثمارية وكذلك الاداء الفعلي للدولة ومستوى التدفقات وتطورها وفق منهجية محكمة ومتكاملة تتضمن رصد توزيع تلك الاستثمارات بحسب الدول والشركات المستثمرة والقطاعات الناشطة فيها، وذلك حتى يمكن للدولة من التعرف على شركاء الاستثمار وصياغة استراتيجيات وسياسات وبرامج أكثر تحديدا وفعالية في مخاطبة الجهات المستهدفة بالترويج والاستقطاب وكذلك في تقييم مردود تلك السياسات لمواصلة تعديلها وتطويرها في المستقبل.

كما أثبتت نفس التجارب نجاعة التطرق إلى سياسة الاستثمار ضمن خارطة طريق عامة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، شريطة أن توضح تلك الخارطة العلاقة بين الأهداف المنصوص عليها ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الاقتصادية والصناعية الرسمية والسياسة الاستثمارية المعتمدة، وأن تحدد دور الاستثمار المباشر العام والخاص والمحلي وخاصة الأجنبي في الاستراتيجية الإنمائية، لكونه عاملا ضروريا مكملا للاستثمار المحلي، في معظم دول المنطقة.

من المفيد اعتماد منهج التخطيط القطري الشامل لجذب الاستثمارات الأجنبية وفق مفهوم متكامل يقوم على الترويج الشامل للبلد كموقع جاذب للاستثمار والتجارة والسياحة والأعمال ويشترك في وضعه وتنفيذه كل الجهات المعنية ولاسيما جهات التخطيط والعلاقات الخارجية وإنجاز المعاملات والتشريع والبنى التحتية والمرافق وكل ما يتصل ببيئة أداء الأعمال إلى جانب هيئات تشجيع الاستثمار، والأهم هو ضمان التطوير المتواصل لبيئة ومناخ الاستثمار على أسس تراعي المتابعة الدقيقة والاستجابة السريعة للمستجدات الخارجية ولاسيما ما يقوم به المنافسون في المنطقة والعالم.

لكي تتمكن الجهات المعنية بتشجيع الاستثمار من تطوير واعتماد استراتيجيات مجدية للترويج للبلد كوجهة للتدفقات الرأسمالية الدولية، يستوجب إدراك أهمية العناصر التالية: مقومات استهداف ودعم مستثمرين تتوقّر فيهم قدرة كامنة على التأثير بقوة في الاقتصاد الوطني وتكييف الخدمات المقدمة لهم حسب احتياجاتهم، تقييم فعالية التسهيلات والارشادات بشأن قرارات المستثمرين وإجراءاتهم، ربط عملية الترويج بالسياسات الحكومية عموما وسياسات الاستثمار على وجه الخصوص، ترشيد استخدام الموارد النادرة المتاحة لترويج الاستثمار وتطوير التقييم الذاتي لفعالية جهة الترويج فضلا عن فعالية الجهات والمؤسسات المتعاونة الأخرى، وإطار يضمن تحقيق التوافق فيما بين مختلف الجهات المعنية الوطنية حول استراتيجية مشتركة لترويج الاستثمار.

جذب الاستثمار الأجنبي ليس هدفا في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق أهداف التنمية، من هذا المنطلق تحظى مسألة تعظيم عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقياس تأثيرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مؤشرات القيمة المضافة والتصدير والتشغيل والرواتب والأجور والإيرادات الضريبية وتكوين رأس المال الثابت والبحث العلمي والتطوير بالأولوية. بناء على هذا القياس والتقدير يمكن وضع معايير لمنح الأولوية للمشروعات ذات الأثر الإيجابي على التنمية وعلى استدامتها.

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



ملاحظات منهجية

ملاحظات منهجية

جذب الاستثمارات الأجنبية

أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، ولاسيما بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتطورات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية، وأزمة منطقة اليورو والانكماش الذي عرفته الأسواق العالمية للاستثمار، هذا إلى جانب التطورات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، والتي أبرزت بالخصوص الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية والانتقالية.

ويعزى هذا التنافس إلى محورية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية واستدامتها والذي يتجاوز سد العجز في الحساب الجاري أو تلبية الاحتياجات المحلية للموارد المالية ليشمل دعم حركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم، مما يعطي للتدفقات الرأسمالية الدولية أهمية استراتيجية كقوة دفع للاقتصادات النامية، ومن ضمنها الدول العربية، من أجل تحسين قدرتها على النمو وعلى التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة بكفاءة في العملية الإنتاجية الدولية. كما يشكل تصاعد اهتمام الدول النامية بتنافسية صادراتها في الأسواق الدولية سبباً إضافياً للسعي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أثر مباشر في الارتقاء كميًا ونوعيًا بمستوى الصادرات واكتساب الخبرة المعرفية التقنية والتسويقية الداعمة لحركة الاندماج مع باقي دول العالم.

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي منذ عام 1993، على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. ويتفق هذا التعريف مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما أصدر صندوق النقد الدولي في 2007 مسودة الطبعة السادسة لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات ورد فيها المفهوم الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مطابقاً لذلك لتحل محل الطبعة الخامسة من الدليل الصادر عام 1993.

ومن الناحية الإحصائية، وبالاعتماد على التعريف السابق، تشمل معاملات رأسمال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء (رقم إيجابي للتدفقات) أو إلغاء (رقم سلبى للتدفقات) استثمارات، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استثمارية الاستثمارات أو إلى توسيع نطاقها أو تصفيتها. ففي حالة قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة، بشراء نسبة 10% أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها، فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة، علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر، تسجل كاستثمار مباشر. وفي حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعيتها كاستثمارات الحافظة إلى وضعيتها كاستثمارات مباشرة 10% أو أكثر، فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط. أما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات، حيث سبق تسجيلها تحت بند استثمارات الحافظة خلال فترة تدفقها، بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها عملية إعادة تصنيف من استثمارات حافظة إلى استثمار مباشر.

ويستخدم هذا التعريف الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر كأساس في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وكذلك البيانات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنوياً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أو ضمن تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي يصدر عن المؤسسة. إلا أنه ليس بالضرورة أن يتطابق هذا التعريف مع البيانات الواردة من الدول حول العالم في تلك التقارير، فما زالت بعض الدول تفصح عن بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على بيانات المشاريع الاستثمارية المرخص لها رغم أن ذلك لا يعني أن هناك تدفقاً فعلياً للاستثمارات المباشرة عبر الحدود الدولية.

مزايا مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

على الرغم من قيام غالبية الدول العربية بجهود متنوعة لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها، فإن عدداً كبيراً منها لم ينجح في أن يصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية. فالبيانات المتوافرة تؤكد ضالة نصيب المنطقة العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم والذي لم يتجاوز 3.5% من الإجمالي العالمي خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2013 ونحو 9.5% من إجمالي الوارد إلى الدول النامية، ولا زال نصيب الدول العربية ضئيلاً في ضوء الاحتياجات التمويلية ومقارنةً بأداء بعض التكتلات الاقتصادية الأخرى وكذلك مقارنة بنمو حصة الدول النامية من 18.7% إلى 53.4% خلال نفس الفترة. كما توضح البيانات أيضاً تبايناً من حيث الأداء وتركزاً جغرافياً عالياً في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية. وتدفع هذه المعطيات إلى مزيد من التأمل والبحث في العوامل الهيكلية التي تحول دون الارتقاء إلى المستوى المأمول من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. فاستكشاف هذه العناصر ومتابعة تقييمها كفيل برسم خارطة طريق على المستويين المحلي والإقليمي لرفع القدرة التنافسية للدول العربية في هذا المجال.

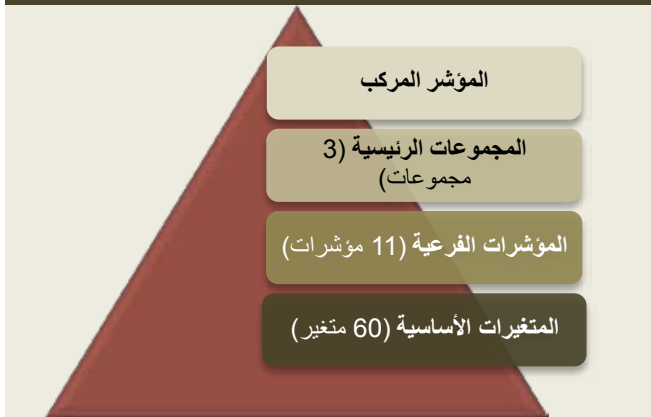
وفي سياق تحديد ورصد تلك العناصر، تعتبر العوامل المؤثرة في قرار استثمار الشركات المتعددة الجنسيات، بصفاتها أهم قوة مؤثرة في التدفقات التجارية والرأسمالية في العالم، أحد أهم المتغيرات التي يستوجب رصدها ومتابعتها من أجل تفسير التباين القائم بين دول العالم في مجال جذب تلك الشركات الكبرى وبالتالي الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشمل تلك العوامل نطاق السوق والاستقرار الاقتصادي والعوامل التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة ودرجة الانفتاح الاقتصادي ودرجة المخاطر في اقتصاد الدولة المضيفة، والحوافز التفضيلية من القيود التجارية والمستحقات الضريبية وغيرها من العوامل المهمة.

ولقياس تأثير عدد كبير ومتكامل من العوامل على مناخ الاستثمار وللتعرف على أهم الخصائص المحددة لقدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر المؤشرات المركبة أداة هامة ومفيدة لاتخاذ القرارات وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال التنافس على الاستثمار الأجنبي وجذبه للقطاعات الداعمة للأداء التنموي في البلد المضيف. من هذا المنطلق، يأتي قرار المؤسسة بمواصلة تطوير مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار كمؤشر مركب يقيس جاذبية دول العالم والدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، هذا ويطمح المؤشر المركب الجديد إلى تحقيق الغايات التالية:

- تعزيز دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الوارد في اتفاقية تأسيسها والتي تنص على مساهمتها في نشر الوعي الاستثماري في المنطقة العربية وتعميق هذا الدور بالتوافق مع ما تضمنته الخطة الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة 2014 - 2018.
- رصد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار في دول المنطقة والمساهمة في تزويد المستثمرين والقائمين على إدارة الهيئات المعنية بتشجيع الاستثمار الخارجي بمعلومات تفصيلية وتحاليل حول النواقص التي تعاني منها تلك الدول، والتي تحول دونها ودون جذب المستثمرين الأجانب.
- تقديم توضيحات ومقترحات للحكومات الوطنية حول أفضل الطرق التي يتعين أن تتدخل بها في نطاق تطوير سياسات الاستثمار لكي تحسّن مناخ الاستثمار في بلدانها بشكل متوافق مع المرحلة التنموية التي تمر بها.
- استكشاف العوامل التي تسببت في وجود تركيز جغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول المنطقة العربية دون غيرها من الدول الأخرى، وكذلك تركيزها في بعض القطاعات دون غيرها، وبما يؤدي إلى اقتراح سياسات أكثر جدوى لجذب المزيد من الاستثمارات.
- بناء قاعدة بيانات معرفية شاملة تمكن من إنجاز البحوث وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال جذب الاستثمار الأجنبي وتحديد أثر تلك التدفقات الأجنبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها في البلد المضيف.

تعريف المؤشر المركب وخطوات بنائه

شكل رقم 1: مكونات المؤشر المركب



المؤشر المركب هو بمنزلة المقياس الكمي المجمع الذي يحتوي على عدد من المؤشرات الفردية أو الفرعية التي تعكس جوانب أو أبعاد الظاهرة محل الاهتمام (في هذا التقرير تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى بلد ما) بحيث يتم دمج هذه المؤشرات المنفصلة بالاستناد إلى نموذج معين للحصول على مؤشر مركب يعبر عن الاتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية، وهو بذلك يعمل على تجميع المعلومات وعرضها بشكل مبسط يسهل فهمه وتفسيره (شكل رقم 1). ويمكن اعتبار بناء المؤشر المركب نتيجة لعملية قوامها المراحل الثلاث التالية:

1. **مدخلات العملية:** حيث تعتبر المدخلات هي المؤشرات الفرعية، والتي يتوقف اختيارها على التراكم المعرفي حول الظاهرة محل البحث.
 2. **معالجة المدخلات:** ثم تتوجه هذه المدخلات أو المؤشرات الفرعية في معظم الحالات إلى مرحلة التطبيق أو التمييز وتحديد الأوزان والتجميع.
 3. **مخرجات العملية:** الحصول على المؤشر المركب الذي يمثل المخرج النهائي من هذه العملية.
- يتعين على الراغب في بناء مؤشر مركب يُمكن الاعتماد عليه والوثوق في نتائجه اتباع خطوات أساسية في شكل تسلسل يبدأ بتشكيل إطار نظري جيد وينتهي بالعرض البياني للمؤشر المركب بطريقة تُسهل فهمه للمستخدمين (شكل رقم 2) وذلك على النحو التالي:
1. **بناء الإطار النظري:** يُعد اعتماد إطار نظري سليم بمثابة نقطة البداية لتطوير مؤشر مركب جيد؛ والمقصود بالسليم الإطار النظري الذي يُمكن من التعريف بالظاهرة محل الاهتمام وبمكوناتها الفرعية بدقة وبوضوح، ومن انتقاء المؤشرات الفرعية المناسبة ومن تحديد الأوزان التي تعكس الأهمية النسبية لتلك المؤشرات. والطريقة المثلى في هذا الصدد تكمن في التركيز عند تصميم الإطار النظري على ما هو مرغوب في قياسه وليس على ما هو متوافر من بيانات ومؤشرات. ولمزيد من الشفافية والوضوح بخصوص هذه الخطوة الهامة من خطوات بناء المؤشر المركب يفضل الالتزام بما يلي:
- **تعريف المفاهيم:** يجب أن يُشير التعريف إلى كيفية بناء الإطار النظري وكيفية ربط المؤشرات الفرعية مع بعضها البعض.
 - **تحديد المجموعات الثانوية:** عادة ما تُجزأ المفاهيم المتعددة الأبعاد إلى مجموعات فرعية، ولا يُشترط في هذه المجموعات أن تكون مستقلة إحصائياً عن بعضها البعض، إلا أنه إذا وجدت ارتباطات بينها فلا بد من وصف تلك الارتباطات وتوضيحها بدقة. فمثلاً هذا الوصف يساعد المستخدم على فهم القوة المحركة وراء المؤشر المركب بالإضافة إلى كونه يُسهل من عملية تحديد الأوزان النسبية للعوامل المختلفة.
 - **وضع المعايير اللازمة لاختيار المؤشرات الأساسية:** يجب على صانع المؤشر المركب أن يقوم بتحديد مجموعة من المعايير التي تكون بمثابة المرشد لتحديد ما إذا كان مؤشر فرعي معين يجب أن يدخل في تكوين المؤشر المركب أم يستبعد.
 - **توثيق الإطار النظري:** يعطي هذا التوثيق فكرة شاملة عن الهدف من بناء المؤشر المركب في سياق سهل

شكل رقم 2 : خطوات بناء المؤشر المركب



وواضح يُمكن من خلاله فهم كيفية بناء المؤشر المركب والغرض منه، ويكمن الهدف الأساسي من توثيق الإطار النظري في إعطاء مستخدمي المؤشر المركب معلومات كافية حتى يمكنهم تقرير ما إذا كانت البيانات المقدمة من خلال هذا المؤشر ملائمة للاستخدام المقصود.

2. اختيار المؤشرات الفرعية الجيدة والسليمة: بالتأكد من أهميتها وارتباطها بالظاهرة محل الدراسة، وإمكانية تحليلها، وحداثها، وسهولة الوصول إليها.

3. المعالجة الأولية للبيانات: التأكد من جودة البيانات الأساسية بالتأكد من توافر عدد من المعايير فيها مثل أحقية البيانات، والدقة، وحدثة البيانات، وإمكانية الوصول إلى البيانات والحصول عليها، وإمكانية التفسير والتماسك، كما تم إعداد دليل للبيانات يوضح مصادرها ومدى توافرها جغرافياً وزمناً.

4. التطبيع أو الترميز: حيث يتم عادة توحيد المقياس المستخدم للمؤشرات الفرعية المكوّنة للمؤشر المركب ثم اختيار طريقة الترميز المناسبة من بين مجموعة من الطرق (إعطاء الرتب - الدرجة المعيارية - إعادة القياس - البعد عن النقطة المرجعية - المؤشرات الدورية) وذلك بعد تنفيذ جميع اختبارات قياس الحساسية لتقييم تأثير هذه الطرق على النتائج.

5. تحديد الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية: في كثير من الأحوال تكون بعض المؤشرات الفرعية أكثر أهمية من المؤشرات الأخرى للتعبير عن الظاهرة محل الاهتمام الأمر الذي يجب مراعاته عند اختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية. وتؤثر الأوزان تأثيراً عميقاً على نتائج المؤشر المركب والرتب التي تحصل عليها الدول، لذلك استوجب أن يتم تحديد هذه الأوزان بناءً على طرق سليمة ومدروسة بعناية. وعلى الرغم من عدم وجود إجماع كامل على الوسيلة المستخدمة لتحديد الأوزان، فإن ذلك لا يُعيق استخدام المؤشرات المركبة بقدر ما يُبرز أخطار استخدام أو تحديد أوزان انطلاقاً من آراء شخصية. وبالتالي لتجنب هذه الأخطار كان لابد عند اختيار الأوزان أن يتم توضيح كل الافتراضات والتطبيقات المستخدمة واختبار قوتها، كما يجب أن تتسم الطرق المستخدمة بالشفافية والصلابة.

6. التجميع: يتم تجميع المؤشرات الفرعية لبناء المؤشر المركب بعد اختيار الطريقة المناسبة من بين عدة طرق متاحة مثل التجميع الإضافي، التجميع المضاعف، اتجاه المعايير المتعددة غير التعويضية والتجميع الهندسي.

7. اختيار مدى ملائمة المنهجية المختارة: لبناء المؤشر المركب مع المنهجيات الأخرى الممكنة والتي لم يتم اتباعها وذلك من خلال تطبيق أسلوبين للتحليل، وهما:

- تحليل عدم التأكد: ويركز على كيفية ظهور عوامل الإدخال غير المؤكدة - التي يقصد بها أي شيء يمكن تغييره قبل تنفيذ نموذج تكوين المؤشر المركب ومدى تأثيره على قيمة المؤشر المركب،
- تحليل الحساسية: الذي يدرس مقدار إسهام كل عامل من عوامل الإدخال غير المؤكدة فردياً في تباين المخرجات.

ضوابط بناء المؤشر المركب للجاذبية والدول المدرجة

تعتبر جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي مفهوماً متعدد الجوانب يشمل مجموعة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، مما أدى إلى وجود رؤى متعددة بين المهتمين بتحديد مقومات الجاذبية وقياسها واستخلاص السياسات الأكثر ملاءمة ونجاعة في استقطاب حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر. والمقصود بقياس جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي هو حصر كل العوامل المؤثرة في قدرة وإمكانات دولة ما على أن تكون جاذبة للاستثمارات من الخارج مع الأخذ في الاعتبار رصد تلك المؤثرات استناداً لمؤشرات وبيانات قابلة للقياس وفق أسلوب كمي يراعي القواعد الأساسية المعتمدة في هذا المجال.

وانطلاقاً من العديد من الاعتبارات والقواعد المنهجية عند تجميع البيانات والمتغيرات الكمية وتبويبها وتوحيد المقاييس، تم الالتزام بالضوابط التالية عند صياغة المؤشر المركب:

- أسس نظرية متينة: تستند منهجية بناء المؤشر إلى خلاصات الأدبيات النظرية والتطبيقية والدوريات المتخصصة في مجالي اقتصاديات الاستثمار الأجنبي المباشر والإحصاء التطبيقي (أنظر ملحق المراجع).
- الضعالية والقدرة على التفسير: تم التأكد من دقة ومصداقية المؤشر المركب ومكوناته في رصد قدرة الدول على جذب الاستثمار من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي أبرزت ثبات المقاييس المعتمدة، تكامل المكونات الفرعية للمؤشر وشدة الترابط بين المؤشر والتدفقات الفعلية للاستثمارات الواردة لدول العالم حيث قارب معامل الارتباط 80% بدلالة إحصائية عالية جداً.
- الاستفادة من التجارب السابقة: قبل بناء المؤشر تم القيام بحصر شامل للمؤشرات الصادرة من المؤسسات الأخرى في نفس المجال ودراساتها والاطلاع على منهجيتها ودراسة نقاط القوة والضعف التي تتضمنها.
- مؤشر دولي: تم تصميم المؤشر بشكل يجعله صالحاً للاستخدام على المستوى الدولي وليس على المستوى الإقليمي والعربي فقط.
- الشمول: من مزايا المؤشر الجديد شموله لأكثر عدد من المؤشرات المفسرة لجاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم الاعتماد على أهم وأحدث قواعد البيانات والمعلومات المتوافرة لدى الجهات الحكومية الرسمية والهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة لرصد وتجميع وترتيب نحو 60 متغيراً.
- التغطية الجغرافية الواسعة: حيث يرصد المؤشر أكبر عدد من دول العالم ذات التأثير على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، بعدد 111 دولة تمثل 95% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم.
- المرونة والقابلية للتطوير: تم تصميم المؤشر بطريقة مرنة تراعي إمكانية تطويره في المستقبل والاستجابة للمتغيرات في مستوى البيانات المتاحة أو التغطية الجغرافية أو التغيرات في المنهجية ومراحل إعداد ومعالجة البيانات والحصول على النتائج.

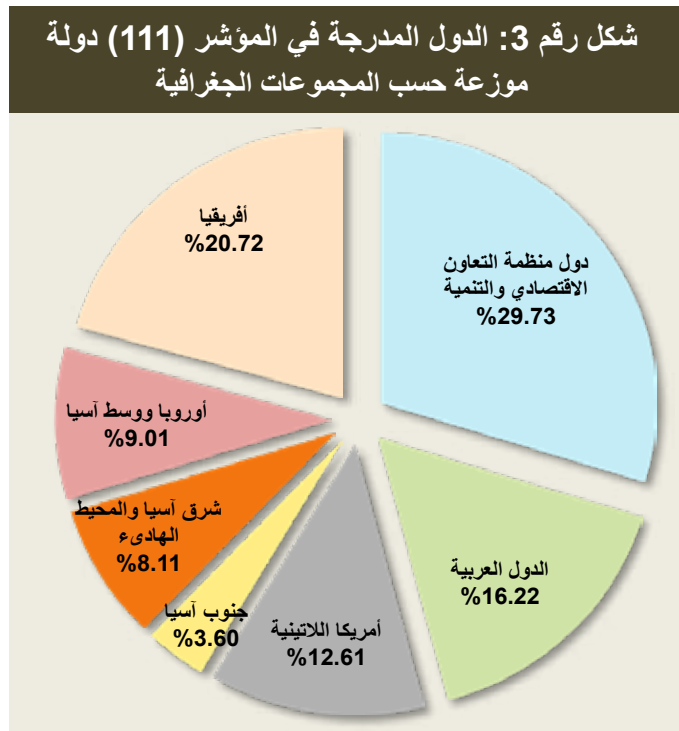
مصادر البيانات

تم تجميع البيانات حول مؤشرات الجاذبية من عدة مصادر وطنية ودولية معتمدة مع مراعاة استخدام المصادر الموحدة قدر الإمكان لإضفاء التجانس على البيانات، بحيث تكون قابلة للمقارنة. وقد أعطيت الأولوية للبيانات من المصادر الدولية التي توفر قواعد معطيات متجانسة نسبياً في حال عدم توافر بيانات محلية لدول المقارنة. وكقاعدة عامة، فقد استخدمت مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي، وقاعدة بيانات مناخ الاستثمار التابعة للبنك الدولي، وإحصاءات المالية الدولية وميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، وإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبيانات مكتب إحصاءات الأمم المتحدة، وقاعدة بيانات اللجنة الأوروبية (يوروستات) حول الشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك الإحصاءات الصناعية للمنظمة الدولية للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والمؤشرات الرئيسية لسوق العمل لمنظمة العمل الدولية، وقاعدة بيانات وإحصاءات المنظمة العالمية للملكية الفكرية «WIPO»، وقاعدة بيانات المؤشرات العالمية لإدارة الحكم التابعة للبنك الدولي إضافة إلى المصادر الوطنية الرسمية.

• سهولة استيعاب مخرجاته: من قبل صناع القرار والباحثين والفاعلين في حقل الاستثمار، حيث يستطيع المؤشر ومكوناته الأساسية رصد العناصر أو العوامل الهيكلية الكامنة والدورية التي تحول دون الارتقاء إلى المستوى المأمول من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المعنية. فاستكشاف عناصر القوة والضعف في هذا المجال ومتابعة تقييمها يمكن من رسم خارطة طريق لرفع القدرة التنافسية للدول العربية في هذا المجال.

كما حرص القائمون على تطوير مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار على إدراج كل دول العالم ولكن عدم توافر نسبة كبيرة من البيانات المتعلقة بالمتغيرات محل الرصد حال دون تحقيق هذا الهدف. ولذا يرصد المؤشر أداء 111 دولة (جدول رقم 1) تمثل 95% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم بنهاية عام 2013 ومن بين تلك الدول توجد 18 دولة عربية حسب الترتيب الأبجدي تمثل ما يزيد 99% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمنطقة العربية بنهاية عام 2013. وفيما يتعلق بالدول المدرجة في المؤشر موزعة حسب المجموعات الجغرافية (شكل رقم 3) فقد حلت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المرتبة الأولى بـ 33 دولة وبنسبة 29.7% من الإجمالي، تليها أفريقيا بـ 23 دولة بنسبة 20.7% من الإجمالي ثم الدول العربية بـ 18 دولة بنسبة 16.2% من الإجمالي، ثم أمريكا اللاتينية بـ 14 دولة بنسبة 12.6%، ثم أوروبا ووسط آسيا بـ 10 دول بنسبة 9%، ثم منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بـ 9 دول بنسبة 8.1% من الإجمالي وأخيراً منطقة جنوب آسيا بـ 4 دول بنسبة 3.6%.

هيكل مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



يستند بناء مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار إلى تعريف تم تبنيه بعد استقراء الأدبيات التي تناولت الموضوع، حيث ينظر للجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين. كما توضح الأدبيات الاقتصادية المتخصصة (أنظر قائمة المراجع) أن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات، تتألف كل مجموعة من عدد من المكونات الأساسية (المعبر عنها بالمؤشرات الفرعية) وكل مكون من عدد من المتغيرات الأساسية والفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي، أي الشركات المتعددة الجنسيات، عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للاستثمار.

وعليه يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشراً فرعياً تتفرع بدورها إلى 60 متغيراً كمياً، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث من 2010 إلى 2012 وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتاً بعض المتغيرات عن مستواها العادي، تم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي، كما هو موضح في الشكل رقم 4.

وتتمثل المجموعات الثلاث فيما يلي:

أولاً- مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة: تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توافرها توقع قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب. وتضم تلك المتطلبات 4 مؤشرات فرعية تضم بدورها مجموعة من المتغيرات هي كالآتي:

1. مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي:
 - تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
 - معدل التضخم.
 - تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال.
 - عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة وتعرف الازمة بأنها الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي بنسبة 25% على الأقل على أن تكون تلك النسبة أعلى من نسبة الانخفاض في السنة السابقة بنسبة 10%.
 - نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 - نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 - نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
2. مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية:
 - معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 - الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
 - القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
3. مؤشر البيئة المؤسسية:
 - مؤشر المشاركة والمحاسبة
 - مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف
 - مؤشر فعالية السياسات والإجراءات الحكومية
 - مؤشر نوعية الأطر التنظيمية
 - مؤشر سيادة القانون
 - مؤشر السيطرة على الفساد
4. مؤشر بيئة أداء الأعمال:
 - سهولة بدء الأعمال
 - التعامل مع تراخيص البناء
 - تسجيل الملكية
 - الحصول على الكهرباء
 - الحصول على الائتمان
 - حماية المستثمرين
 - تنفيذ العقود

ثانياً- العوامل الكامنة: وتتمثل بالأساس في المعايير المعتمدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات عابرة الدول والقارات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار وتتضمن بدورها 5 مؤشرات فرعية:

1. مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه:
 - الطلب المحلي الحقيقي للفرد
 - تقلبات الطلب المحلي
 - مؤشر الاداء التجاري
 - نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي
 - تطبيق التعرفة الجمركية
 - مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي:

2.

مؤشر الموارد البشرية والطبيعية:

- نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي
- متوسط نمو انتاجية العمل
- متوسط سنوات الدراسة للبالغين
- سنوات التعليم المتوقعة للأطفال
- مؤشر التنمية البشرية

3.

مؤشر عناصر التكلفة

- ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الارباح التجارية
- إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الارباح التجارية
- زمن دفع الضرائب بالساعات سنويا
- متوسط تكلفة التصدير والاستيراد بالدولار لكل حاوية

4.

مؤشر الاداء اللوجيستي

- كفاءة أداء التخليص الجمركي
- كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل
- اداء الشحن الجوي
- جودة وكفاءة الخدمات اللوجيستية
- تتبع وتعقب الاداء
- زمن انجاز الإجراءات
- كثافة الطرق البرية (مساحتها لكل 100 كيلو متر مربع او نسبتها من إجمالي المساحة)
- مؤشر أداء النقل الجوي

5.

مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- اشتراكات خدمات النطاق العريض (البرودباند)
- اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة
- نسبة مستخدمي الانترنت من السكان
- اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان

ثالثا- العوامل الخارجية الإيجابية: تمثل مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات فيما بين الدول على صعيد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولاسيما على صعيد كثافة الاتفاقات الثنائية وكذلك الدور المهم الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية في تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية بأثر المحاكاة:

1.

مؤشر اقتصاديات التكتل:

- عدد الشركات متعددة الجنسيات المنتمة لـ 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة.

- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الإجمالي العالمي.
- الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.

2.

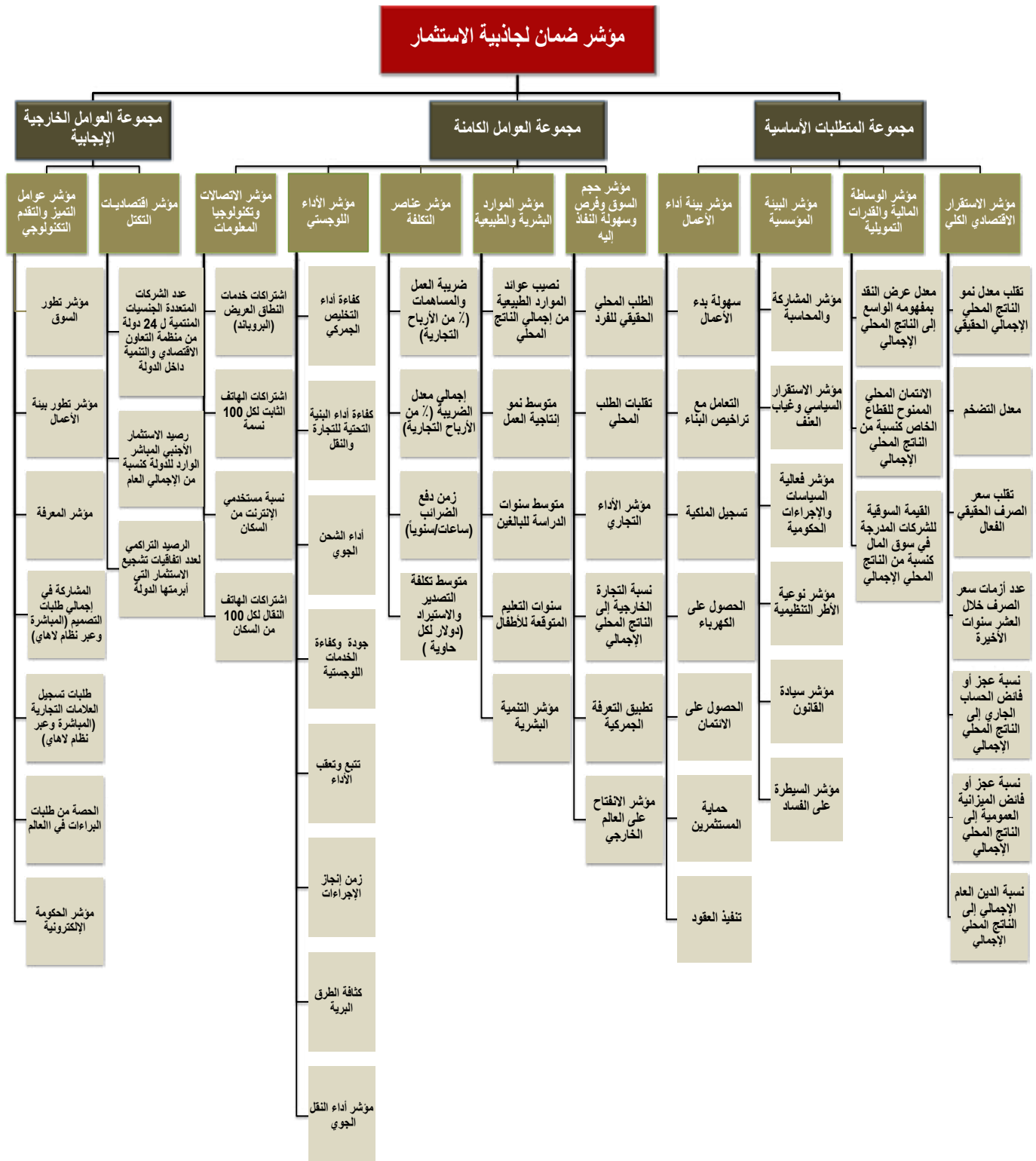
مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي:

- مؤشر تطور السوق
- مؤشر تطور بيئة الاعمال
- مؤشر المعرفة
- المشاركة في اجمالي طلبات التصميم (المباشرة وعبر نظام لاهاي)
- طلبات تسجيل العلامات التجارية (المباشرة وعبر نظام لاهاي)
- الحصص من طلبات البراءات في العالم (ادخالات المرحلة الوطنية المباشرة ومعاهدة التعاون بشأن البراءات)
- مؤشر الحكومة الالكترونية

جدول رقم 1: الدول المدرجة في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
(حسب الترتيب الأبجدي)

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (33)	الدول العربية (18)	أمريكا اللاتينية (14)
اسبانيا	الأردن	الأرجنتين
استراليا	الإمارات	الأكوادور
استونيا	البحرين	الأوروغواي
اسرائيل	تونس	الباراغواي
الماتيا	الجزائر	البرازيل
ايرلندا	السعودية	بنما
ايطاليا	السودان	بوليفيا
البرتغال	سورية	بيرو
بلجيكا	سلطنة عمان	دومينيكان
بولندا	قطر	غواتيمالا
تركيا	العراق	فنزويلا
التشيك	الكويت	كولومبيا
الدنمارك	لبنان	نيكاراغوا
سلوفاكيا	ليبيا	هندوراس
سلوفينيا	مصر	أفريقيا (23)
السويد	المغرب	أثيوبيا
سويسرا	موريتانيا	أفريقيا الوسطى
شيلي	اليمن	انغولا
فرنسا	أوروبا ووسط آسيا (10)	اوغندا
فنلندا	أذربيجان	بنين
قبرص	أوكرانيا	بوتسوانا
كندا	بلغاريا	بورкина فاسو
كوريا الجنوبية	روسيا	تشاد
المكسيك	رومانيا	تنزانيا
المملكة المتحدة	صربيا	توغو
النرويج	كازاخستان	جنوب أفريقيا
النمسا	لاتفيا	السنغال
نيوزيلندا	ليتوانيا	الغابون
هنغاريا	مالطا	غانا
هولندا	شرق آسيا والمحيط الهادئ (9)	الكاميرون
الولايات المتحدة	اندونيسيا	كوت ديفوار
اليابان	تايلاند	كينيا
اليونان	سنغافورة	مالي
جنوب آسيا (4)	الصين	مدغشقر
	الفلبين	موريشيوس
	فيتنام	موزمبيق
ايران	كمبوديا	ناميبيا
باكستان	ماليزيا	نيجيريا
نيبال	هونغ كونغ	
الهند		

شكل رقم 4: المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



الجزء الأول: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر - مؤشر الأداء المحتمل

مفتاح قراءة الجداول

يستعرض الجزء الأول من التقرير وضع الدول العربية، كمجموعة جغرافية وكوضع تفصيلي لكل مجموعة عربية فرعية وعددها أربع مجموعات، في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار وذلك وفق مستويين متدرجين من التحليل هما:

- المستوى الأول: يركز على وضع المجموعات الجغرافية الكبرى والمجموعات العربية الفرعية في المؤشر العام للجاذبية من حيث القيمة التي حصلت عليها من المجموع العام البالغ 100 نقطة كحد أقصى ونقطة واحدة كحد أدنى وكذلك ترتيبها على المستويين الدولي والعربي.
- المستوى الثاني: يتناول الوضع التفصيلي للمجموعات الجغرافية العربية الفرعية فيما يتعلق بالمجموعات الثلاث الرئيسية لمؤشر الجاذبية والمتمثلة في ما يلي:
 1. مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة
 2. العوامل الكامنة والمؤثرة في الشركات متعددة الجنسية
 3. مجموعة العوامل الخارجية الايجابية.

هذا ولتوضيح الوضع التفصيلي لمجموعات الدول في المؤشر العام والمؤشرات الفرعية والمتغيرات الأساسية والفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار تم تقسيم مستويات الأداء بالمقارنة بالمتوسط العالمي إلى خمسة مستويات رئيسية، كما تم استخدام خمسة ألوان وتوصيفات على مستوى الجداول لتسهيل التعرف على مستوى أداء كل مجموعة من الدول بالمقارنة بأخماس (Quintiles) توزيع الرتب لمختلف دول العالم حسب المؤشر أو المتغير على النحو التالي:

1. أداء جيد جداً: إضافة دائرة باللون الأخضر الداكن ويشير إلى أن أداء الدولة يقع في الخمس الأول أو فئة أفضل 20% على المستوى العالمي.
2. أداء جيد: إضافة دائرة باللون الأخضر الفاتح ويشير إلى أن أداء الدولة يقع في الخمس الثاني أو فئة ثاني أفضل 20% على المستوى العالمي.
3. أداء متوسط: إضافة دائرة باللون الأصفر ويشير إلى أن أداء الدولة يقع في الخمس الثالث أو فئة الـ 20% التي تقع في منتصف الترتيب العالمي.
4. أداء ضعيف: إضافة دائرة باللون البرتقالي ويشير إلى أن أداء الدولة يقع في الخمس الرابع أو فئة ثاني أسوأ 20% على المستوى العالمي.
5. أداء ضعيف جداً: إضافة دائرة باللون الأحمر ويشير إلى أن ترتيب الدولة يقع في فئة الخمس الأدنى أو أسوأ 20% على المستوى العالمي.

1. الوضع الإجمالي للجاذبية العربية

1-1 المؤشر العام للجاذبية

الأداء على المستوى الإقليمي:

على المستوى العالمي تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لعام 2014 إلى أن مجموعة الدول العربية حلت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 36.7 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 71. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة، فيما جاءت دول جنوب آسيا بعد الدول العربية في المرتبة السادسة وأخيرا دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

ومقارنة بعام 2013 تراجعت جاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة انخفاض قيمة المؤشر في الدول العربية بمقدار 0.5 نقطة ونسبة 1.47%، وهو ما حدث في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول شرق أوروبا والمحيط الهادي في مقابل ارتفاع قيمة المؤشر في بقية المجموعات الجغرافية بنسب متفاوتة تتجاوز 3% في كل من أوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا (جدول 2).

الأداء على مستوى المجموعات العربية:

على مستوى المجموعات العربية توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية أن دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان والبحرين) بشكل عام تصدرت الأداء بأفضل

أداء عربي بقيمة 45.8 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2014، حيث حلت في المرتبة الأولى عربيا وبمستوى أداء جيد (الأخضر الفاتح)، إلا أن ادائها على مستوى المؤشر العام تراجع بنسبة 2.9% مقارنة بعام 2013.

كما حلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 39.3 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2014، وبمستوى متوسط (اللون الأصفر)، والتي تحسن ادائها مقارنة بمؤشر عام 2013 بنسبة بسيطة بلغت 0.5%.

كذلك جاءت دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 34.5 نقطة من إجمالي 100 نقطة، وبمستوى منخفض (اللون البرتقالي)، والتي تحسن ادائها وجاذبيتها بنسبة 1.9% مقارنة بعام 2013.

وأخيرا حلت دول الاداء الضعيف جدا (العراق وسورية وموريتانيا واليمن والسودان) في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة 25.8 نقطة من إجمالي 100 نقطة، وبمستوى ضعيف جدا (اللون الأحمر)، حيث يلاحظ تراجع جاذبيتها للاستثمار بنسبة 3.4% مقارنة بالعام السابق (جدول 3).

أما على صعيد وضع الدول العربية في المجموعات الثلاث الرئيسية بشكل عام فمن الواضح أن الأداء العربي في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية ضعيف جدا خصوصا اذا ما قارنا المتوسط العربي البالغ 16.76 نقطة بالمتوسط العالمي البالغ 23.61 نقطة، وفي المقابل جاء الأداء العربي أقل بنسبة ضئيلة من المتوسط العالمي في مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة (جدول 4).

جدول رقم 3: أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الدول للاستثمار لعام 2014						
التغير عن 2013	قيمة المؤشر		المجموعة	الترتيب عربياً		
	2014	2013				
-2.95	45.8	47.2	دول الخليج العربي	1		
0.51	39.3	39.1	دول المغرب العربي	2		
1.85	34.5	33.9	دول المغرب العربي	3		
-3.45	25.8	26.7	دول الأداء المنخفض	4		
	36.7	37.2	المتوسط العربي			
	42.8	42.6	المتوسط العالمي			
تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً						
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتان الصادرات (ضمان)						

جداول رقم 2: المؤشر العام لجاذبية الدول للاستثمار (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب) لعام 2014								
نسبة التغير عن 2013 %	قيمة التغير عن 2013	2013		2014		قيمة المؤشر 2013	المجموعة الجغرافية	الترتيب
		متوسط الترتيب داخل المؤشر	القيمة	متوسط الترتيب داخل المؤشر	القيمة			
-1.10	-0.83	21	57.5	21	56.9	57.5	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1
-0.67	-0.32	43	47.4	44	47.1	47.4	شرق آسيا والمحيط الهادئ	2
4.44	1.89	53	42.5	48	44.4	42.5	أوروبا وآسيا الوسطى	3
-1.47	-0.55	68	37.2	71	36.7	37.2	المنطقة العربية	4
2.37	0.84	73	35.6	73	36.4	35.6	أمريكا اللاتينية والكاريبي	5
2.46	0.81	81	32.8	81	33.6	32.8	جنوب آسيا	6
3.10	0.92	81	29.6	89	30.5	29.6	أفريقيا	7
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتان الصادرات (ضمان)								

جدول رقم 4: أداء مجموعات الدول العربية في المجموعات الثلاث لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2014

العوامل الخارجية		العوامل الكامنة		مجموعة المتطلبات الأساسية				قيمة مؤشر ضمان		المجموعة	الترتيب عربياً
2013 النسبة %	التغير عن 2013 القيمة	2013 النسبة %	2013 القيمة	قيمة المؤشر		2013 النسبة %	2013 القيمة	2014	2013		
				2014	2013			2014	2013		
-8.05	-2.02	-2.24	-1.28	23.1	55.8	1.72	1.04	61.4	60.4	دول الخليج العربي	1
1.81	0.37	-2.18	-1.03	20.7	46.4	-4.16	-2.16	49.8	52.0	دول الشرق العربي	2
-2.22	-0.34	3.77	1.55	15.2	42.5	-4.63	-2.30	47.4	49.7	دول المغرب العربي	3
-7.98	-0.70	-1.19	-0.43	8.0	35.6	-8.22	-3.54	39.5	43.1	دول الأداء المنخفض	4
				16.8	45.7			50.3	51.8	المتوسط العربي	
				23.6	50.0			57.3	57.4	المتوسط العالمي	
تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً											
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتان الصادرات (ضمان)											

1-2 مجموعة المتطلبات الأساسية

تتضمن مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة المقومات الضرورية التي تمكن الدولة المستضيفة من أن تعمل على جذب الاستثمار وبدونها قد تكون هناك استحالة أو صعوبة كبيرة في جذب المستثمرين لان عدم توافرها يعني أيضا استحالة توافر المقومات الأخرى لجذب الاستثمار. وتضم المجموعة أربعة مؤشرات من المؤشرات الاحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهي مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر البيئة المؤسسية والاجتماعية وأخيرا مؤشر بيئة أداء الأعمال.

الأداء على المستوى الإقليمي:

كذلك تكشف بيانات المؤشر التفوق النسبي لدول الخليج، حيث تشير النتائج إلى تصدرها قائمة الترتيب العربي بقيمة 61.4 نقطة، بأداء متوسط (باللون الأصفر) حول المتوسط العالمي البالغ 57.3 نقطة تليها دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 49.8 نقطة وبأداء ضعيف أقل من المتوسط العالمي (باللون البرتقالي) وفي نفس التصنيف حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة عربيا وبقيمة 47.4 نقطة وبأداء ضعيف اقل من المتوسط العالمي (باللون البرتقالي)، وفي المركز الرابع والأخير عربيا جاءت مجموعة دول الاداء المنخفض بقيمة 39.5 نقطة باللون الأحمر والتي تقل كثيرا عن المتوسط العالمي وكذلك عن المتوسط العربي.

وتوضح المعلومات الواردة في جدول رقم 6 عددا من النتائج أهمها:

- دول الخليج العربي تميزت على صعيد الأداء في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي بمستوى أداء جيد جدا.
- تميزت دول المشرق العربي في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية بمستوى أداء جيد.
- تراوح أداء المجموعات العربية في مؤشري البيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال بين المتوسط والضعيف جدا.

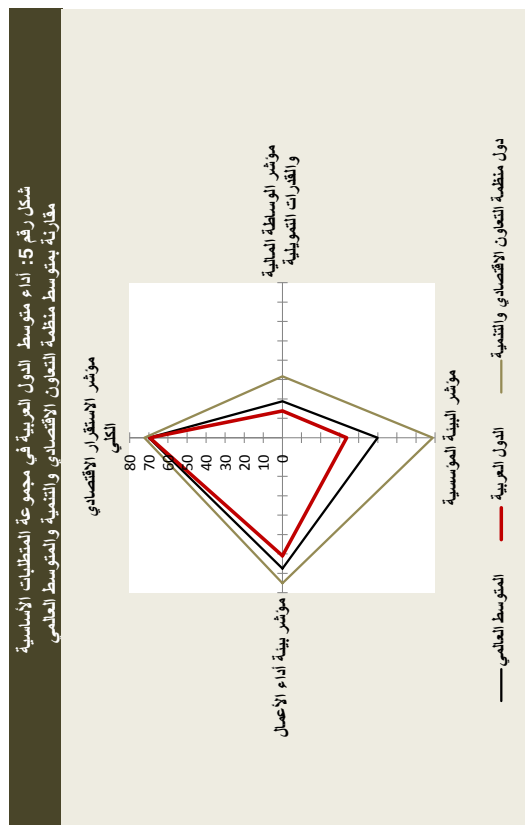
ومقارنة مع عام 2013 فقد تحسن اداء دول مجلس التعاون الخليجي فيما تراجع اداء بقية المجموعات بمعدلات ضئيلة.

جاءت الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين سبع مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية لجاذبية الاستثمار لعام 2014 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 50.3 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 73. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة ودول أفريقيا في المرتبة السادسة وذلك بنفس قيمة المؤشر في الدول العربية ولكن بمتوسط ترتيب أقل يبلغ 75 و 79 على التوالي، وأخيرا دول جنوب آسيا في المرتبة السابعة.

ومقارنة بعام 2013 فقد تراجعت قيمة المؤشر في الدول العربية بقيمة 1.5 نقطة ونسبة تبلغ 2.9%، وهو أعلى مستوى تراجع مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى، وكذلك تراجع الأداء في مجال المتطلبات الأساسية في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ودول أفريقيا ودول جنوب آسيا فيما ارتفع في بقية المجموعات (جدول رقم 5 وشكل رقم 5).

الأداء على مستوى المجموعات العربية:

أما فيما يتعلق بأداء مجموعات الدول العربية في مجال المتطلبات الأساسية أو المسبقة فيلاحظ أن الأداء العربي يقل بشكل طفيف نسبيا عن أداء المتوسط العالمي.



جدول رقم 5: مجموعة المتطلبات الأساسية (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب) لعام 2014

الترتيب	المجموعة الجغرافية	قيمة مؤشر المتطلبات الأساسية			متوسط الترتيب 2014		التغير عن 2013	
		2014	2013	قيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة
1	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	69.6	69.3	0.40	0.28	22	0.40	0.28
2	شرق آسيا والمحيط الهادئ	61.9	60.2	2.77	1.67	46	2.77	1.67
3	أوروبا وآسيا الوسطى	56.8	56.3	0.91	0.51	55	0.91	0.51
4	المنطقة العربية	50.3	51.8	-2.91	-1.51	73	-2.91	-1.51
5	أمريكا اللاتينية والكاريبي	50.2	50.4	-0.42	-0.21	75	-0.42	-0.21
6	أفريقيا	49.8	49.9	-0.20	-0.10	79	-0.20	-0.10
7	جنوب آسيا	46.9	47.3	-0.90	-0.43	87	-0.90	-0.43

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتحام الصادرات (ضمان)

جدول رقم 6: أداء مجموعات الدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة لعام 2014

الترتيب عربياً	المجموعة	قيمة مؤشر		مؤشر الاستقرار			مؤشر الوساطة المالية والقدرات			مؤشر البيئة المؤسسية			مؤشر بيئة أداء الأعمال		
		2014	2013	القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013	
					النسبة %	القيمة		النسبة %	القيمة		النسبة %	القيمة		النسبة %	القيمة
1	دول الخليج العربي	60.4	61.4	81.7	4.00	5.15	15.6	1.04	7.11	52.2	-0.87	-1.64	68.76	0.97	1.43
2	دول المشرق العربي	52.0	49.8	61.2	-4.68	-7.11	26.1	-1.34	-4.89	35.3	-1.32	-3.59	60.92	-0.71	-1.16
3	دول المغرب العربي	49.7	47.4	69.7	1.73	2.54	13.3	-0.23	-1.68	29.6	-1.41	-4.54	55.05	-7.99	-12.67
4	دول الأندلس المنخفض	43.1	39.5	59.7	-7.33	-10.93	4.8	0.60	14.38	13.6	-1.80	-11.73	56.55	-3.02	-5.07
	المتوسط العربي	51.8	50.3	69.5			13.8			33.6			61.0		
	المتوسط العالمي	55.9	57.3	69.9			18.8			49.9			67.6		

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتحام الصادرات (ضمان)

1-3 مجموعة العوامل الكامنة والمؤثرة في الشركات متعددة الجنسية

تستند مجموعة العوامل الكامنة إلى المقومات الأساسية التي تحدد قرارات كبار المستثمرين وخصوصا الشركات متعددة الجنسية تجاه الاستثمار في بلد معين من عدمه وتتزايد أهمية تلك العوامل باعتبار أن هذه الشركات هي احد اهم قنوات التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى أن وجودها في بلد معين يعتبر حافزا رئيسيا لدخول المزيد من الشركات والاستثمارات، وذلك لضخامة قدرتها التسويقية والإنتاجية التي مكنتها من السيطرة على ما يزيد عن 80% من حركة التجارة العالمية. وتضم المجموعة 5 مؤشرات من المؤشرات الاحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهي؛ مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة ومؤشر الاداء اللوجيستي وأخيرا مؤشر الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الأداء على المستوى الإقليمي؛

كذلك حلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بدرجة 49.8 نقطة بأداء ضعيف أقل من المتوسط العالمي.

وجاءت مجموعة دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بدرجة 47.4 نقطة بأداء ضعيف ايضا أقل من المتوسط العالمي.

كما حلت مجموعة دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 39.5 نقطة بأداء ضعيف جدا.

وتكشف المعلومات الواردة في جدول رقم 8 عددا من النتائج أهمها:

- حققت دول الخليج أداءً يتراوح ما بين متوسط وجيد جدا في المؤشرات الخمسة المكونة لمجموعة العوامل الكامنة وهي مؤشرات مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة ومؤشر الاداء اللوجيستي وأخيرا مؤشر الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- حققت دول المشرق العربي أداءً جيدا في مؤشر عناصر التكلفة.

- حققت دول المغرب العربي أداءً ضعيفا في جميع المؤشرات.

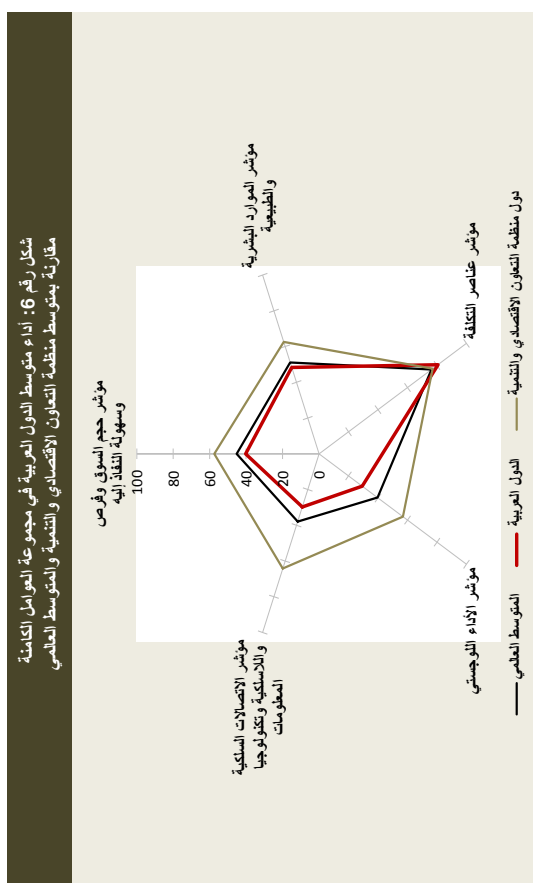
ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء دول المغرب العربي فيما تراجع أداء بقية المجموعات بمعدلات ضئيلة.

جاء ترتيب الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية لجاذبية الاستثمار لعام 2014 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 45.7 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول، داخل المجموعة، يبلغ 67. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بعد الدول العربية في المرتبة الخامسة، ثم دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيرا دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة وكذلك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي فيما تحسن أداء بقية المجموعات (جدول رقم 7 وشكل رقم 6).

الأداء على مستوى المجموعات العربية؛

وفيما يتصل بأداء الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة يلاحظ أيضا استمرار التفوق النسبي لدول الخليج بشكل عام، حيث تشير النتائج إلى تصدر دول الخليج قائمة الترتيب العربي بدرجة 61.4 نقطة بأداء جيد يتفوق على المتوسط العالمي البالغ 57.33 نقطة



جدول رقم 7: مجموعة العوامل الكامنة (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب) لعام 2014

الترتيب	المجموعة الجغرافية	قيمة المؤشر		متوسط الترتيب 2014	التغير عن 2013	
		2014	2013		النسبة %	القيمة
1	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	63.6	64.2	21	-0.85	-0.54
2	شرق آسيا والمحيط الهادئ	54.4	54.2	45	0.42	0.23
3	أوروبا وآسيا الوسطى	52.4	50.6	47	3.52	1.78
4	المنطقة العربية	45.7	46.0	67	-0.81	-0.37
5	أمريكا اللاتينية والكاريبي	44.2	44.2	71	-0.18	-0.08
6	جنوب آسيا	41.7	38.6	80	7.95	3.07
7	أفريقيا	36.7	35.9	92	2.17	0.78

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتأمين الصادرات (ضمان)

جدول رقم 8: أداء مجموعات الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة لعام 2014																					
مؤشر الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات			مؤشر الأداء اللوجستي				مؤشر عناصر التكلفة				مؤشر الموارد البشرية والطبيعية				مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النقل إليه			قيمة المؤشر 2014	المجموعة	الترتيب عربياً	
التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة
النسبة %	القيمة		النسبة %	القيمة		النسبة %	القيمة		النسبة %	القيمة		النسبة %	القيمة		النسبة %	القيمة					
6.23	2.70	46.1	-18.09	-8.66	39.2	-0.09	-0.09	91.1	-1.32	-0.73	54.5	0.80	0.38	48.0	55.8	دول الخليج العربي	1				
10.43	2.92	30.9	-22.06	-7.93	28.0	-0.07	-0.06	79.9	-1.48	-0.75	49.8	1.51	0.64	43.2	46.4	دول الشرق العربي	2				
0.53	0.14	26.6	39.74	8.05	28.3	0.14	0.10	72.1	-4.42	-2.25	48.7	4.80	1.70	37.0	42.5	دول المغرب العربي	3				
6.60	0.74	12.0	-15.06	-3.38	19.0	0.33	0.25	75.5	-0.16	-0.06	39.5	0.95	0.30	31.9	35.6	دول الأداء المنخفض	4				
		29.8			29.3			80.7			48.3			40.3	45.7	المتوسط العربي					
		37.9			39.7			76.3			51.1			45.2	50.0	المتوسط العالمي					

تصنيف الأداء: أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتأمين الصادرات (ضمان)

1-4 مجموعة العوامل الخارجية الايجابية

يقصد بمجموعة العوامل الخارجية الايجابية العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي وكذلك امتلاكها مقومات التقدم التكنولوجي والعناصر الأخرى التي تميزها عن الدول الأخرى في العالم. وتضم المجموعة مؤشرين من المؤشرات الاحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهما: مؤشر اقتصادات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

الأداء على المستوى الإقليمي:

عام حيث تراوح الأداء ما بين المتوسط والضعيف جدا.

وتوضح البيانات تصدر دول الخليج الأداء العربي بقيمة 23.1 نقطة وبمستوى أداء متوسط مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 16.8 نقطة، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 20.7 درجة بمستوى أداء متوسط.

وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 15.2 درجة وبمستوى أداء متوسط (اللون الاصفر) وأخيرا حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 8 نقاط وبمستوى أداء ضعيف جدا.

وتكشف بيانات الجدول رقم 10 ما يلي:

- دول المشرق العربي تميزت في مؤشر اقتصادات التكتل بمستوى أداء جيد (باللون الأخضر)
- تراوح أداء المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي بين المتوسط والضعيف جدا.
- جاء اداء دول الخليج متوسطا في المؤشرين الفرعين.

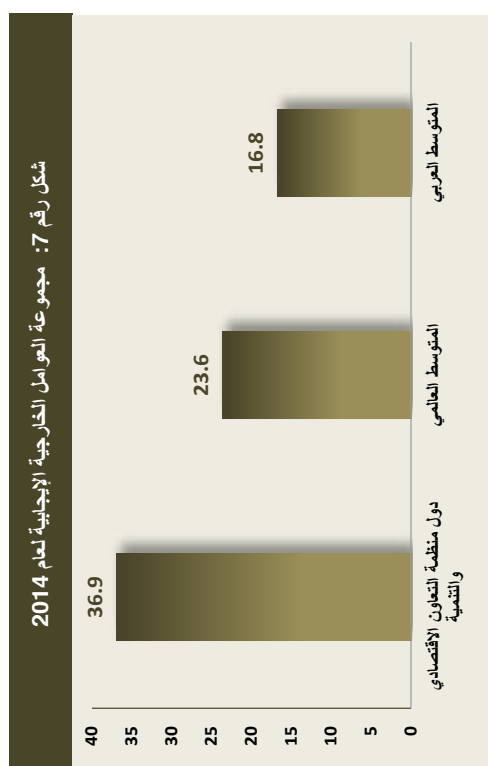
ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن اداء دول المشرق العربي في مجموعة العوامل الخارجية فيما تراجع اداء بقية المجموعات العربية.

عالميا حلت الدول العربية في المرتبة الخامسة من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لجاذبية الاستثمار لعام 2014 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 16.8 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 73. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 36.9 نقطة ومتوسط ترتيب يبلغ 22، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الرابعة، ثم دول جنوب آسيا في المرتبة الخامسة وأخيرا دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع اداء الدول العربية بمقدار 0.9 نقطة و5% فقط وكذلك بقية المجموعات الجغرافية فيما عد أوروبا واسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا (جدول رقم 9 وشكل رقم 7).

الأداء على مستوى المجموعات العربية:

وفيما يتصل بأداء الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية يلاحظ ضعف الأداء العربي بشكل



جدول رقم 9: مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب) لعام 2014

الترتيب	المجموعة الجغرافية	متوسط قيمة المؤشر		متوسط الترتيب 2014	التغير عن 2013	
		2014	2013		النسبة %	القيمة
1	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	36.9	38.2	22	-1.28	-3.35
2	شرق آسيا والمحيط الهادئ	29.3	29.7	44	-0.39	-1.31
3	أوروبا وآسيا الوسطى	24.9	22.1	44	2.84	12.85
4	أمريكا اللاتينية والكاريبي	17.3	16.0	73	1.35	8.43
5	المنطقة العربية	16.8	17.6	73	-0.88	-5.01
6	جنوب آسيا	16.1	16.5	75	-0.41	-2.47
7	أفريقيا	12.2	11.5	88	0.66	5.68

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

جدول رقم 10: أداء مجموعات الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية لعام 2014

الترتيب عربياً	المجموعة	قيمة المؤشر 2014	مؤشر اقتصاديات التكتل		
			التغير عن 2013		القيمة
			النسبة %	القيمة	
1	دول الخليج العربي	23.1	0.20	12.8	●
2	دول المشرق العربي	20.7	-0.06	17.7	●
3	دول المغرب العربي	15.2	-0.31	13.6	●
4	دول الأداء المنخفض	8.0	0.09	7.3	●
	المتوسط العربي	16.8		12.3	
	المتوسط العالمي	23.6		15.6	

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

2- وضع الدول العربية في المؤشرات الأحد عشر الفرعية

يقيس المؤشر العام جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أحد عشر مؤشراً فرعياً يرصد كل واحد منها مقوماً من المقومات الأساسية لقدرة دولة ما على جذب التدفقات الرأسمالية وهي مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي، مؤشر القدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية، مؤشر بيئة أداء الأعمال، مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الاداء اللوجستي، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مؤشر تأثير التكتل الاقتصادي، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

وتتضمن تلك المؤشرات الفرعية نحو 60 متغيراً يرصد بصورة أكثر تفصيلاً المتغيرات الحاكمة لقدرة الدولة على جذب الاستثمار وتحديد وضعيتها في مؤشر الجاذبية بدقة شديدة، وفيما يلي التفاصيل:

1-2 مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي

وعدد أزمات سعر الصرف، أداء الحساب الجاري والمعاملات الخارجية، ونسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 69.7 نقطة وبمستوى أداء متوسط، وحقت أداءً جيداً (باللون الأخضر الفاتح) في أربعة مؤشرات خاصة بتقلب سعر الصرف وأداء الموازنة العامة والحساب الجاري والدين العام.

- أما دول المشرق العربي فقد حلت في المرتبة الثالثة بقيمة 61.2 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جداً وتراوح مستوى أدائها في المتغيرات الفرعية ما بين متوسط في تقلبات معدل النمو وضعيف جداً في مؤشرات سعر الصرف وأداء الموازنة العامة.

- كذلك حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة الأخيرة عربياً بقيمة 59.7 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جداً، في حين جاء ادائها ضعيفاً جداً في جميع المتغيرات فيما عدا متغيري سعر الصرف.

ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء جميع المجموعات العربية في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي فيما عدا دول المشرق العربي ودول الاداء المنخفض التي تراجع ادائها بنسبة 7 و 11% على التوالي.

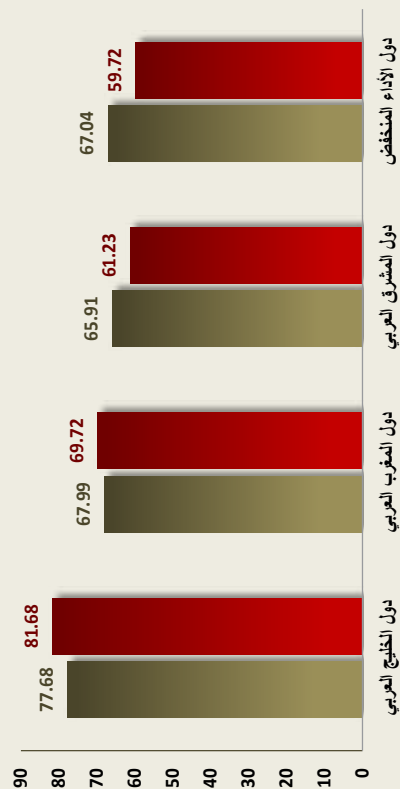
يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي من المقومات الضرورية لجذب الاستثمار كما جاء تأكيده في الأدبيات النظرية والتطبيقية حيث يتم قياس هذا الاستقرار ودرجته وفق سبعة متغيرات أساسية هي مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال، عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة، نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ووفق النتائج التي تم رصدها يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات الرئيسية أبرزها ما يلي (جدول رقم 11 والاشكال رقم 8 و 9):

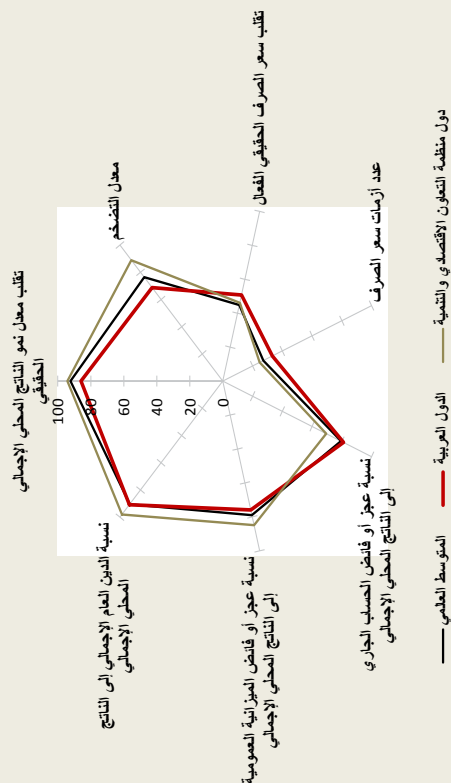
- الأداء العربي في هذا المؤشر يعد الأفضل مقارنة بالمؤشرات الأحد عشر الأخرى حيث يتساوى تقريباً المتوسطان العربي والعالمي حول 69 نقطة.

- وعلى صعيد المجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج الأداء العربي بقيمة 81.7 نقطة وبأداء جيد جداً (باللون الأخضر) أفضل من المتوسط العالمي. وحقت دول الخليج العربية أفضل أداءاً (جيداً جداً) في أربعة متغيرات أساسية هي استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعال

شكل رقم 9: أداء المجموعات العربية في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي لعامي 2013 ، 2014



شكل رقم 8: أداء متوسط الدول العربية في المتغيرات الأساسية لمؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



جدول رقم 11: المتغيرات الأساسية لمؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي لعام 2014

الترتيب عربياً	المجموعة	قيمة المؤشر 2014	تطلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي		معدل التضخم		تطلب سعر الصرف الحقيقي الفعال		عدد أزمات سعر الصرف		نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي	
			القيمة	التغير عن 2013 %	القيمة	التغير عن 2013 %	القيمة	التغير عن 2013 %	القيمة	التغير عن 2013 %	القيمة	التغير عن 2013 %	القيمة	التغير عن 2013 %	القيمة	التغير عن 2013 %
1	دول الخليج العربي	81.7	91.6	0.78	71.8	-1.48	74.9	31.45	55.6	-0.72	92.8	0.88	85.2	-2.85	100.0	0.00
2	دول المغرب العربي	69.7	73.0	0.43	75.5	1.12	45.6	12.96	25.4	-10.35	88.1	-0.05	88.7	10.33	91.8	-2.06
3	دول المشرق العربي	61.2	94.3	-0.18	74.0	-8.57	31.7	-7.08	11.4	-8.24	58.2	0.03	70.0	-5.98	89.0	-2.75
4	دول الأداء المنخفض	59.7	84.7	0.56	56.4	-23.66	37.2	-6.63	25.9	-5.36	75.6	1.31	58.0	-13.44	80.2	-9.90
	المتوسط العربي	69.5	86.0		68.7		50.7		33.3		81.2		75.9		90.8	
	المتوسط العالمي	69.9	92.3		76.4		44.8		27.2		79.5		78.9		90.5	

تصنيف الأداء: أداء جيد (●) ، أداء متوسط (●) ، أداء ضعيف (●) ، أداء صعب جداً (●)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتجارة الخارجية (ضمان)

2-2 مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية

منفردة في مجموعة الأداء الجيد بقيمة 26.1 نقطة
زيادة عن المتوسط العالمي البالغ 18.8 نقطة.

- حلت دول الخليج العربي في المرتبة الثانية بقيمة
15.6 نقطة وبمستوى أداء متوسط ثم جاءت دول
المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 13.3 نقطة
وبمستوى أداء متوسط .

- وأخيرا حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة
والأخيرة بقيمة 4.8 درجات وبمستوى أداء ضعيف
جدا .

- على صعيد المتغيرات الأساسية للمؤشر يلاحظ
أن السيولة المالية المعبر عنها بمعدل عرض النقد
بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت
الأفضل عربيا في دول المشرق العربي، فيما تميز
أداء الأسواق المالية وقدرتها على تمويل الاستثمار
والمعبر عنها القيمة السوقية للشركات المدرجة في
سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في
دول المشرق العربي ودول المغرب العربي، أما المتغير
الخاص بالائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فلم يشهد بلوغ أية
مجموعة عربية مستوى الأداء الجيد، وجاء اداء جميع
المجموعات متوسطا فيما عدا دول الاداء المنخفض
التي جاء ادائها ضعيفا جدا .

ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن اداء دول الخليج ودول
الاداء المنخفض وتراجع اداء دول المشرق والمغرب في
مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية.

يرصد مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية مدى
قدرة الاقتصاد المعني على توفير المقومات المالية اللازمة
لجذب الاستثمار من خلال رسده لثلاثة متغيرات
أساسية هي: معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى
الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المحلي الممنوح للقطاع
الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، القيمة
السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من
الناتج المحلي الإجمالي.

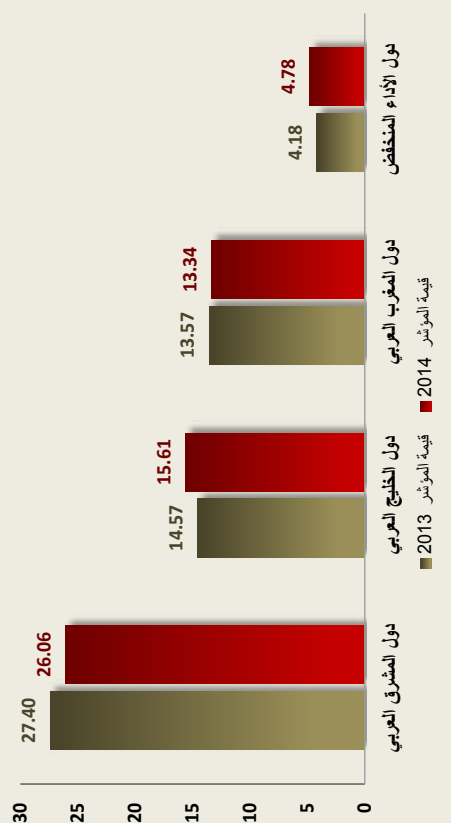
وفي هذا السياق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج
الموضحة لأداء الدول العربية في هذا المجال من بينها
(جدول رقم 12 والاشكال رقم 10 و 11):

- رغم أن الأداء العالمي في هذا المجال متواضع
بالأساس بمتوسط 18.8 نقطة من إجمالي 100
نقطة لإجمالي قيمة المؤشر فإن الأداء العربي في
هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي حيث حققت
الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 13.8
نقطة .

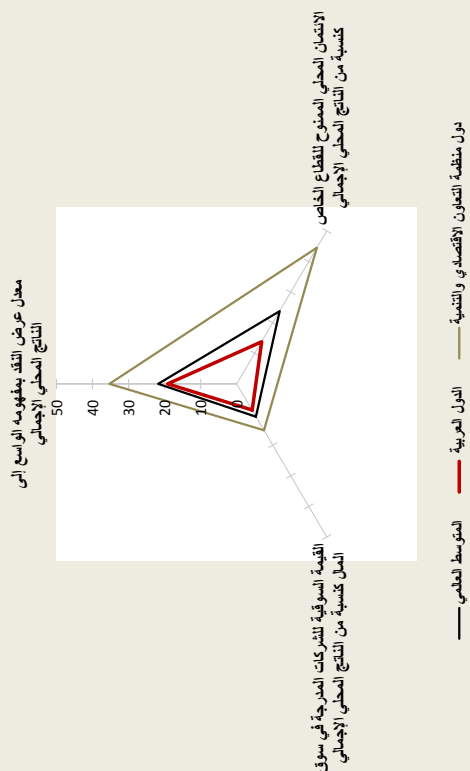
- بشكل عام هناك ضعف عام في الأداء العربي على
صعيد توفير الائتمان للقطاع الخاص حيث يقل
المتوسط العربي للمؤشر (13.8 نقطة) عن المتوسط
العالمي (23.8 نقطة) بفارق ملحوظ في حين يقترب
أداء متغيري عرض النقود والقيمة السوقية لأسواق
المالي من المتوسطات العالمية .

- وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد
تصدرت دول المشرق العربي الدول العربية وحلت

شكل رقم 11: أداء المجموعات العربية
في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية لعامي 2013 ، 2014



شكل رقم 10: أداء متوسط الدول العربية في المتغيرات الأساسية لمؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية
مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



جدول رقم 12: المتغيرات الأساسية لمؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية لعام 2014

الترتيب عربياً	المجموعة	قيمة المؤشر 2014	معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي				القيمة	الانتماء المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي				القيمة	القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي				القيمة
			التغير عن 2013					التغير عن 2013					التغير عن 2013				
			% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة		% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة		% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	
1	دول المشرق العربي	26.1	43.6	●	-2.99	-1.35	21.3	●	-0.52	-2.38	13.2	●	-2.2	-14.0			
2	دول الخليج العربي	15.6	15.1	●	-9.55	-1.59	17.6	●	-2.36	-11.82	14.1	●	-1.7	-10.6			
3	دول المغرب العربي	13.3	19.5	●	-1.80	-0.36	14.5	●	-0.05	-0.32	6.1	●	-0.3	-4.5			
4	دول الأنداء المنخفض	4.8	9.1	●	-1.06	-0.10	4.2	●	-0.12	-2.72	1.0	●	0.2	25.0			
المتوسط العربي		13.8	19.2				13.8				8.5						
المتوسط العالمي		18.8	21.8				23.8				10.7						

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

2-3 مؤشر البيئة المؤسسية

يتأثر مناخ الاستثمار بشكل عام بمجمل الاوضاع المؤسسية والتنظيمية واستقرارها ولاسيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمان استمراريته وثباتها واتساقها مع القوانين التجارية الدولية ومجمل السياسات النقدية والمالية.

كما يعطي الإصلاح الهيكلي المؤسسي والقانوني الثقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار، حيث ينخفض حجم المخاطرة والتكاليف المحتملة نتيجة لوضوح قوانين وأساليب عمل البيئة الاستثمارية المستهدفة بجانب التقليل من حالة عدم التأكد عند مواجهة المستثمر الأجنبي مستقبلاً لعوائق نظامية أو قانونية تؤثر في سير واستمرارية العملية الاستثمارية.

ومن هذا المنطلق تعتبر البيئة المؤسسية في البلد المضيف من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمار وهو ما تؤكد التجارب السابقة في العالم وما تعتبره المؤسسات المالية والتنمية الدولية أحد أهم التحديات التي ستواجهها دول الربيع العربي على صعيد تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي.

وفي هذا السياق، تم رصد مجموعة كبيرة من المتغيرات أو المؤشرات الفرعية المعنية على وجه الخصوص بمتابعة أداء الدول في مجالات يتضمن عدداً من المتغيرات من أهمها المشاركة والمحاسبة والاستقرار السياسي وفعالية السياسات والاجراءات الحكومية ونوعية الأطر التنظيمية

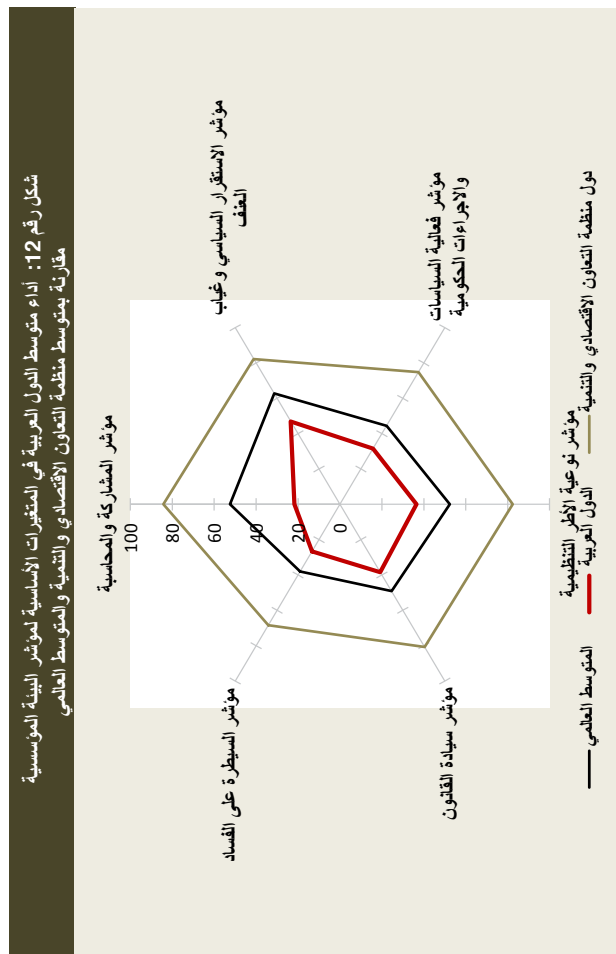
وسيادة القانون والسيطرة على الفساد .

ووفق ما جاء في الجدول رقم 13 والاشكال رقم 12 و 13، كان أداء الدول العربية متواضعا جدا في مجال البيئة المؤسسية حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 33.6 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 49.9 نقطة، مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية المدرجة في حساب المؤشر.

وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد حلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربياً بقيمة 52.2 نقطة بأداء متوسط حول المتوسط العالمي تلتها دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 35.3 نقطة وبأداء ضعيف (باللون البرتقالي) وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 29.6 نقطة وبأداء ضعيف (باللون البرتقالي)، وأخيراً حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 13.6 نقطة وبأداء ضعيف جداً (باللون الأحمر).

وكان من اللافت تحقيق دول الخليج اداء جيداً في مؤشرات الاستقرار السياسي وغياب العنف وفعالية السياسات والاجراءات الحكومية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد، فيما تراوح اداء بقية المجموعات الجغرافية في جميع المؤشرات بين المتوسط والضعيف جداً.

ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع اداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر البيئة المؤسسية.



جدول رقم 13: المتغيرات الأساسية لمؤشر البيئة المؤسسية لعام 2014

الترتيب عربياً	المجموعة	قيمة المؤشر 2014	مؤشر المشاركة والمحاسبة			مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف			مؤشر فعالية السياسات والجراءات الحكومية			مؤشر نوعية الأطر التنظيمية			مؤشر سيادة القانون			مؤشر السيطرة على الفساد		
			القيمة		التغير عن 2013 %	القيمة		النسبة %	القيمة		النسبة %	القيمة		النسبة %	القيمة		النسبة %	القيمة		النسبة %
			القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %	
1	دول الخليج العربي	52.2	22.1	-1.28	-5.46	73.0	-1.56	-2.09	51.7	0.05	0.10	57.34	-1.10	-1.89	60.7	-0.06	-0.10	48.23	-1.28	-2.59
2	دول المشرق العربي	35.3	31.5	0.94	3.07	39.8	-2.53	-5.97	32.4	-1.51	-4.46	44.51	-3.05	-6.41	39.7	-0.47	-1.16	23.93	-1.28	-5.08
3	دول المغرب العربي	29.6	25.2	5.47	27.65	48.1	-6.31	-11.59	27.1	-1.11	-3.93	24.59	-4.42	-15.24	32.2	-0.86	-2.60	20.62	-1.22	-5.59
4	دول الأداء المنخفض	13.6	12.6	-0.74	-5.52	19.0	-2.66	-12.29	10.3	-1.15	-10.00	16.16	-4.54	-21.94	15.9	-0.28	-1.71	7.38	-1.45	-16.43
	المتوسط العربي	33.6	21.8			46.9			31.5			36.5			38.4			26.7		
	المتوسط العالمي	49.9	52.5			62.8			44.5			52.4			49.2			38.0		

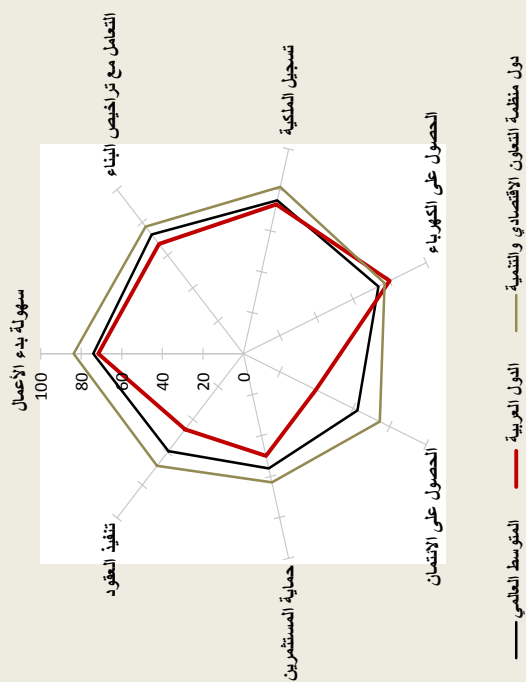
تصنيف الأداء: أداء جيد (●) أداء متوسط (●) أداء ضعيف (●)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

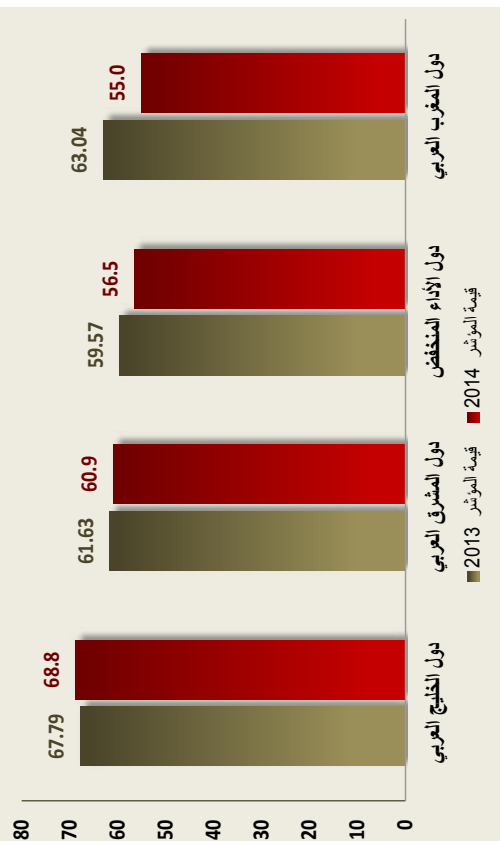
4-2 مؤشّر بيئة أداء الأعمال

- تعد بيئة أداء الأعمال من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص ولذا تم إدراج مؤشّر فرعي يرصد هذا العامل ضمن المؤشّر العام للجاذبية حيث يتم قياس وضعية بيئة أداء الأعمال وفق 7 متغيرات أساسية منتقاة هي: بدء الأعمال، والتعامل مع تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، والحصول على الكهرباء، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، وتنفيذ العقود.
- وتجدر الإشارة إلى أن مؤشّر بيئة أداء الأعمال الوارد ضمن المؤشّر العام للجاذبية يختلف في مكوناته ومتغيراته عن المؤشّر العام لبيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي وإن كان يعتمد على نفس مصدر البيانات وبالتالي من الطبيعي ومن المتوقع أن يختلفا في نتائجهما على المستويين العربي والدولي خصوصاً بالنسبة لوضعية وترتيب دول المنطقة والعالم.
- وفي سياق القراءة التحليلية لنتائج المؤشّر يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات الأساسية هي (جدول رقم 14 والاشكال رقم 14 و 15):
- أداء متوسط للدول العربية بشكل عام في المؤشّر حيث بلغ المتوسط العربي 61 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي يبلغ 67.6 نقطة.
- أداء مقبول للدول العربية في متغيرات بدء الأعمال وتسجيل الملكية وحماية المستثمرين وأداء جيد أفضل من المتوسط العالمي في متغير الحصول على الكهرباء فيما كان الأداء أقل من المتوسط في بقية المتغيرات.
- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية المدرجة في المؤشّر بحصولها على 68.8 نقطة، حيث جاءت في مجموعة الأداء المتوسط. ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 60.9 نقطة وبمستوى أداء متوسط أيضاً.
- وحلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الثالثة ضمن الأداء الضعيف وأخيراً حلت دول المغرب العربي في المرتبة الرابعة بمستوى أداء ضعيف جداً.
- ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية فيما عدا دول الخليج في مؤشّر بيئة أداء الأعمال.

شكل رقم 14: أداء متوسط الدول العربية في المتغيرات الأساسية لمؤشر بيئة أداء الأعمال مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



شكل رقم 15: أداء المجموعات العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال لعامي 2013، 2014



جدول رقم 14: المتغيرات الأساسية لمؤشر بيئة أداء الأعمال 2014

الترتيب عربياً	المجموعة	قيمة المؤشر 2014	سهولة بدء الأعمال			التعامل مع تراخيص البناء			تسجيل الملكية			الحصول على الكوفاء			الحصول على الائتمان			حماية المستثمرين			تفدية العقود		
			القيمة	التغير عن 2013 %	القيمة	القيمة	التغير عن 2013 %	القيمة	القيمة	التغير عن 2013 %	القيمة	القيمة	التغير عن 2013 %	القيمة	القيمة	التغير عن 2013 %	القيمة	القيمة	التغير عن 2013 %	القيمة	القيمة	التغير عن 2013 %	القيمة
1	دول الخليج العربي	68.8	74.1	0.94	1.29	79.9	-4.24	-5.05	84.1	1.17	1.41	81.7	-0.21	-0.25	54.2	2.75	5.35	62.1	3.84	6.59	45.3	2.56	6.00
2	دول المشرق العربي	60.9	80.3	0.07	0.08	67.4	-6.94	-9.33	68.7	2.68	4.06	76.4	-2.36	-2.99	45.9	0.00	0.00	39.5	-0.03	-0.07	48.2	1.58	3.40
3	دول الأداء المنخفض	56.5	67.8	-0.33	-0.48	60.9	-18.95	-23.73	80.0	1.27	1.61	80.7	-3.31	-3.94	18.1	0.00	0.00	47.2	4.12	9.58	41.2	0.16	0.38
4	دول المغرب العربي	55.0	66.0	1.01	1.55	54.1	-31.34	-36.69	50.5	2.14	4.43	79.2	-11.51	-12.69	40.2	-8.14	-16.84	43.1	0.00	0.00	52.3	-21.71	-29.33
	المتوسط العربي	61.0	71.6			66.8			72.9			80.0			39.7			50.0			46.2		
	المتوسط العالمي	67.6	74.1			72.6			74.9			73.8			62.4			56.0			59.3		

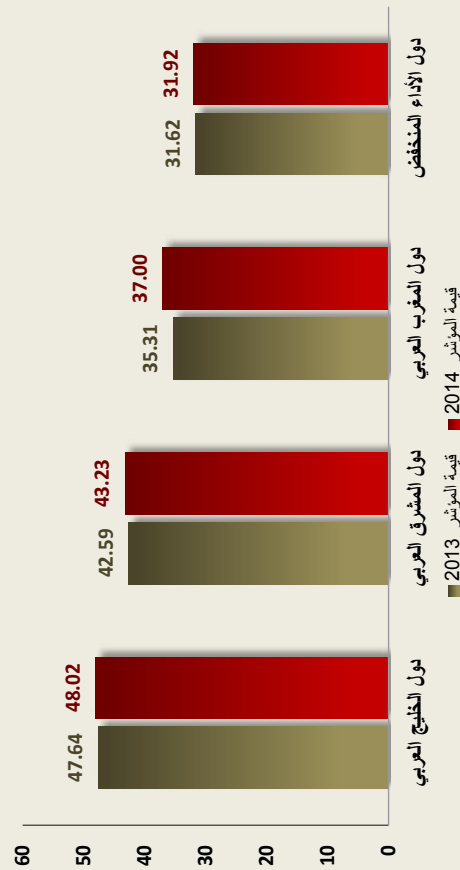
تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتأمين الصادرات (ضمان)

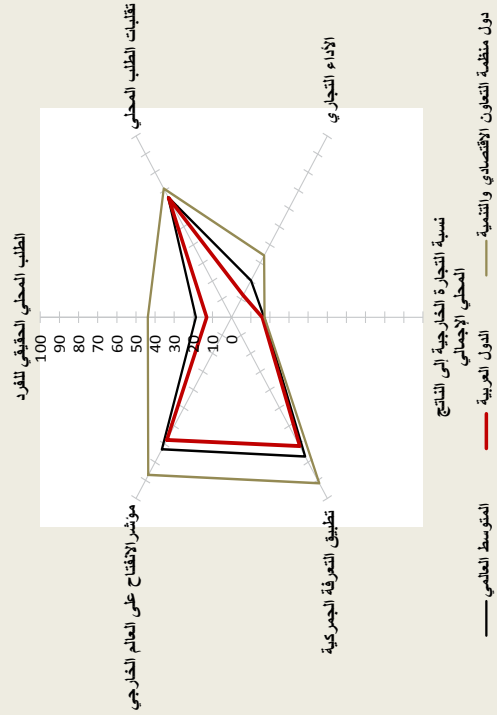
2-5 مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه

- تؤكد الدراسات والتجارب العملية أن حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه من المقومات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي وقد تم تصميم هذا المؤشر ليرصد تلك المقومات من خلال قياس 6 متغيرات حاكمية هي: الطلب المحلي الحقيقي للفرد، تقلبات الطلب المحلي، مؤشر الأداء التجاري، نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تطبيق التعرفة الجمركية، وأخيرا درجة الانفتاح على العالم الخارجي.
- ووفق ما جاء في الجدول رقم 15 والاشكال رقم 16 و 17 اللذين يرصدان أداء الدول العربية في المؤشر ومتغيراته الستة الرئيسية نوضح ما يلي:
- لدى الدول العربية وضعية قريبة من المتوسط العالمي فيما يتعلق بمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه حيث يبلغ المتوسط العربي 40.3 نقطة فيما يبلغ المتوسط العالمي 45.2 نقطة.
 - تحظى الدول العربية بوضعية قريبة من متوسط الأداء العالمي في متغيرات تقلبات الطلب المحلي ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتطبيق التعرفة الجمركية في حين كانت الوضعية أسوأ من المتوسط العالمي في متغيرات الطلب المحلي الحقيقي للفرد والاداء التجاري.
 - وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج الدول العربية بأداء جيد بحلولها في المرتبة الأولى عربيا بقيمة 48 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 45.2 نقطة.
 - ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 43.2 نقطة بأداء متوسط ، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف وأخيرا حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة.
 - وعلى صعيد مكونات المؤشر يتضح من الجدول رقم 15 تميز أداء دول الخليج في مؤشر الطلب المحلي الحقيقي للفرد بأداء جيد، وكذلك في مؤشرات نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 - كما تميز أداء دول المشرق العربي في متغير تقلبات الطلب المحلي.
 - وتراوح أداء المجموعات العربية الأخرى ما بين المتوسط والضعيف جدا في بقية المكونات الأخرى.
 - ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه.

شكل رقم 17: أداء المجموعات العربية
في مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة التنفيذ إليه لعامي 2013 ، 2014



شكل رقم 16: أداء متوسط الدول العربية في المتغيرات الأساسية حجم السوق وفرص وسهولة التنفيذ إليه مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



جدول رقم 15: المتغيرات الأساسية لمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة التنفيذ إليه لعام 2014

مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي	تطبيق التعرفة الجمركية			نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي			مؤشر الأداء التجاري			تقلبات الطلب المحلي			الطلب المحلي الحقيقي للفرد			قيمة المؤشر 2014	المجموعة	الترتيب عربياً	
	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة				
	%	النسبة		%	النسبة		%	النسبة		%	النسبة		%	النسبة					
1.69	1.26	76.1	1.42	1.15	82.3	-6.58	-1.38	19.6	8.01	1.02	13.7	3.98	2.63	68.8	-8.04	-2.41	27.6	دول الخليج العربي	1
-0.22	-0.16	72.6	4.43	3.08	72.7	-8.24	-1.33	14.8	1.08	0.17	16.2	2.98	2.17	75.0	-0.97	-0.08	8.1	دول المشرق العربي	2
4.72	3.20	70.9	10.22	5.93	64.0	-4.98	-0.74	14.2	11.49	1.29	12.5	3.56	1.81	52.8	-14.69	-1.31	7.6	دول المغرب العربي	3
3.35	1.69	52.1	4.86	2.80	60.5	-5.02	-0.72	13.7	10.80	0.71	7.3	-2.90	-2.01	67.2	-3.79	-0.11	2.8	دول الأداء المنخفض	4
		67.7			71.2			16.0			12.1			66.3			13.0	المتوسط العربي	
		72.9			76.9			17.0			20.2			66.3			18.7	المتوسط العالمي	

تصنيف الأداء: أداء جيد جداً (●) أداء جيد (●) أداء متوسط (●) أداء ضعيف (●) أداء ضعيف جداً (●)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتأمين الصادرات (صمان)

2-6 مؤشر الموارد البشرية والطبيعية

البالغ 37 نقطة المتوسط العالمي البالغ 14.7 نقطة بما يزيد عن الضعف بكثير وذلك بفضل توافر النفط في دول الخليج وليبيا والجزائر وموارد تعدينية أخرى في موريتانيا واليمن والسودان.

- جاء الأداء العربي قريبا من الأداء العالمي في متغيري سنوات التعليم المتوقعة للأطفال ومؤشر التنمية البشرية، فيما جاء اقل من المستوى العالمي بشكل واضح في بقية المؤشرات.

- اما فيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تقدمت دول الخليج الدول العربية مجموعة الأداء المتوسط بقيمة 54.5 نقطة،

- وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 49.8 نقطة وكذلك دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 48.7 نقطة بأداء ضعيف اقل من المتوسط العالمي .

- و أخيرا جاءت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 39.5 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا .

ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية.

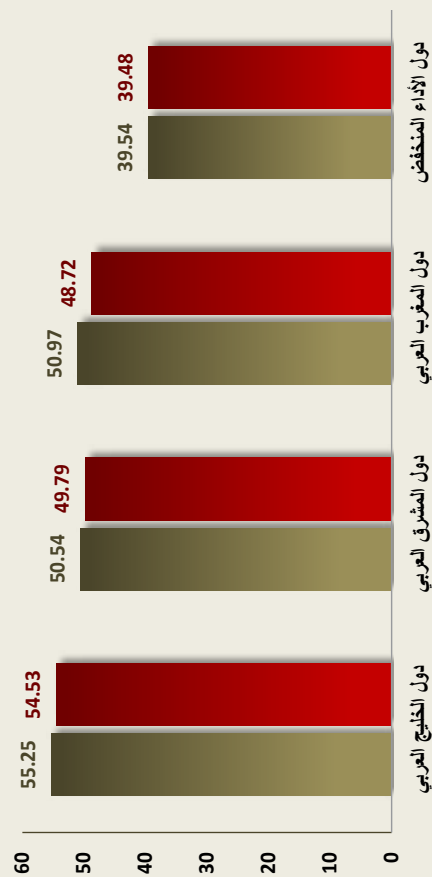
لاشك أن امتلاك الدول للموارد الطبيعية والبشرية يعد أحد المقومات التقليدية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بل إن هناك العديد من أنماط الاستثمار في العالم التي تستهدف الموارد الطبيعية أو تعطي أولوية لتواجد العنصر البشري الكفاء والمدرّب في البلد المستهدف بالاستثمار، وفي هذا السياق تم إدراج مؤشر خاص بالموارد البشرية والطبيعية يقيس تلك المقومات وفق ستة متغيرات نوعية وكمية هي: نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، متوسط نمو إنتاجية العمل، متوسط سنوات الدراسة للبالغين، سنوات التعليم المتوقعة للأطفال، وأخيرا مؤشر التنمية البشرية (قيمة HDI).

وفي هذا السياق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الموضحة في الجدول رقم 16 والاشكال رقم 18 و 19 لأداء الدول العربية في هذا المجال من بينها:

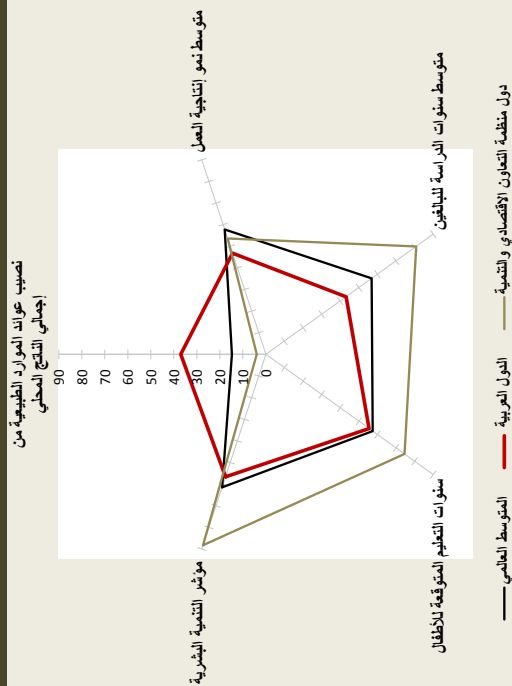
- الأداء العربي في هذا المؤشر جاء قريبا من الأداء العالمي حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 48.3 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 51.1 نقطة.

- الاداء العربي جاء افضل من المتوسط العالمي في متغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي حيث يتجاوز المتوسط العربي

شكل رقم 19: أداء المجموعات العربية في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية لعامي 2013 و 2014



شكل رقم 18: أداء متوسط الدول العربية في المتغيرات الأساسية لمؤشر الموارد البشرية والطبيعية مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



جدول رقم 16: المتغيرات الأساسية لمؤشر الموارد البشرية والطبيعية لعام 2014

مؤشر التنمية البشرية	سنوات التعليم المتوقعة للأطفال			متوسط سنوات الدراسة للبالغين			متوسط نمو إنتاجية العمل			نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي			المجموعة	الترتيب عربياً		
	2013		القيمة	2013		القيمة	2013		القيمة	2013		القيمة				
	التغير عن	القيمة		التغير عن	القيمة		التغير عن	القيمة		التغير عن	القيمة					
%	النسبة	%	النسبة	%	النسبة	%	النسبة	%	النسبة	%	النسبة	%	النسبة	%		
-0.06	-0.05	74.4	1.68	1.01	61.3	0.35	0.18	52.5	-5.06	-1.84	34.5	-6.73	-3.52	48.8	دول الخليج العربي	1
-0.46	-0.28	60.5	1.31	0.82	63.3	0.51	0.27	53.6	-4.33	-2.54	56.1	-25.27	-2.32	6.9	دول المشرق العربي	2
-0.30	-0.18	58.9	1.17	0.66	57.0	0.94	0.41	44.0	-13.31	-7.96	51.8	-14.52	-4.70	27.6	دول المغرب العربي	3
-1.05	-0.33	31.1	2.96	1.22	42.6	0.44	0.11	24.9	-1.29	-0.68	52.2	-1.58	-0.78	48.5	دول الأداء المنخفض	4
		56.6			55.5			43.1			46.8			37.0	المتوسط العربي	
		61.5			57.4			56.9			57.9			14.7	المتوسط العالمي	
تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً																
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و التتامن الصناديق (ضمنان)																

تصنيف الأداء: أداء جيد جداً (●) أداء جيد (●) أداء متوسط (●) أداء ضعيف (●) أداء ضعيف جداً (●)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتناء الصادرات (ضمن)

7-2 مؤشر عناصر التكلفة

فقد تصدرت دول الخليج الدول العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد جدا بقيمة 91.1 نقط.

- جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 79.9 نقطة ثم حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الثالثة بقيمة 75.5 نقطة، واخيرا دول المغرب العربي بقيمة 72.1 نقطة.

- على صعيد المتغيرات الاربعة المكونة للمؤشر حظيت الدول العربية بأداء افضل من المتوسط العالمي في جميع المتغيرات ولاسيما دول الخليج.

- تميز أداء دول الخليج في متغيري معدل الضريبة كنسبة من الارباح التجارية والوقت اللازم لدفع الضرائب بالساعات سنويا بمستوى جيد جدا مقارنة بالمتوسط العالمي.

- جاء أداء دول المشرق جيدا في مؤشري معدل الضريبة وتكلفة الاستيراد والتصدير.

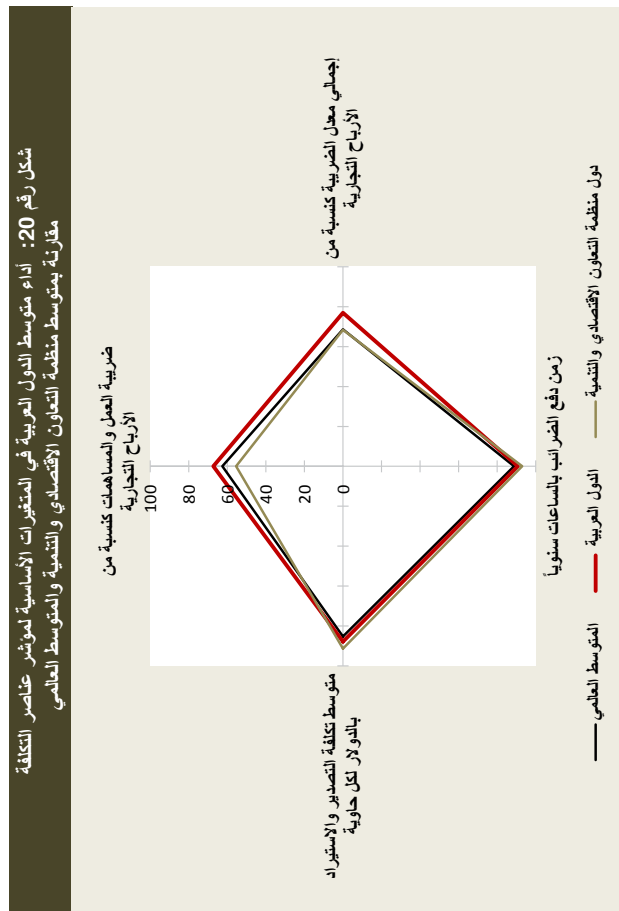
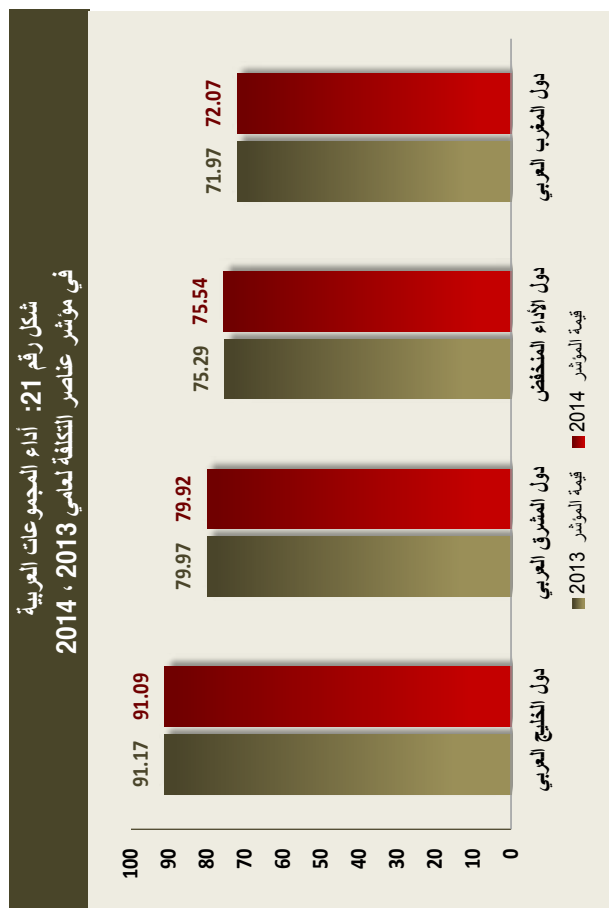
ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع اداء دول الخليج ودول المشرق وتحسن اداء دول المغرب ودول الاداء المنخفض في مؤشر عناصر التكلفة.

تعد عناصر التكلفة والعائد أحد أهم العوامل التي تدخل في اتخاذ قرار الاستثمار في بلد ما مما يجعل تكلفة عناصر الإنتاج لأي مشروع استثماري واختلافها من بلد لآخر مؤشرا حاكما ورئيسيا لجذب الاستثمار الأجنبي لاسيما مع وجود اختلافات كبيرة بين دول العالم في هذا المجال، ولاتصالها بشكل مباشر بجدوى إقامة المشروع وأرباحه المتوقعة، ويقيس مؤشر عناصر التكلفة 4 أنواع رئيسية من المتغيرات هي: ضريبة العمل والمساهمات (% من الارباح التجارية)، اجمالي معدل الضريبة (% من الارباح التجارية)، الوقت اللازم لدفع الضرائب (بالساعات سنويا)، تكلفة التصدير والاستيراد (بالدولار لكل حاوية نمطية).

ومن واقع قراءة الوضعية النسبية للدول العربية في هذا المؤشر يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج منها ما يلي (جدول رقم 17 والاشكال رقم 20 و 21):

- الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أعلى من الأداء العالمي المرتفع أصلا حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 80.7 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 76.3 نقطة.

- اما فيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية



جدول رقم 17: المتغيرات الأساسية لمؤشر عناصر التكلفة لعام 2014

متوسط تكلفة التصدير والاستيراد بالดอลลาร์ لكل حاوية	زمن دفع الضرائب بالساعات سنوياً			إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية			ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية	قيمة المؤشر 2014	المجموعة	الترتيب عربياً
	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة				
	% النسبة	القيمة		% النسبة	القيمة					
-0.19	93.48	-0.01	-0.01	98.4	-0.17	-0.16	96.6	0.00	75.9	١
0.16	92.34	0.11	0.12	91.1	0.11	0.09	76.9	-0.96	59.3	2
0.28	76.64	0.00	0.00	86.9	1.14	0.79	69.6	0.00	69.0	4
0.40	90.08	0.48	0.40	84.0	-0.63	-0.36	56.3	0.00	57.9	3
	87.9			90.8			76.9		67.2	المتوسط العربي
	85.3			88.8			68.6		62.6	المتوسط العالمي

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

2-8 مؤشر الاداء اللوجستي

تعد البنية التحتية والمرافق المتطورة ولاسيما في مجالات النقل والمواصلات ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي، كونها عنصرا حاكما في تأسيس المشروعات الاستثمارية على مختلف أنواعها وفي رفع القدرة التنافسية للبلد المضيف.

وبالاستناد إلى البيانات المتوافرة عن الدول التي شملها التقرير، تم قياس مؤشر الاداء اللوجستي بناء على أربعة أنواع رئيسية من العناصر هي: كفاءة وشفافية إجراءات التخليص الجمركي، كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، اداء الشحن الجوي، جودة وكفاءة الخدمات اللوجيستية، تتبع وتعقب الاداء، زمن انجاز الاجراءات، كثافة الطرق البرية (مساحتها لكل 100 كيلو متر مربع او نسبتها من إجمالي المساحة) ،مؤشر أداء النقل الجوي.

ومن واقع قراءة لوضعية الدول العربية في هذا المؤشر (جدول رقم 18 والاشكال رقم 22 و 23) يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج منها ما يلي:

- الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي المنخفض أصلا حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 29.3 نقطة مقارنة مع

متوسط عالمي بلغ 39.7 نقطة.

- الاداء العربي كان قريبا من المتوسط العالمي في متغيرات الشحن الدولي والنقل الجوي فيما كان ضعيفا وضعيفا جدا في بقية المتغيرات.

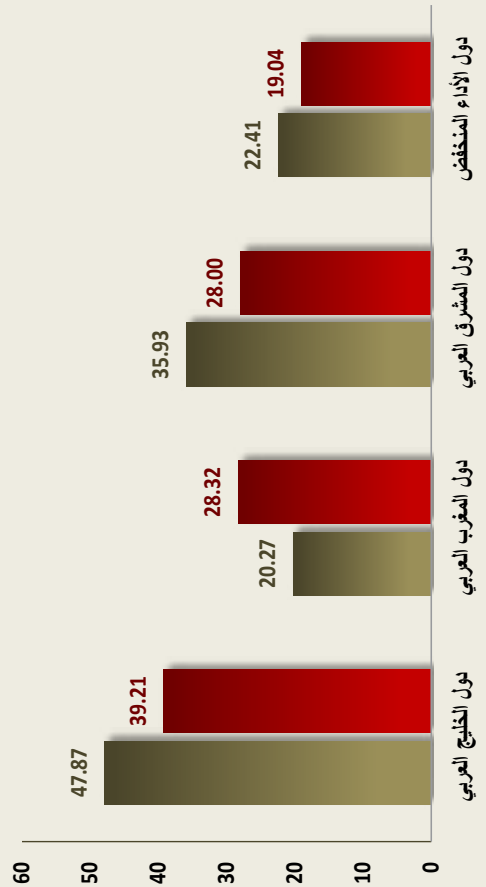
- وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء المتوسط بقيمة 39.2 نقطة، وبفارق محدود جدا عن المتوسط العالمي البالغ 39.7 نقطة.

- حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 28.3 نقطة ثم دول المشرق العربي بقيمة 28 نقطة بأداء ضعيف ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والاخيرة بقيمة 19 بأداء ضعيف جدا.

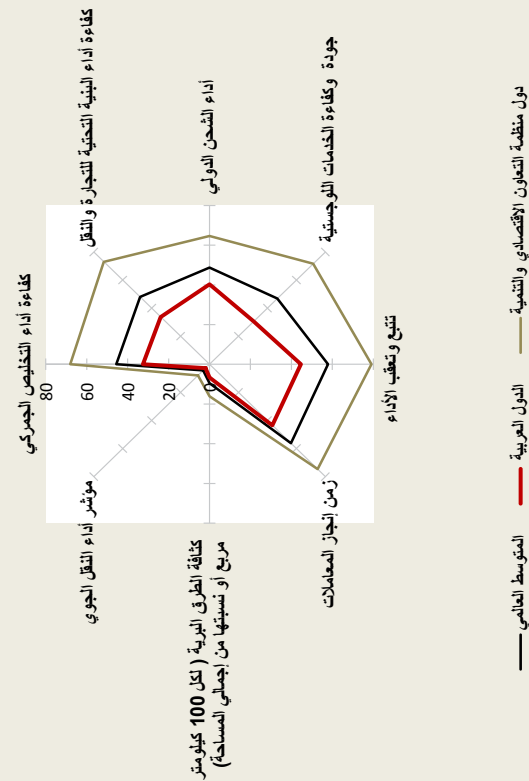
- سجلت كل المجموعات العربية فيما عدا دول الخليج اداءً يتراوح ما بين المتوسط والضعيف جدا في كل المتغيرات.

ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع اداء جميع المجموعات الجغرافية العربية فيما عدا دول المغرب العربي في مؤشر الاداء اللوجستي.

شكل رقم 23: أداء المجموعات العربية في مؤشر الأداء اللوجستي لعامي 2013 ، 2014



شكل رقم 22: أداء متوسط الدول العربية في المتغيرات الأساسية لمؤشر الأداء اللوجستي مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



جدول رقم 18: المتغيرات الأساسية لمؤشر الأداء اللوجستي لعام 2014

مؤشر أداء النقل الجوي	كثافة الطرق البرية (لكل 100 كيلومتر مربع أو نسبتها من إجمالي المساحة)				زمن إنجاز المعاملات				تتبع وتعبء الأداء				جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية				أداء الشحن الجوي				كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل				كفاءة أداء التخليص الجمركي				قيمة المؤشر 2014	المجموعة	الترتيب عربياً
	التغير عن 2013		القيمة		التغير عن 2013		القيمة		التغير عن 2013		القيمة		التغير عن 2013		القيمة		التغير عن 2013		القيمة		التغير عن 2013		القيمة		التغير عن 2013		القيمة				
	% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة			
7.32	0.38	5.6	0.09	14.7	54.5	5.21	2.79	56.2	56.2	-3.63	-1.64	43.5	-28.28	47.3	24.10	-14.40	45.4	-19.43	-11.19	46.4	39.2	دول الخليج العربي	1								
2.45	0.04	1.5	-0.13	0.00	43.9	36.27	35.06	47.4	47.4	162.76	17.74	28.6	-13.47	41.0	23.24	5.38	28.5	31.21	8.00	33.6	28.3	دول المغرب العربي	3								
-9.10	-0.16	1.6	0.02	4.4	43.2	35.94	11.50	43.5	43.5	-45.74	-20.34	24.1	-30.20	43.8	-0.97	-0.36	36.6	-30.42	-11.67	26.7	28.0	دول الشرق العربي	2								
0.02	0.00	1.0	1.01	0.02	23.9	44.78	9.01	29.1	29.1	22.81	3.74	20.2	-53.59	29.1	35.07	5.75	22.1	-25.90	-6.51	18.6	19.0	دول الأداء المنخفض	4								
		2.8		6.7	43.4			44.6				30.5		40.3			33.7			32.6	29.3	المتوسط العربي									
		4.4		9.6	56.2			57.9				46.8		48.7			48.0			45.6	39.7	المتوسط العالمي									

تصنيف الأداء: أداء جيد جداً ، أداء جيد ، أداء متوسط ، أداء ضعيف ، أداء ضعيف جداً
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتأمين الصادرات (مسان)

9-2 مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تحولت الاتصالات والمعلومات الى مكون رئيسي في نمو وتطور جميع القطاعات الانتاجية والخدمية في أي اقتصاد ولاسيما بعد فورة الاتصالات والمعلومات في العالم وبالتالي أصبحت من العناصر الهامة والمؤثرة على جاذبية الدول للاستثمارات الاجنبية.

وبالاستناد إلى البيانات المتوافرة عن الدول التي شملها التقرير، تم قياس مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بناء على أربعة متغيرات رئيسية هي: اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، نسبة مستخدمي الانترنت من السكان، اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان، اشتراكات خدمات النطاق العريض (البرودباند).

ومن واقع قراءة لوضعية الدول العربية في هذا المؤشر (جدول رقم 19 والاشكال رقم 24 و 25) يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج منها ما يلي:

- الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي المنخفض أصلاً حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 29.8 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 37.9 نقطة.

- الاداء العربي كان قريبا من المتوسط العالمي في

متغيرات نسبة مستخدمي الانترنت من السكان بل وتفوق على المتوسط العالمي في متغير اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان.

- وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد بقيمة 46.1 نقطة.

- حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 30.9 نقطة بأداء متوسط ثم دول المغرب العربي بقيمة 26.6 نقطة بأداء ضعيف ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والاخيرة بقيمة 12 بأداء ضعيف جدا.

- جاءت دول الخليج بأداء جيد جدا في متغير اشتراكات الهاتف النقال وبمستوى جيد في نسبة مستخدمي الانترنت فيما سجلت كل المجموعات العربية فيما عدا دول الخليج أداءً يتراوح ما بين المتوسط والضعيف جدا في كل المتغيرات.

ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن اداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

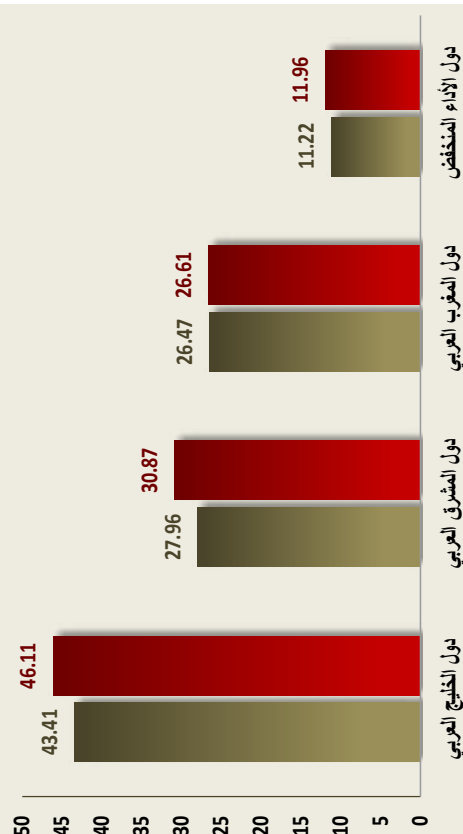
جدول رقم 19: المتغيرات الأساسية لمؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2014

الترتيب عربياً	المجموعة	قيمة المؤشر 2014	إشراكات خدمات النطاق العريض (البروباند)				إشراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة				نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان				إشراكات الهاتف الثابت لكل 100 من السكان			
			القيمة		التغير عن 2013		القيمة		التغير عن 2013		القيمة		التغير عن 2013		القيمة		التغير عن 2013	
			%	النسبة	%	النسبة	%	النسبة	%	النسبة	%	النسبة	%	النسبة	%	النسبة	%	النسبة
1	دول الخليج العربي	46.1	17.4	●	0.65	3.87	27.8	●	0.45	1.66	71.3	●	9.20	14.83	68.0	●	0.51	0.76
2	دول المشرق العربي	30.9	11.3	●	1.80	18.96	20.9	●	-0.16	-0.76	44.2	●	7.04	18.93	47.1	●	2.99	6.77
3	دول المغرب العربي	26.6	7.5	●	0.22	3.01	19.1	●	-0.45	-2.32	32.4	●	2.49	8.33	47.5	●	-1.69	-3.45
4	دول الأداء المنخفض	12.0	1.8	●	0.31	21.22	11.3	●	0.33	3.03	13.8	●	1.48	12.03	20.9	●	0.83	4.13
	المتوسط العربي	29.8	9.8				20.1				42.2				46.9			
	المتوسط العالمي	37.9	28.6				34.0				45.7				43.5			

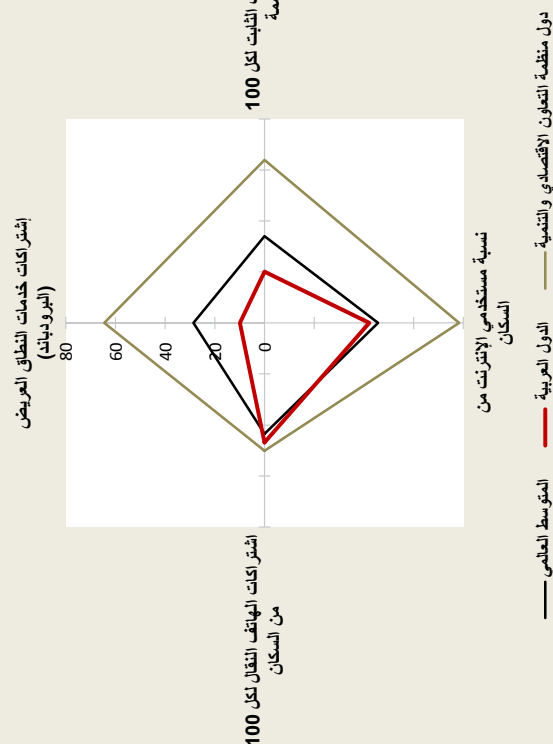
تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتصاد الصناعات (صمان)

شكل رقم 25: أداء المجموعات العربية في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعامي 2013، 2014



شكل رقم 24: أداء متوسط الدول العربية في المتغيرات الأساسية لمؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



10-2 مؤشرات اقتصاديات التكتل

- مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 15.6 نقطة.
- أداء الدول العربية قريب من المتوسط العالمي بالنسبة للرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.
- وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول المشرق العربي المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء المتوسط بقيمة 17.7 نقطة.
- حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 13.6 نقطة بأداء ضعيف ثم دول الخليج في المرتبة الثالثة بقيمة 12.8 نقطة بأداء ضعيف ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والاخيرة بقيمة 7.3 بأداء ضعيف جدا.
- ومقارنة بعام 2013 فقد ارتفع أداء دول الخليج ودول الاداء المنخفض في مؤشر اقتصاديات التكتل فيما تراجع أداء دول المشرق والمغرب.

لا شك أن قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي، تختلف بحسب طبيعة علاقاتها الخارجية وارتباطاتها مع الشركات المتعددة الجنسية في العالم كونها تلعب دورا رئيسيا في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وفي هذا السياق تم إدراج مؤشر اقتصاديات التكتل الذي يركز على ثلاثة متغيرات رئيسية هي: عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمة الى 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الإجمالي العالمي، الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.

ووفق ما جاء في الجدول رقم 20 والاشكال رقم 26 و 27 اللذين يرصدان أداء الدول العربية في المؤشر ومتغيراته الثلاثة الرئيسية نوضح ما يلي:

- أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر جاء أقل بشكل واضح من الأداء العالمي المنخفض أصلا حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 12.3 نقطة

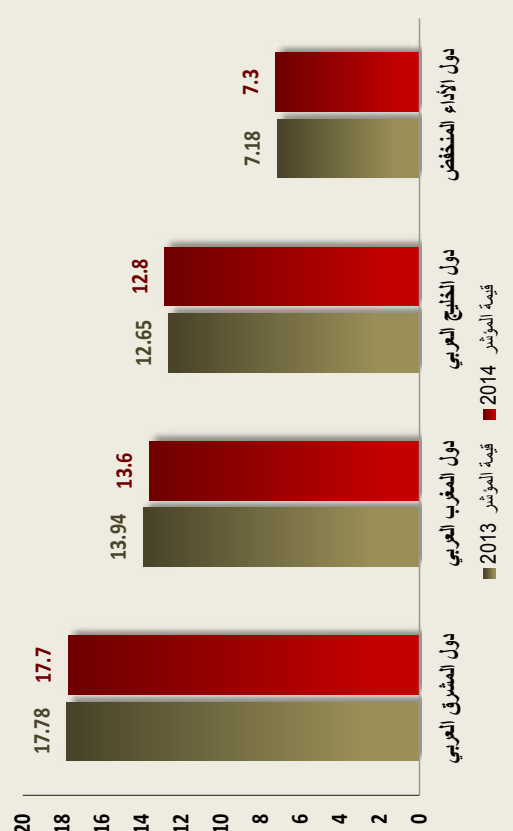
جدول رقم 20: المتغيرات الأساسية لمؤشر اقتصاديات التكتل لعام 2014

الترتيب عربياً	المجموعة	قيمة المؤشر 2014	عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية لـ 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة		رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العالمي		الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة	
			القيمة		القيمة		القيمة	
			التغير عن 2013	النسبة %	التغير عن 2013	النسبة %	التغير عن 2013	النسبة %
1	دول المشرق العربي	17.7	1.5	-0.41	1.8	-0.02	0.24	0.49
2	دول المغرب العربي	13.6	2.2	-0.45	2.7	-0.18	1.22	4.38
3	دول الخليج العربي	12.8	1.7	-0.45	7.8	-0.18	1.22	3.43
4	دول الأداء المنخفض	7.3	1.0	-0.04	1.3	0.01	0.29	1.53
	المتوسط العربي	12.3	1.6		3.8			
	المتوسط العالمي	15.6	9.8		6.0			

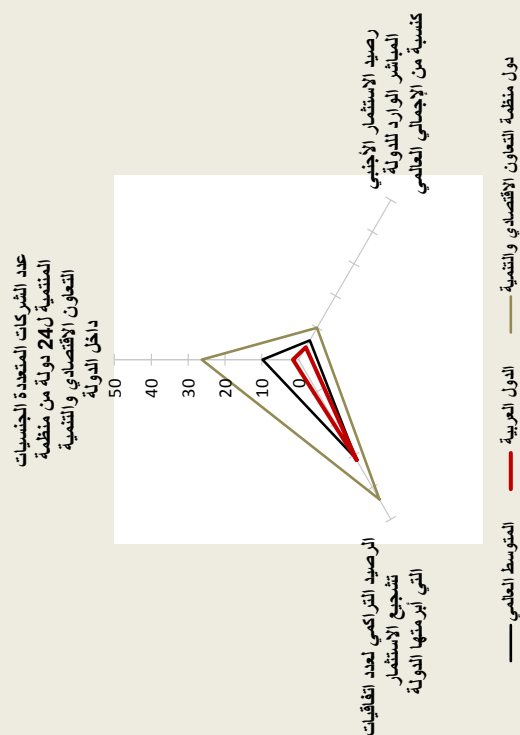
تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

شكل رقم 27: أداء المجموعات العربية في مؤشر اقتصاديات التكتل لعامي 2013، 2014



شكل رقم 26: أداء متوسط الدول العربية في المتغيرات الأساسية لمؤشر اقتصاديات التكتل مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



11-2 مؤثر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

تحظى عوامل التميز والتقدم التكنولوجي التي تمتلكها أي دولة بمنزلة خاصة عند الشركات متعددة الجنسيات الباحثة من خلال استثماراتها في مجال البحوث والتطوير في بلد ما عن أصول استراتيجية تمكنها من تحقيق ميزة تنافسية ومن اعتماد تنوع وتماييز المنتج كوسيلة لتعظيم الربحية. والمعروف أن لهذا النوع من الاستثمار أثراً توسعياً على التجارة الدولية من زاويتي الإنتاج والاستهلاك. ونتيجة لذلك تم تصميم مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي الذي يتضمن سبعة أنواع رئيسية من المتغيرات هي: مؤشر تطور السوق، ومؤشر تطور بيئة الأعمال، ومؤشر المعرفة، والمشاركة في اجمالي طلبات التصميم (المباشرة وعبر نظام لاهاي)، والمشاركة في اجمالي طلبات تسجيل العلامات التجارية (المباشرة وعبر نظام لاهاي).

ووفق ما جاء في الجدول رقم 21 والاشكال رقم 28 و 29 اللذين يرصدان أداء الدول العربية في المؤشر ومتغيراته السبعة الرئيسية نوضح ما يلي:

- أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر جاء أقل بشكل

واضح من الأداء العالمي المنخفض أصلاً حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 18.7 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 27 نقطة.

- أداء الدول العربية جاء أقل من المتوسط العالمي بالنسبة لعدد كبير من المتغيرات المكونة للمؤشر .

- وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء المتوسط بقيمة 27.5 نقطة.

- حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 22 نقطة بأداء ضعيف ثم دول المغرب في المرتبة الثالثة بقيمة 15.8 نقطة بأداء ضعيف ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والاخيرة بقيمة 8.4 بأداء ضعيف جداً .

ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي، فيما عدا دول المشرق العربي.

3- فجوة وميزان الجاذبية العربية

3-1. فجوة الجاذبية العربية

إلى فجوة المتطلبات الأساسية أو المسبقة، وقيمتها 27.7% سنة 2014 مقابل 25.2% سنة 2013، وفجوة العوامل الكامنة بنسبة 28.3% عام 2014 أي نفس النسبة التي تم تقديرها السنة الماضية، وفجوة العوامل أو المؤثرات الخارجية الايجابية التي بلغت 54.6% هذه السنة، أي بارتفاع طفيف مقارنة بـ 53.8% عام 2013، والتي تبرز بشكل واضح أهمية التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية من أجل جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية.

كما يتضح من الجدول رقم 22 والشكل رقم 30 أن وضع الدول العربية بالنسبة لفجوة الجاذبية مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان أفضل من ثلاث مجموعات جغرافية هي إفريقيا (بأعلى فجوة مع نفس دول المقارنة بلغت 46.4%) وجنوب آسيا (ثاني أعلى فجوة بقيمة 41%) وأمريكا اللاتينية والكاريبي (ثالث أعلى فجوة بقيمة متقاربة جدا من فجوة المنطقة العربية 36%)، وأن قيمة تلك الفجوة تزيد عن ضعف فجوة جاذبية منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي (أقرب مجموعة من دول المقارنة بفجوة تبلغ 17.2%). كما يبرز نفس الجدول أن وضع الدول العربية في العناصر الكامنة أفضل نسبيا مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى. أما بالنسبة لفجوة المؤثرات الخارجية الايجابية (عوامل التنوع والابتكار والتطوير) فقد حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة بثالث أعلى فجوة (54.6%) بعد دول إفريقيا (66.9%) ودول جنوب آسيا (56.4%)؛ فمن الواضح، على غرار ما تم رصده السنة الماضية، أن هذا المحور هو الذي يقود فجوة جاذبية المجموعات الجغرافية عموما والمنطقة العربية على وجه الخصوص.

المقصود بفجوة الجاذبية الفارق أو الاختلاف في توافر المتطلبات الأساسية وفي حيازة العوامل الكامنة والعناصر الخارجية الايجابية التي يتطلبها استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دولة أو مجموعة جغرافية ما ودولة أو مجموعة جغرافية مرجعية. كما يشير مصطلح الفجوة إلى الاختلاف أو الفرق بين الأداء المتوقع من قبل دولة ما من حيث جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية والأداء الفعلي للدولة المعنية؛ في هذه الحالة نتحدث عن فجوة الأداء.

انطلاقا من هذا المفهوم تُعبر فجوة الجاذبية عن التحدي الذي تواجهه الدولة أو المجموعة الجغرافية من أجل تحسين موقعها التنافسي في استقطاب الاستثمار الأجنبي. ويتم احتساب الفجوة كنسبة مئوية تقيس الفرق بين أداء الدولة أو المجموعة الجغرافية المعنية ودولة أو مجموعة دول مرجعية (أو دول المقارنة) منسوبا إلى أداء الدولة المرجعية. فبالمقارنة مع متوسط قيمة المؤشر العام لجاذبية الدول للاستثمار لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي بلغ 56.9 نقطة، تكون فجوة الجاذبية للمنطقة العربية، التي بلغ فيها متوسط قيمة المؤشر العام 36.7 نقطة، كالتالي:

$$\text{فجوة الجاذبية العربية} = \frac{36.7 - 56.9}{56.9} = -35.5\%$$

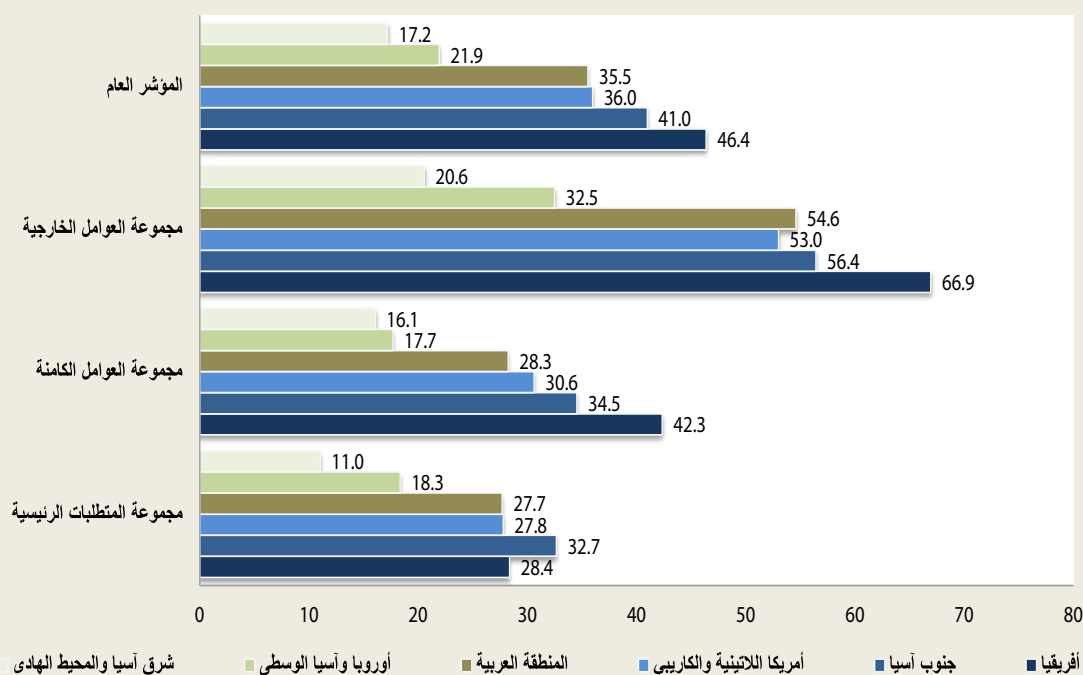
على مستوى المؤشر العام، بلغت فجوة الجاذبية العربية بالاستناد إلى متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (جدول رقم 22)، كمجموعة جغرافية مرجعية، 35.5% سنة 2014 وهو تقريبا نفس مستوى الفجوة الذي تم رصده عام 2013. ويتفرع هذا الفارق النسبي بدوره

جدول رقم 22: فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (%)

المؤشر العام لجاذبية الاستثمار		مجموعة العوامل الخارجية الايجابية		مجموعة العوامل الكامنة		مجموعة المتطلبات الأساسية		المجموعة الجغرافية
2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	
46.4	48.6	66.9	69.8	42.3	44.1	28.4	27.9	أفريقيا
41.0	43.0	56.4	56.8	34.5	39.9	32.7	31.8	جنوب آسيا
36.0	38.2	53.0	58.1	30.6	31.1	27.8	27.2	أمريكا اللاتينية والكاريبي
35.5	35.3	54.6	53.8	28.3	28.3	27.7	25.2	المنطقة العربية
21.9	26.1	32.5	42.2	17.7	21.2	18.3	18.8	أوروبا وآسيا الوسطى
17.2	17.6	20.6	22.2	16.1	17.2	11.0	13.1	شرق آسيا والمحيط الهادئ

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

شكل رقم 30: فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (%) لعام 2014



بين المجموعات العربية و دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تراوحت بين 34.2% أدنى مستوى لها بدول الخليج العربي و 77.1% بدول الأداء المنخفض.

ويوضح الجدول رقم 23 توزيع فجوة الجاذبية حسب العامل الرئيسي والمجموعات الجغرافية العربية لعام 2014 مبرزاً عمق الفجوة في عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

جدول رقم 23: فجوة الجاذبية لدى المجموعات العربية مقارنة بمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (%) عام 2014

المجموعة الجغرافية	فجوة المتطلبات الأساسية	فجوة العوامل الكامنة	فجوة عوامل التميز والتقدم التكنولوجي
دول الخليج العربي	12.8	11.1	34.2
دول المشرق العربي	25.0	26.2	46.8
دول المغرب العربي	28.2	36.1	59.4
دول الأداء المنخفض	37.8	43.9	77.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

وفي هذا السياق، يجدر التذكير بأن مؤشر ضمان يغطي 11 مكوناً أساسياً يتفرع عنها 60 متغيراً تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي، وانطلاقاً من هيكل المؤشر يمكن تحديد نطاق الجذب بالاعتماد على مفهوم ميزان الجاذبية الذي يعبر عن أداء دولة ما من حيث استقطاب التدفقات الرأسمالية انطلاقاً من رصد الأصول والخصوم.

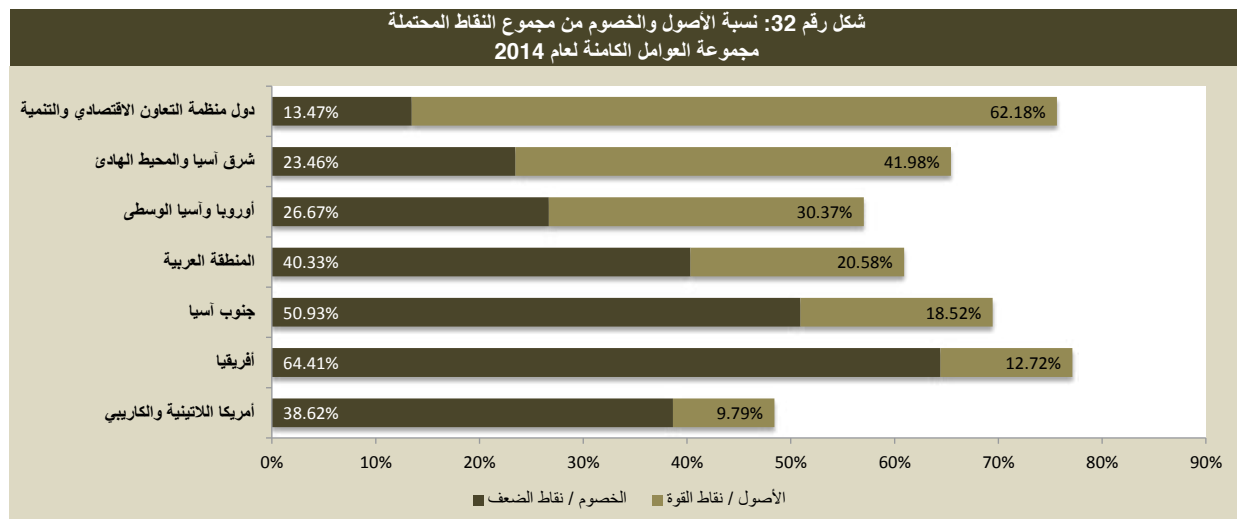
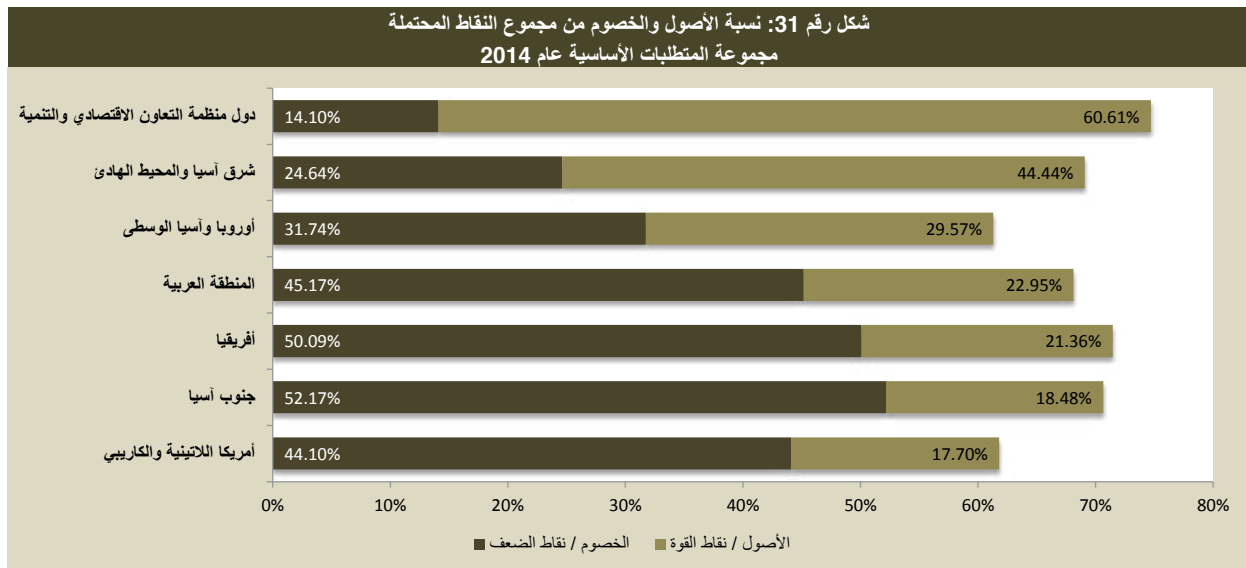
استناداً للنتائج التي تم عرضها، يتوجب على الدول التي تحتل المراتب الدنيا لفجوة الجاذبية العمل من أجل إحداث تطور ملموس في المجالات المحددة لجاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتطوير العناصر القائمة الداعمة للجاذبية (يشار إليها بالأصول) أو استحداث العناصر المفقودة الجاذبة للاستثمار واستبعاد العناصر المعوقة له (يشار إليها بالخصوم).

3-2. ميزان الجاذبية العربية

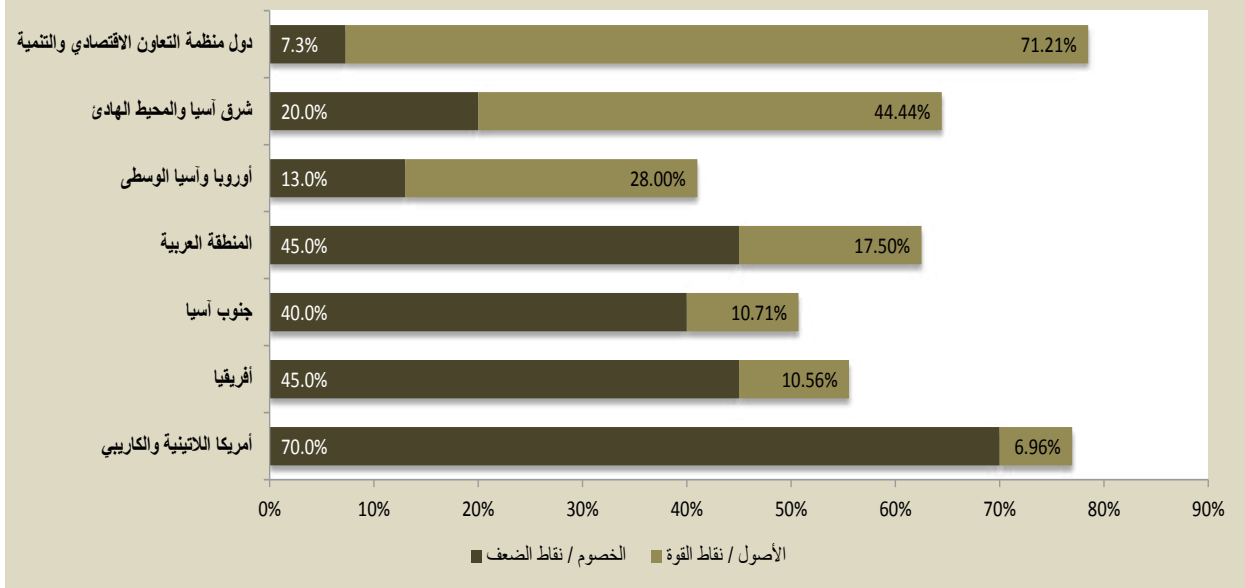
في سياق رصد العناصر الجاذبة والمعوقة للاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر أداء دولة ما نقطة قوة إذا ما كان موقعها في الثلث الأعلى من الترتيب بالنسبة للمتغير الذي يتضمنه المؤشر الفرعي للجاذبية، ونقطة ضعف إذا ما كان ترتيبها في الثلث الأخير من قيم المتغير تحت الدراسة. واستناداً إلى نتائج الميزان الإجمالي الذي يتم قياسه بطرح مجموع نقاط الضعف من مجموع نقاط القوة، يُمكن إعادة ترتيب الدول حسب هذا الميزان الذي يشكل نظام معلومات يسترشد به صاحب القرار لتقليل الخصوم أو نقاط الضعف وتحويلها إلى أصول أو نقاط قوة.

وتبرز الأشكال رقم 31 إلى رقم 33 أن أعلى نسبة

الأصول أو نقاط القوة من مجموع النقاط المحتملة، أي مجموع نقاط البيانات وهي تساوي عدد الدول في المنطقة الجغرافية ضارب عدد المتغيرات الرئيسية، حققتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المجموعات الرئيسية الثلاث المكونة للمؤشر العام بنسب مئوية 60.6% و 62.2% و 71.2% لمجموعات المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي على التوالي، وتحصل كل من مجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادي ومجموعة دول أوروبا وآسيا الوسطى على ثاني وثالث أعلى نسبة الأصول على التوالي. كما أوضحت النتائج قصور الدول العربية في ميزان الجاذبية بنسب مئوية للأصول 23% و 20.6% و 17.5% لمجموعات المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي.



شكل رقم 33: نسبة الأصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة
مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية لعام 2014



بالأساس عن استمرار الاعتماد المفرط على إيرادات النفط ومشتقاته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة كبيرة من الدول العربية. فالتقلبات في معدلات النمو في الناتج المحلي كانت في أحوال كثيرة دالة في تقلبات سعر النفط. كما تعتمد الدول النفطية وبالأخص دول الخليج العربي على خدمات العمالة المستوردة من البلدان العربية غير النفطية، مما يؤدي الى نوع من الاعتماد المتبادل بين البلدان النفطية المستوردة للعمالة، من ناحية، والبلدان غير النفطية المستفيدة من تحويلات العاملين، من ناحية أخرى، ويساهم في نقل الصدمات الاقتصادية.

- معدل التضخم: يقلل التضخم من القيمة الحقيقية لكافة الدخل من غير الأجور والتي يتم تحديدها في إطار اسمي مثل المعاشات والمنح، وفي غياب الحصول على الأدوات المالية، مثل مقايضة الأسعار أو التحوط، فإن قطاعات المجتمع التي يتحدد دخلها في إطار اسمي تكون أكثر عرضة لمخاطر التضخم. فشرائح السكان الذين يتحدد دخلهم اسمياً هم عادة من الفئات المتوسطة في معظم الدول العربية. كما يتسبب التضخم أيضاً في زيادة حصائل الفوائد الاسمية عندما يطلب المستثمرون التعويض عن الانخفاض في القوة الشرائية للنقود،

وتمكن المنهجية المعتمدة في التقرير من تحديد دقيق لأهم نقاط الضعف أو الخصوم ونقاط القوة أو الأصول التي يتم رصدها انطلاقاً من تحليل الوضع النسبي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر. ولهذا الرصد مجموعة من الفوائد من أهمها:

- إرشاد الجهات المعنية بتشجيع الاستثمار من أجل تطوير خارطة تحدد موقع الدولة المعنية ضمن جغرافيا الاستثمارات الأجنبية في المستقبل.
- المساهمة في زيادة قدرة الدولة المعنية على مواجهة المنافسة الدولية في مجال استقطاب التدفقات الرأسمالية.
- المساهمة في صياغة السياسات الاستثمارية الهادفة لتمكين الاقتصاد المعني من امتلاك ميزة تنافسية مستمرة.

مع رصد وتقييم كل المؤشرات الفرعية التي تتفرع عن المؤشر العام للجاذبية لسنة 2014 يتبين أن غالبية الدول العربية تشكو من نقاط ضعف تكمن بالأساس في المجالات التالية:

- العوامل ذات الصلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي:
- تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: ناتج

كبيراً من دول المنطقة يشكو من ميزان سلبي لمؤشر الانفتاح على العالم الخارجي.

المكونات المتعلقة بالموارد البشرية أو نوعية رأس المال البشري: بينت العديد من التقارير والدراسات أن زيادة رأس المال البشري العربي خلال العقود الثلاثة السابقة لم تصاحبها زيادة في معدلات الإنتاجية الكلية لعناصر الانتاج كما هو الشأن في دول العالم عموماً والاقتصاديات الناشئة بالخصوص، ومرد هذا الأداء عدم التحسن في نوعية التعليم بكل مراحله وخصوصاً في مرحلته الاساسية. ويؤكد هذا الوضع سلبية ميزان الجاذبية الخاص بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين وبسنوات التعليم المتوقعة للأطفال.

مؤشر الأداء اللوجستي: يسعى مؤشر أداء الخدمات اللوجستية إلى رصد وتقييم سمات سلسلة التوريد والتصدير التي تعتبر أداة إنتاج حيوية لأي اقتصاد حديث، وهو مكون من المؤشرات الفرعية التي تساهم في جذب التدفقات الرأسمالية. تشكو العديد من الدول العربية من ميزان جاذبية سالب على مستوى مؤشر كفاءة أداء التخليص الجمركي ومؤشر أداء البنية التحتية للتجارة والنقل ومؤشر جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية ومؤشر تتبع وتعقب العمليات اللوجستية ومؤشر كثافة الطرق البرية.

ضمن العوامل الخارجية الايجابية مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي: ليس من قبيل المصادفة أن تواجه الدول العربية، التي تغيب فيها الخطط واضحة المعالم في المجالات التكنولوجية والبحث والتطوير والتي تخصص نسباً ضئيلة جداً من ناتجها القومي الاجمالي للبحث العلمي، تزايد الفجوة بينها وبين الدول الناشئة والمتقدمة في مجال التقدم التكنولوجي. وهذا ما تؤكده النتائج التي تشير إلى ميزان جاذبية سالب على مستوى المتغيرات الخاصة بهذا المؤشر.

وبالتالي يرفع في مستوى عدم التأكد. مستويات وأسباب التضخم متباينة بين الدول العربية وتشير البيانات إلى أن هذه الظاهرة تعني بالأساس الدول العربية النفطية.

• نسبة عجز الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي: تسبب تباطؤ النمو في الدول العربية غير النفطية في تزايد العجز في الميزانية وهو أحد العوامل الطاردة للاستثمار والمساهمة في زيادة معدلات التضخم وبالتالي عدم التأكد. وتواجه مجموعة من الدول العربية التحدي الآني المتمثل في استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي أو الحفاظ عليه وسط أجواء عدم اليقين السياسي والاضطرابات الاجتماعية التي زادت من حدة عجز الموازنة.

العوامل المرتبطة بالبيئة المؤسسية: لقد بذلت جهود محدودة نسبياً خلال العقد الماضي في المنطقة العربية لتطوير البيئة المؤسسية، مع وجود تباينات كبيرة في هذا المجال بين دول المنطقة، وهذا يفسر ضعف الأداء والوضع السلبي لميزان الجاذبية بالنسبة لهذه العوامل. ويجدر الإشارة إلى أن العديد من التقارير الدولية قد أشارت بدورها إلى الحاجة الملحة إلى إصلاحات مؤسسية في المنطقة من أجل التغلب على العقبات الحالية لخلق فرص العمل وتعزيز أعمال القطاع الخاص.

المكونات الخاصة ببيئة أداء الأعمال: إن كانت العديد من الدول العربية قد تمكنت من تحسين كفاءة الإجراءات الحكومية خلال السنوات الأخيرة فإنها لم تتمكن في المقابل من تحقيق ميزان جاذبية إيجابي في العديد من المحاور المتعلقة بهذا المجال.

ضمن مكون حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه: على الرغم من الوضعية التنافسية الطيبة نسبياً لميزان جاذبية الدول العربية عموماً ودول مجلس التعاون الخليجي بالخصوص من حيث مكون حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، فإن عدداً

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



الجزء الثاني: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: مؤشر الأداء الضعلي

1- الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم والدول العربية

1.1 الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2013

التدفقات إلى الدول النامية الآسيوية التي لا تزال تحظى بأعلى حصة، ثم بدرجة أقل إلى نمو تلك التدفقات في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. في المقابل تمكنت الدول المتقدمة من استقطاب 566 مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها 9.5% عن عام 2012، في حين نجحت الدول المتحولة في زيادة التدفقات الواردة إليها بنسبة 28.6% لتصل إلى 108 مليارات دولار خلال العام 2013 (جدول رقم 24 و 25 وأشكال رقم 34 و 35 و 36).

شهد عام 2013 عودة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالمي إلى وتيرة الارتفاع بنسبة 9% لتصل إلى 1.45 تريليون دولار ولترتفع معها أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم أيضا بنسبة 9% لتصل إلى 25.5 تريليون دولار. وحسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية رقما قياسيا جديدا بقيمة 778 مليار دولار، وهو ما يمثل 54% من التدفقات العالمية، ويعزى ذلك بالأساس إلى نمو

جدول رقم 24: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بالمليار دولار						
تدفقات صادرة			تدفقات واردة			المنطقة
2013	2012	2011	2013	2012	2011	
857	853	1216	566	517	880	الدول المتقدمة
250	238	585	246	216	490	الاتحاد الأوروبي
381	422	439	250	204	263	أمريكا الشمالية
454	440	423	778	729	725	الدول النامية
12	12	7	57	55	48	أفريقيا
326	302	304	426	415	431	آسيا
293	274	270	347	334	333	شرق وجنوب شرق آسيا
2	9	13	36	32	44	جنوب آسيا
31	19	22	44	48	53	غرب آسيا
115	124	111	292	256	244	أمريكا اللاتينية والكاريبي
99	54	73	108	84	95	الدول المتحولة
1410	1347	1712	1452	1330	1700	العالم

المصدر: الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2014 (تم تعديل بيانات 2012 من المصدر)

شكل رقم 34: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بالمليار دولار لعام 2013



عام 2015 و1.85 تريليون في عام 2016، مدفوعاً بشكل رئيسي من قبل النمو المرجح للاستثمارات في الاقتصادات المتقدمة. ومن المرجح حسب نفس المصدر أن يعود التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمط السائد قبل عام 2012 بحصة أكبر للبلدان المتقدمة لتصل إلى 52 في المائة في عام 2016، في مقابل هبوط متوقع لحصة الدول النامية والأسواق الناشئة بسبب مخاطر عدم اليقين المرتبطة بالتطورات السياسية والصراعات الإقليمية التي من الممكن أن تعرقل التحسن المتوقع في تدفقات الاستثمار.

أما على صعيد التدفقات الصادرة فقد ارتفعت بنسبة 9.2 % لتبلغ 1410 مليارات دولار خلال عام 2013، علماً أن 61% من تلك التدفقات مصدرها الدول المتقدمة فيما ساهمت الدول النامية بنسبة 32% والدول المتحولة بنسبة 7%، حيث حلت 6 دول نامية ومتحولة ضمن أكبر 20 اقتصاداً مستثمراً في العالم في عام 2013.

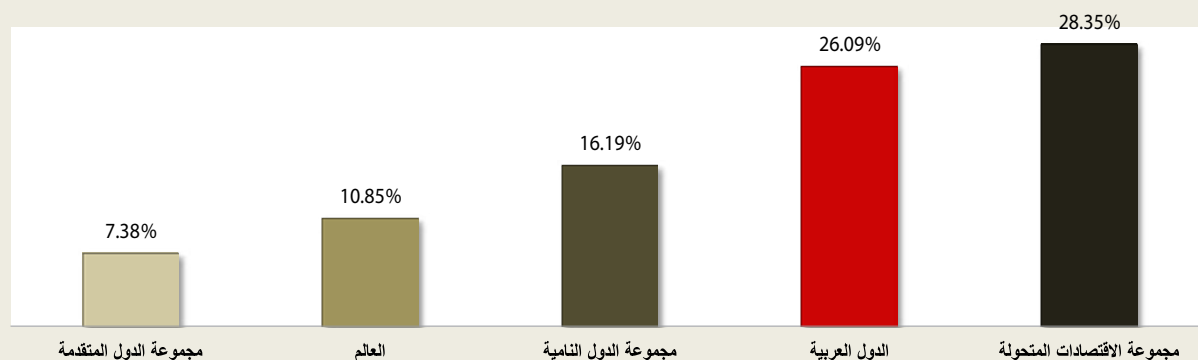
هذا ويتوقع الأونكتاد استمرار ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال السنوات الثلاث المقبلة ليبلغ 1.6 تريليون دولار في عام 2014، و1.75 تريليون دولار في

جدول رقم 25 : مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي في العالم بالأسعار الجارية وبالمليار دولار

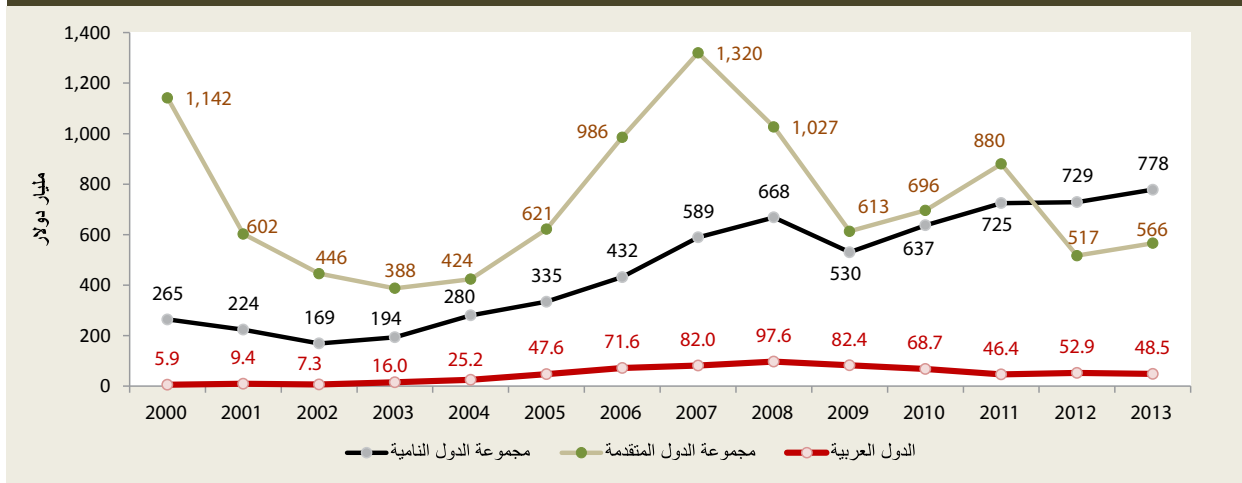
البيان / الفترة	1990	2007-2005	2011	2012	2013
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	208	1,493	1,700	1,330	1,452
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة	241	1,532	1,712	1,347	1,411
أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	2,078	14,790	21,117	23,304	25,464
أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة	2,088	15,884	21,913	23,916	26,313
الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	79	1,072	1,603	1,581	1,748
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد%	3.8	7.3	6.9	7.6	6.8
الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	126	1,135	1,550	1,509	1,622
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر%	6.0	7.2	6.5	7.1	6.3
صفقات التملك والاندماج عبر الحدود	111	780	556	332	349
مبيعات فروع الشركات الأجنبية	4,723	21,469	28,516	31,532	34,508
القيمة المضافة من فروع الشركات الأجنبية	881	4,878	6,262	7,089	7,492
إجمالي أصول فروع الشركات الأجنبية	3,893	42,179	83,754	89,568	96,625
صادرات فروع الشركات الأجنبية	1,498	5,012	7,463	7,532	7,721
التوظيف عن طريق فروع الشركات الأجنبية (بالآلاف)	20,625	53,306	63,416	67,155	70,726

المصدر : الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2014 (تم تعديل بيانات 2012 من المصدر)

شكل رقم 35: معدل نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة والعالم والمجموعات الجغرافية المختلفة (2003-2013)



شكل رقم 36: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بالمليار دولار



عبر وطنية في عام 2013 مثلت أكثر من 11 في المائة من مجموع أصولها في الداخل والخارج بقيمة 4.5 تريليون دولار، منها 3.5 تريليون دولار لدى الشركات عبر الوطنية من البلدان المتقدمة، ونحو تريليون دولار في الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وهذا ما يعتبر مستوى عالياً من الموجودات النقدية يمثل إمكانات هائلة كمصدر لتمويل التنمية.

نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات عبر الوطنية من الدول النامية ليبلغ 454 مليار دولار ولتستحوذ الى جانب شركات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على 39% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم، مقارنة مع 12% فقط في بداية القرن الحالي.

ارتفعت حصة الصناعات التحويلية والخدمات الى 90% من القيمة الإجمالية للمشاريع في كل من أفريقيا وأقل البلدان نمواً في عام 2013 بعدما كانت حصة الصناعات الاستخراجية تبلغ 26% في أفريقيا و36% في أقل البلدان نمواً.

ويمكن الوقوف على أبرز اتجاهات الاستثمار في العالم خلال عام 2013 وهي كالتالي:

- احتفظت صناديق الاسهم الخاصة بقوتها، وزاد التمويل القائم منها إلى مستوى قياسي بلغ 1.07 تريليون دولار، وبلغت قيمة صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود النمطية التي تقوم بها 171 مليار دولار بحصة 21 في المائة من الاجمالي العالمي.
- بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صناديق الثروة السيادية 6.7 مليار دولار فقط وذلك رغم ضخامة الموجودات لدى تلك الصناديق والبالغ قيمتها 6.4 تريليونات دولار حول العالم.
- هناك ما لا يقل عن 550 شركة عبر وطنية مملوكة للحكومات - من كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية - مع أكثر من 15 ألف فرع في الخارج بقيمة أصول اجنبية تقدر بنحو 2 تريليون دولار واستثمارات اجنبية مباشرة منفذة من خلالها بقيمة 160 مليار دولار عام 2013 بنسبة 11% من الاجمالي العالمي.
- السيولة النقدية المتاحة لدى أكبر 5 آلاف شركة

2-1 الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية

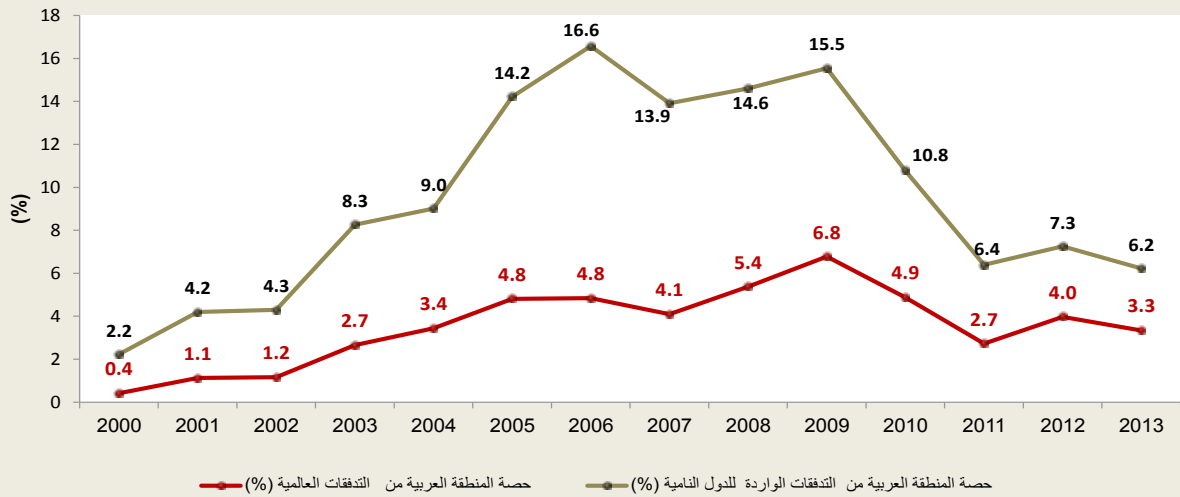
1.2.1 تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية

و6.2% من إجمالي الدول النامية البالغ 778 مليار دولار. وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل طفيف من متوسط بلغ 4.5% خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2007 إلى 5.4% عام 2008 ثم إلى 6.4% عام 2009 قبل أن تتراجع إلى 5.2% عام 2010 ثم إلى 2.8% عام 2011 ولتعاود ارتفاعها بنسبة 4% عام 2012 (الشكل رقم 37).

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 9% من 53.5 مليار دولار عام 2012 إلى 48.5 مليار دولار عام 2013، وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96.3 مليار دولار عام 2008.

وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 3.3% من إجمالي العالمي البالغ 1.45 تريليون دولار،

شكل رقم 37: حصة التدفقات الواردة للمنطقة كنسبة من العالم والدول النامية خلال الفترة (2000-2013)

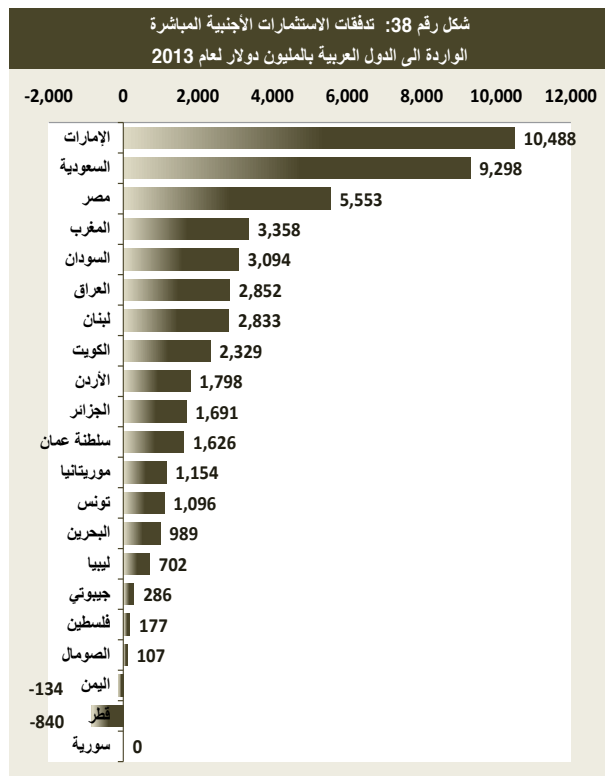


المركز الخامس بقيمة 3.1 مليارات وبنسبة 6.4%. (جدول رقم 26 وشكل رقم 38).

ومن واقع بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي وفق احصاءات الاونكتاد التي صدرت مؤخراً قامت المؤسسة بتجميع وتحليل البيانات الخاصة بالدول العربية لإبراز أهم الدول الأجنبية والعربية المستثمرة في المنطقة. وكشفت تلك البيانات عن وجود 92 دولة عربية وأجنبية لديها تدفقات استثمارية سنوية بلغ مجموعها خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2012 أكثر من 300 مليار دولار (جدول رقم 27).

التوزيع الجغرافي

وقد تواصل خلال العام 2013 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الامارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 40% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، حيث تصدرت الامارات بقيمة 10.5 مليارات دولار وبحصة 21.6%، ثم تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 9.3 مليارات دولار وبحصة 19.2%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5.6 مليارات دولار وبنسبة 11.5% من الإجمالي العربي، ثم حل المغرب رابعاً بقيمة 3.4 مليارات دولار وبحصة 6.9%، ثم السودان في



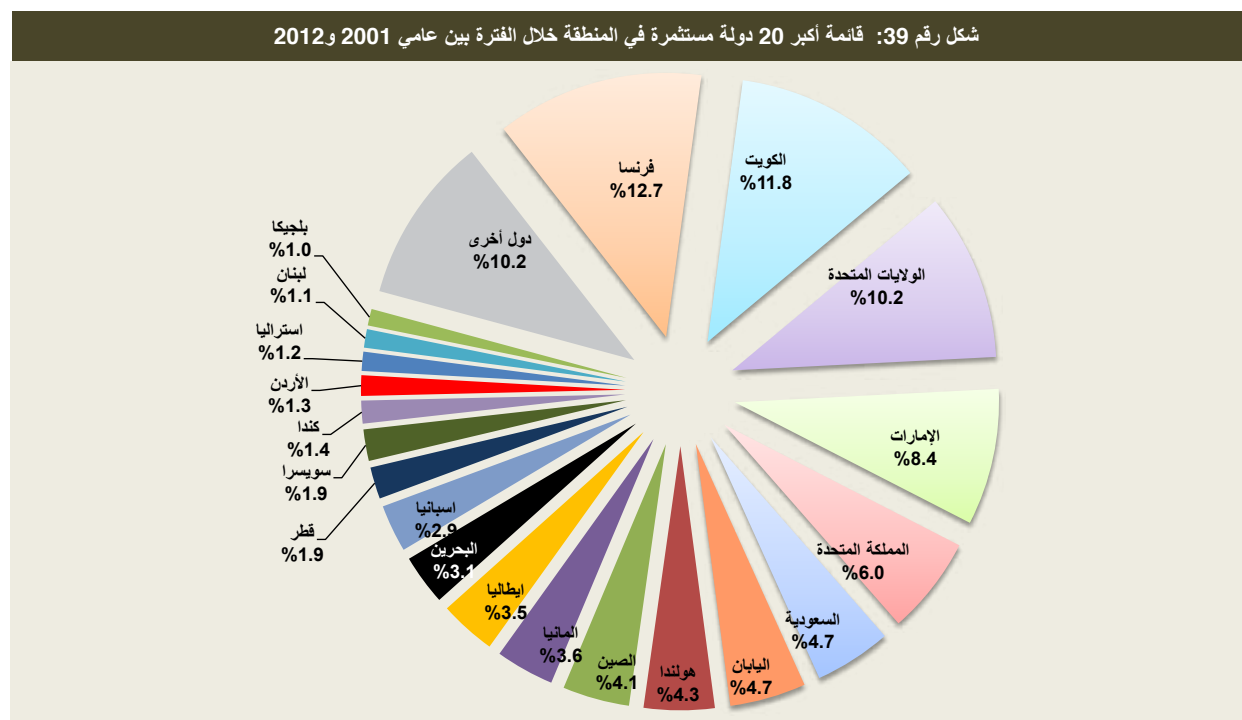
جدول رقم 26: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2012 و 2013

الترتيب لعام 2013	الدولة	2013	2012	الحصة من الإجمالي % لعام 2013	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
1	الإمارات	10,488	9,602	21.6	886	9.2
2	السعودية	9,298	12,182	19.2	-2,884	-23.7
3	مصر	5,553	6,881	11.5	-1,328	-19.3
4	المغرب	3,358	2,728	6.9	630	23.1
5	السودان	3,094	2,488	6.4	606	24.4
6	العراق	2,852	2,376	5.9	476	20.0
7	لبنان	2,833	3,674	5.8	-841	-22.9
8	الكويت	2,329	3,931	4.8	-1,602	-40.8
9	الأردن	1,798	1,497	3.7	301	20.1
10	الجزائر	1,691	1,499	3.5	192	12.8
11	سلطنة عمان	1,626	1,040	3.4	586	56.3
12	موريتانيا	1,154	1,383	2.4	-229	-16.6
13	تونس	1,096	1,603	2.3	-507	-31.6
14	البحرين	989	891	2.0	98	11.0
15	ليبيا	702	1,425	1.4	-723	-50.7
16	جيبوتي	286	110	0.6	176	160.0
17	فلسطين	177	244	0.4	-67	-27.5
18	الصومال	107	107	0.2	0	0.0
19	اليمن	-134	-531	-0.3	397	74.8
20	قطر	-840	327	-1.7	-1,167	-356.9
21	سورية	-	-	-	-	-
	الإجمالي العربي	48,457	53,457	100	-5,000	-9

المصدر: الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2014 (تم تعديل بيانات 2012 من المصدر)

(شكل رقم 39). كما حلت إيطاليا والبحرين واسبانيا وقطر وسويسرا وكندا والأردن وأستراليا ولبنان وبلجيكا ضمن قائمة أهم 20 دولة مستثمرة في المنطقة خلال الفترة بقيمة 58 مليار دولار ونسبة 19.3% لتشكل القائمتان نحو 90% من إجمالي الاستثمارات في المنطقة خلال الفترة.

وتمت قائمة أهم الدول المستثمرة في المنطقة خلال الفترة ما بين عامي 2001 و 2012 حسب الترتيب التصاعدي كلاً من فرنسا والكويت والولايات المتحدة والإمارات والمملكة المتحدة والسعودية واليابان وهولندا والصين والمانيا بقيمة إجمالية بلغت 211.5 مليار دولار ونسبة تزيد عن 70% من الإجمالي



جدول رقم 27: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية من جميع الدول بالمليون دولار من 2001 إلى 2012

الدول المستضيفة للاستثمارات (المستقبلية)

الدولة		البلدان																					
		الأردن	الإمارات	البحرين	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	الصومال	العراق	الكويت	المغرب	اليمن	تونس	سلطنة عمان	سورية	فلسطين	قطر	لبنان	ليبيا	مصر	موريتانيا	الإجمالي
1	فرنسا	94	812	59	1,743	103	14,709			3	67	14,957	836	1,945	97	-11		-110	370	-188	2,610	10	38,106
2	الكويت		16,665		644		14,863					1,021		378	471		253			1,130			35,425
3	الولايات المتحدة	211	756	-409	3,487	-4	17,484	3		225	74	913	463	922	1,048	-58		2,103	148	2,036	1,359	-4	30,757
4	الإمارات				422		14,208					2,341		2,582	1,980		-95			3,645			25,083
5	المملكة المتحدة				893		6,624					1,128		3,352	4,630		511			875			18,013
6	السعودية		10,479		157							597		64	24		712			2,087			14,120
7	البحان	-39		197	151		12,884			12		26	49	13	-2		434		13	241			13,979
8	هولندا		1,575		438		4,408					357	289	201			4,163			1,549			12,980
9	الصين	4		3	488	14	9,419	1,251		318	58	5	130	146	95	-9				267	65		12,289
10	المكينا	27		33	459	-1	7,186	7		-2	60	962	15	327	46	221	31		1	1,369	16		10,757
11	إيطاليا	688		194	953		2,546	29		28	2,217	468	-8	1,918		413		13	22	695			10,370
12	البحرين				190		7,877					103		25	514		12			537			9,258
13	اسبانيا				1,531		1,654					4,755		413						898			8,716
14	قطر	-140	4,001	-168	127		435					119		580	274					620			5,848
15	سويسرا				103		3,105					1,173		137	198			19		1,054			5,789
16	كندا				63		3,005					32		734	132					227			4,193
17	الأردن				262		2,953					56		29	155		-13			327			3,769
18	استراليا		1,626		13		1,689					136								51			3,515
19	لبنان				265		2,384					63		2	108		14			560			3,396
20	بنجلكا	4		8	857	-1	162	2		4	1	373		70	10	-3	4	-28	3	1,584			3,050
21	روسيا				24		2,965							12									3,001
22	مليزيا				27		2,793					1		17									2,838
23	تركيا	5		179	77		1,894	12		103	9	58		208	11	18			21	34	180		2,809
24	مصر				1,308		1,294					98		86									2,786
25	كوريا الجنوبية	10		91	11		1,213	-11		175	15	6	490	34	109		14		322	21			2,500
26	الهند		673				562					96		70	329					203			1,933
27	السويد	-11		-3	81	3	700	-15		-3	-15	200	-3	601	11	-16		0	-20	372			1,882
28	فنلندا				3		1,775					9											1,787
29	سنغافورة						1,482					11		16						75			1,584
30	النمسا				34		124					13		864						27			1,062
31	سلطنة عمان			86	263		298					6								222			875
32	ليبيا											45			302					522			869
33	سورية			4			821					27											852
34	باكستان						607					55			31				6				699
35	قبرص	3		7	71		338			4	30		5						10	18	147		633
36	اليونان				20		2					5				-51				623			599
37	اليمن						503													47			550
38	البرتغال			17											140				21	156			535
39	تايلوان (الصين)						404													5			409
40	لوكسمبورغ	7		-46			158	10	-5		-28	44	26	64				28		112	31		401
41	التروبيج				113		89					12		40						25			279
42	تونس				115							104								16			271
43	كرواتيا			1				1								248		9		-18			241
44	موريشيوس				11		1					24			118								154
45	منطقة البحر الكاريبي													4	127								131
46	ترينيداد وتوباغو														121								121
47	ايران						8								102								110
48	الدانمارك	-11		1	28		18			-2	12				5			5		54		-3	107
49	ايرلندا				48						29									25			107
50	جزر البهاما				102																		102
	أخرى	12	0	-14	96	0	131	0	0	0	1	-1	304	0	125	16	0	-190	1	-115	131	21	518
	الاجمالي	864	36,587	219	15,699	114	145,775	1,289	-5	852	2,471	30,839	1,970	16,670	10,925	801	0	7,865	618	1,821	24,648	136	300,158

المصدر: الأونكتاد * لعام 2009 ** لعام 2010 *** لعام 2011

2.2.1 أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية

وقد كشفت البيانات عن وجود 114 دولة عربية واجنبية لديها أرصدة استثمارية في الدول العربية بلغ مجموعها التراكمي بنهاية عام 2012 نحو 229 مليار دولار (جدول رقم 29).

وضمنت قائمة أهم الدول المستثمرة في المنطقة على التوالي كلاً من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وسويسرا والمملكة المتحدة والكويت والسعودية وهولندا والإمارات وقطر بقيمة إجمالية بلغت 153 مليار دولار وبنسبة تزيد عن 67% من الإجمالي.

كما حلت تشيلي والمانيا والهند والصين والأردن وليبيا ونيجيرو واستراليا وكوريا الجنوبية والبحرين ضمن قائمة أهم 20 دولة مستثمرة في المنطقة خلال الفترة بقيمة 43 مليار دولار وبنسبة 18.8% لتشكيل القائمتان نحو 85.8% من إجمالي أرصدة الاستثمارات في المنطقة بنهاية عام 2012 (شكل رقم 41).

شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية ارتفاعاً من 717.7 مليار دولار عام 2012 بمعدل 7% لتبلغ 766.9 مليار دولار عام 2013، ومثلت الارصدة الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 4% من الإجمالي العالمي البالغ 25.5 تريليون دولار (جدول رقم 28 وشكل رقم 40).

وشأنها شأن التدفقات تركزت الارصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من الامارات والسعودية على 41% من إجمالي الارصدة الواردة للدول العربية، حيث تصدرت السعودية بقيمة 208.3 مليارات دولار وبحصة 27.2%، ثم تلتها الامارات في المركز الثاني بقيمة 105.5 مليارات دولار وبحصة 13.8%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 85 مليار دولار وبنسبة 11.1% من الإجمالي العربي، ثم حل لبنان رابعاً بقيمة 55.6 مليار دولار وبحصة 7.3%، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 50.3 مليار وبنسبة 6.6%.



جدول رقم 28: أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2012 و 2013						
الترتيب لعام 2013	الدولة	2012	2013	الحصة من الإجمالي % لعام 2013	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
1	السعودية	199,032	208,330	27.2	9,298	4.7
2	الإمارات	95,008	105,496	13.8	10,488	11.0
3	مصر	79,493	85,046	11.1	5,553	7.0
4	لبنان	52,771	55,604	7.3	2,833	5.4
5	المغرب	45,246	50,280	6.6	5,034	11.1
6	تونس	33,406	33,557	4.4	151	0.5
7	قطر	30,804	29,964	3.9	-840	-2.7
8	السودان	26,054	29,148	3.8	3,094	11.9
9	الأردن	24,869	26,668	3.5	1,799	7.2
10	الجزائر	23,607	25,298	3.3	1,691	7.2
11	الكويت	18,913	21,242	2.8	2,329	12.3
12	سلطنة عمان	18,130	19,756	2.6	1,626	9.0
13	ليبيا	17,759	18,461	2.4	702	-
14	البحرين	16,826	17,815	2.3	989	5.9
15	العراق	12,443	15,295	2.0	2,852	22.9
16	سورية	10,743	10,743	1.4	0	0.0
17	موريتانيا	4,344	5,499	0.7	1,155	26.6
18	اليمن	3,808	3,675	0.5	-133	-3.5
19	فلسطين	2,572	2,750	0.4	178	6.9
20	جيبوتي	1,066	1,352	0.2	286	26.8
21	الصومال	776	883	0.1	107	14
الإجمالي العربي		717,670	766,862	100	49,192	7

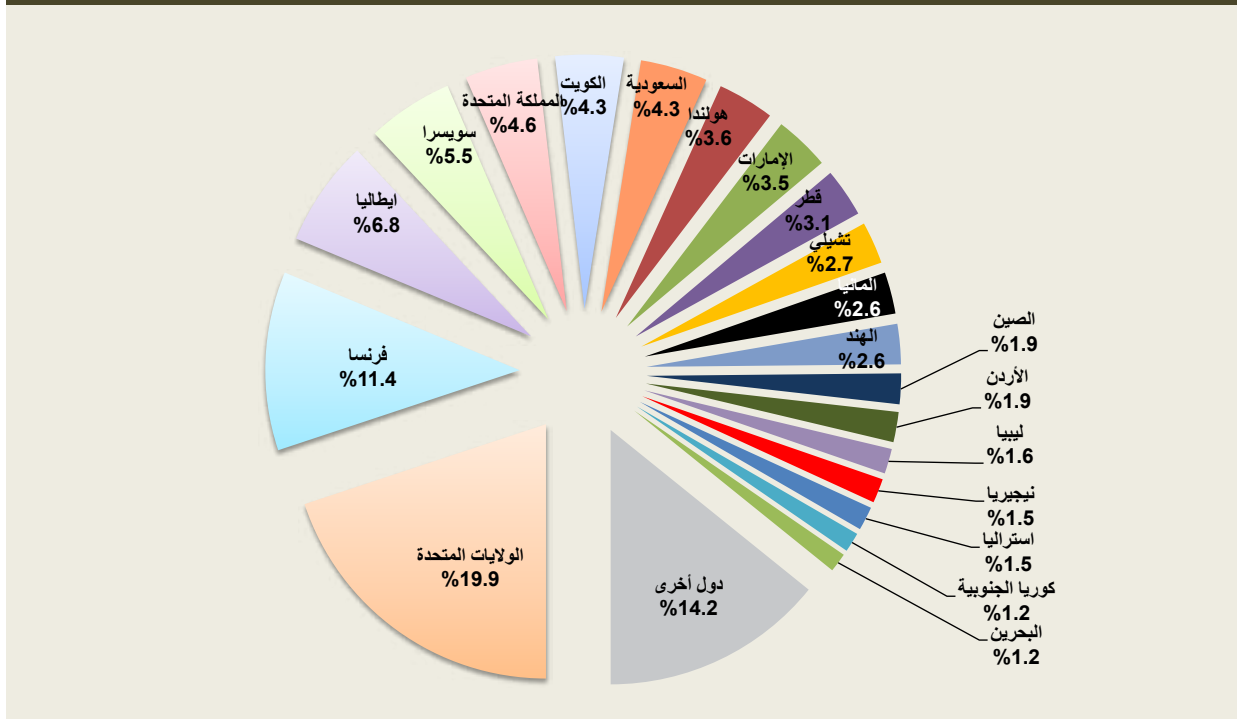
المصدر: الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2014 (تم تعديل بيانات 2012 من المصدر)

جدول رقم 29: أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدولة من جميع الدول بالمليون دولار من 2001 إلى 2012

الدولة	الدول المستضيفة للاستثمارات (المستقبلة)																			
	البحرين	الإمارات	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21
الولايات المتحدة	1,647	7,826	11,322	1,453	3	376	1,275	3,239	3,783	78	1,616	932	1	55	68	1	890	3	1	1
فرنسا																				
إيطاليا																				
سويسرا																				
المملكة المتحدة																				
الكويت																				
السعودية																				
هولندا																				
الإمارات																				
قطر																				
تشيلي																				
المغرب																				
اليمن																				
الصين																				
الأردن																				
ليبيا																				
نيجيريا																				
إستراليا																				
كوريا الجنوبية																				
البحرين																				
التونج																				
تركيا																				
التمسا																				
اليابان																				
اسواتيا																				
الدانمارك																				
سلطنة عمان																				
بنجيكا																				
العراق																				
المغرب																				
لبنان																				
السويد																				
كندا																				
ماليزيا																				
جزر فيرجن الأمريكية																				
اليونان																				
مصر																				
باكستان																				
سورية																				
تايلاند																				
جزر كيلمان																				
موريشيوس																				
روسيا																				
ملي																				
بنغلاديش																				
البرنغال																				
كرواتيا																				
ايران																				
بولندا																				
رومانيا																				
أخرى																				
الإجمالي	20,410	57,147	15,977	15,048	35	18,058	1,416	32	2,375	6,944	1,998	2,976	2,809	14,234	816	0	24,442	1,076	6,208	36,464

المصدر: الإيفكس * عام 2009 ** عام 2010 *** عام 2011

شكل رقم 41: قائمة أكبر 20 دولة مستثمرة في المنطقة حسب الأرصدة بنهاية عام 2012



3.2.1 الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية (من واقع بيانات الشركات المستثمرة)

10 آلاف مشروع في المنطقة العربية ونسبة تبلغ نحو 6% من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 167 ألف مشروع وذلك منذ عام 2003 وحتى إبريل 2014.

- تركز شركات الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة في عدد محدود من الدول أولها الامارات التي حظيت بـ 3246 شركة اجنبية ونسبة 36.7% من الاجمالي العربي، وثانيها السعودية بـ 923 شركة اجنبية ونسبة 10.43% من الاجمالي وجاءت قطر في المرتبة الثالثة بـ 602 شركة اجنبية ونسبة 6.8% من الاجمالي.

- تركز مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة في عدد محدود من الدول أولها الامارات التي حظيت بـ 3437 مشروعا، ونسبة 35.6% من الاجمالي العربي وثانيها كذلك السعودية بـ 1068 مشروعا ونسبة 11.1% من الاجمالي العربي، وجاءت مصر في المرتبة الثالثة بـ 660 مشروعا

انطلاقا من تحليل قاعدة بيانات «أسواق الاستثمار الاجنبي المباشر» (FDI Markets) التي أعدها مؤسسة الفايانانشيال تايمز (Financial Times) والتي تعد أحد قواعد البيانات الأكثر شمولاً لتغطية مجمل المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة في جميع أنحاء العالم وفي كل القطاعات انطلاقا من عام 2003، يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات المهمة أبرزها ما يلي:

- شهد عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية اتجاها عاما للنمو من 464 مشروعا عام 2003 الى 1338 مشروعا عام 2008 ثم شهد اتجاها عاما للهبوط مع ظهور تداعيات الازمة المالية العالمية اعتبارا من عام 2009 حتى تراجع مرة أخرى الى 870 مشروعا عام 2013.

- يقدر عدد الشركات الاجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 7423 شركة بنسبة تصل الى 10% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم، كما تستثمر تلك الشركات في ما يزيد عن

لاندمارك و MKE و NME و BMA والدانوب لمواد البناء وراك للخزف ومجموعة الفطيم و DM للرعاية الصحية وبنك المشرق وبنك ابوظبي الوطني واربتيك القابضة واعمار وفنادق روتانا ومكة كولا من الامارات ومجموعة الحكير ودلة البركة ومجموعة خالد على التركي واخوانه ومجموعة بن لادن والبحر الاحمر لخدمات الاسكان من السعودية ومجموعة ترافكو واوراسكوم والشركة العربية السويسرية للهندسة من مصر وتونس للتأجير وبروة العقارية وبنك قطر الوطني وبنك قطر الاسلامي الدولي وشركة قطر للبتروكيماويات من قطر وبنك بيلوس وبنك بلوم من لبنان وسونتراك من الجزائر .

اجنبيا ونسبة 6.8% من الاجمالي.

- التكلفة أو النفقات الاستثمارية الاجمالية لمشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2003 وابريل 2014 تم تقديرها بقيمة تزيد عن تريليون دولار، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها تلك المشروعات بنحو 1.6 مليون فرصة عمل.

- ضمت قوائم أكبر 10 شركات مستثمرة في الدول العربية أسماء شركات عربية كبرى منها اعمار من الامارات وزين وكيبكو ومجموعة الشايح وبيت التمويل من الكويت وبنك دبي الاسلامي ومجموعات

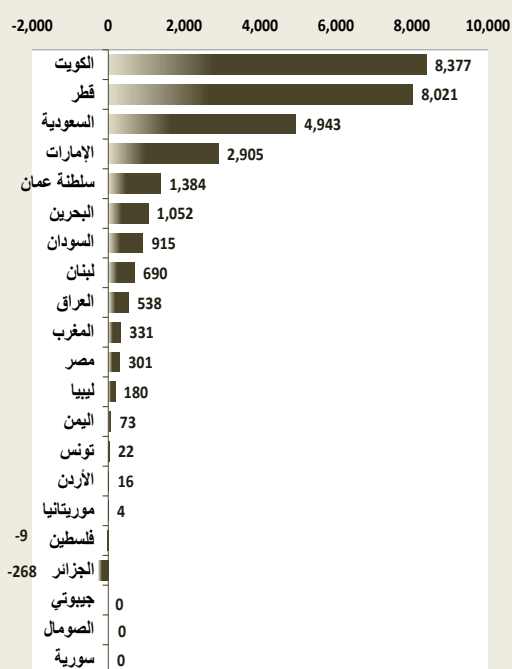
1-3 الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية

العالمي البالغ 1.4 تريليون دولار، و 6.5% من إجمالي الدول النامية البالغ 454 مليار دولار.

ومثلت دول الخليج المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 9.5% لعام 2013، حيث تصدرت الكويت قائمة الدول العربية المصدرة بقيمة 8.4 مليارات دولار وبحصة بلغت 28.4% تلتها قطر بقيمة 8 مليارات وبحصة

شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الدول العربية ارتفاعا كبيرا بنسبة 62% من 18.2 مليار دولار عام 2012 إلى 29.5 مليار دولار عام 2013، وقد بلغ متوسط قيمة التدفقات الصادرة مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2005 و 2012. ومثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربية ما نسبته 2.1% من الإجمالي

شكل رقم 42: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية بالمليون دولار لعام 2013



جدول رقم 30: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2012 و2013

الترتيب لعام 2013	الدولة	2012	2013	الحصة من الاجمالي % لعام 2013	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
1	الكويت	3,231	8,377	28	5,146	159
2	قطر	1,840	8,021	27	6,181	336
3	السعودية	4,402	4,943	17	541	12
4	الإمارات	2,536	2,905	10	369	15
5	سلطنة عمان	877	1,384	5	507	58
6	البحرين	922	1,052	4	130	14
7	السودان	175	915	3	740	423
8	لبنان	572	690	2	118	21
9	العراق	448	538	2	90	20
10	المغرب	406	331	1	-75	-18
11	مصر	211	301	1	90	43
12	ليبيا	2,509	180	1	-2,329	-93
13	اليمن	71	73	0	2	3
14	تونس	13	22	0	9	69
15	الأردن	5	16	0	11	220
16	موريتانيا	4	4	0	0	0
17	فلسطين	-2	-9	0	-7	-350
18	الجزائر	-41	-268	-1	-227	-554
19	جيبوتي	-	-	-	-	-
20	الصومال	-	-	-	-	-
21	سورية	-	-	-	-	-
الإجمالي العربي		18,179	29,475	100	11,296	62

المصدر : الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2014 (تم تعديل بيانات 2012 من المصدر)

المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 4.9 مليارات وبحصة 16.8% ثم الامارات في المركز الرابع بقيمة 2.9 مليار وبحصة 9.9% ثم سلطنة عمان في المرتبة الخامسة بقيمة 1.4 مليار وبحصة 4.7% ثم البحرين في المرتبة السادسة بقيمة 1.1 مليار دولار وبحصة 3.6%.

وقد استحوذت دول الخليج الست إضافة الى ليبيا ومصر ولبنان على 96.3% من إجمالي الارصدة الصادرة من المنطقة حيث تصدرت الامارات بقيمة 63.2 مليار دولار وبحصة بلغت 27.3% تلتها الكويت بقيمة 40.2 مليار وبحصة 17.4% ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 39.3 مليار وبحصة 17% ثم قطر في المركز الرابع بقيمة 28.4 مليار وبحصة 12.3% ثم ليبيا في المرتبة الخامسة بقيمة 19.4 مليار وبحصة 8.4% ثم البحرين في المرتبة السادسة بقيمة 10.8 مليارات دولار وبحصة 4.6%.

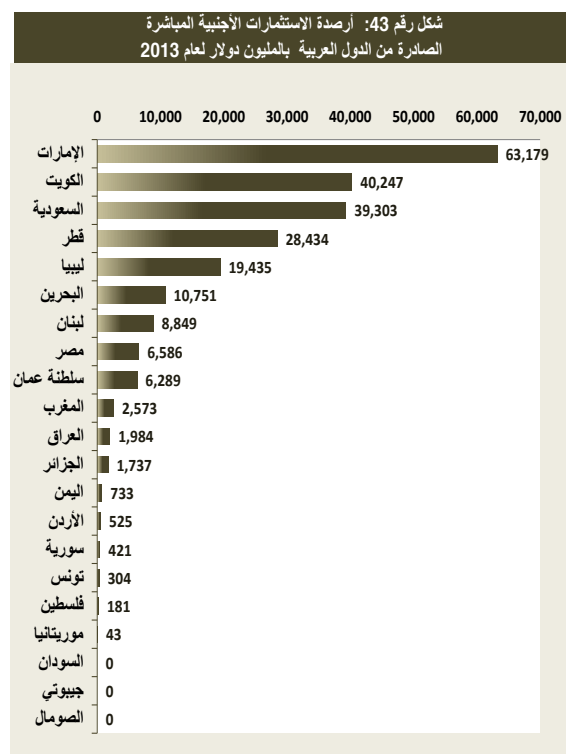
كما حل لبنان في المركز السابع بقيمة 8.8 مليارات دولار وبحصة 3.8% ثم مصر في المرتبة الثامنة بقيمة 6.6 مليارات وبحصة 2.8% ثم سلطنة عمان في المرتبة التاسعة بقيمة 6.3 مليارات وبحصة 2.7% ثم كل من المغرب والعراق والجزائر واليمن والاردن وسورية وتونس وفلسطين وموريتانيا بقيم تتراوح ما بين 2.6 مليار دولار و43 مليون دولار على التوالي (جدول رقم 31 وشكل رقم 43).

27.2% ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 4.9 مليارات وبحصة 16.8% ثم الامارات في المركز الرابع بقيمة 2.9 مليار وبحصة 9.9% ثم سلطنة عمان في المرتبة الخامسة بقيمة 1.4 مليار وبحصة 4.7% ثم البحرين في المرتبة السادسة بقيمة 1.1 مليار دولار وبحصة 3.6%.

وكان من اللافت حلول السودان في المركز السابع بقيمة 915 مليون دولار وبحصة 3.1% ثم لبنان في المرتبة الثامنة بقيمة 690 مليون وبحصة 2.3% ثم العراق في المرتبة التاسعة بقيمة 538 مليون وبحصة 1.8% ثم كل من المغرب ومصر وليبيا واليمن وتونس والاردن وموريتانيا بقيم محدودة واخيرا فلسطين والجزائر بقيم سلبية (جدول رقم 30 وشكل رقم 42).

اما على صعيد ارصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد بلغت 231.6 مليار دولار بنهاية عام 2013. ومثلت ارصدة الاستثمارات الصادرة من الدول العربية أقل من 1% من إجمالي العالمي البالغ 25 تريليون دولار.

وكانت دول الخليج المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 9.5% لعام 2013. حيث تصدرت الكويت بقيمة 8.4 مليارات دولار وبحصة بلغت 28.4% تلتها قطر بقيمة 8 مليارات وبحصة 27.2% ثم السعودية في

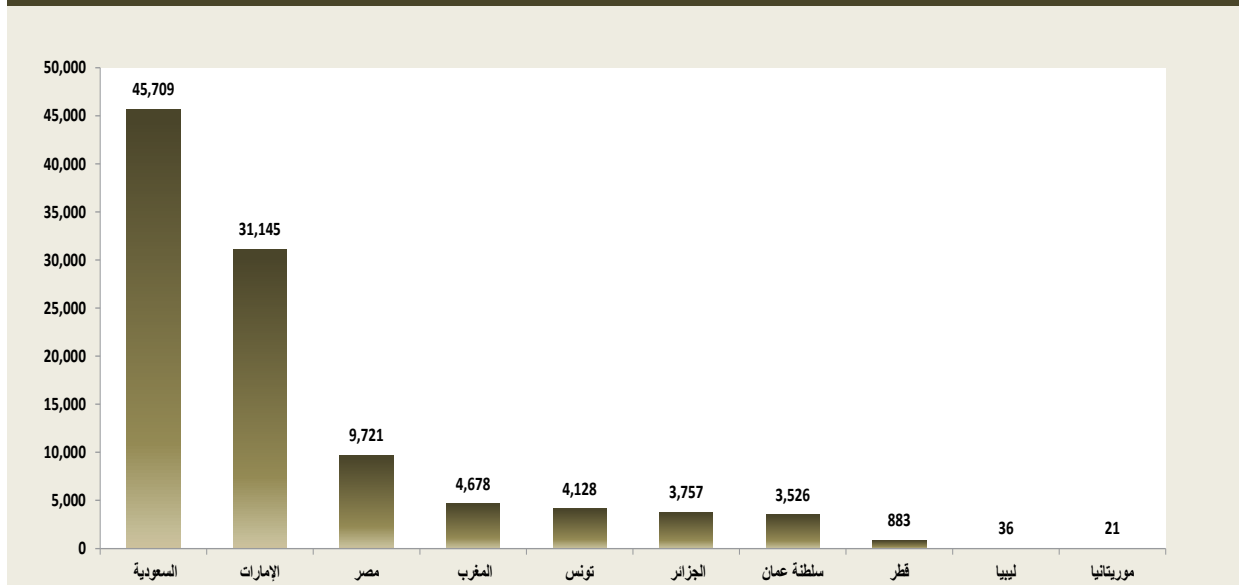


جدول رقم 31: أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2012 و 2013

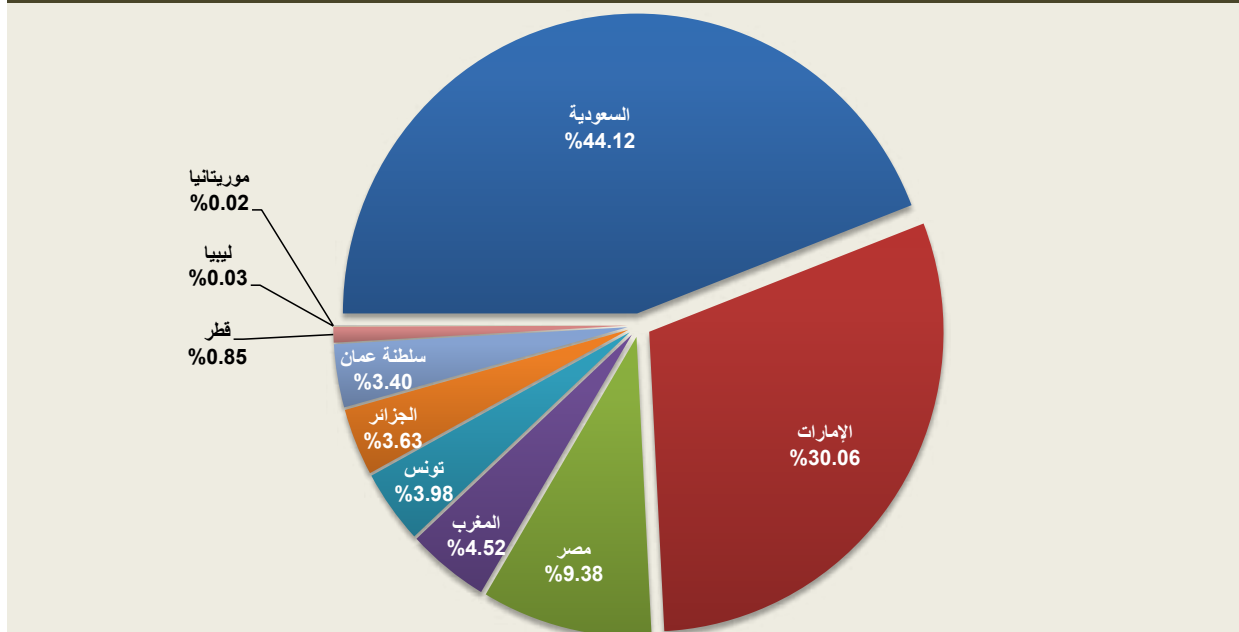
الترتيب لعام 2013	الدولة	2012	2013	الحصة من الإجمالي % لعام 2013	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
1	الإمارات	60,274	63,179	27.3	2,905	4.8
2	الكويت	31,870	40,247	17.4	8,377	26.3
3	السعودية	34,360	39,303	17.0	4,943	14.4
4	قطر	20,413	28,434	12.3	8,021	39.3
5	ليبيا	19,255	19,435	8.4	180	0.9
6	البحرين	9,699	10,751	4.6	1,052	10.8
7	لبنان	8,158	8,849	3.8	691	8.5
8	مصر	6,285	6,586	2.8	301	4.8
9	سلطنة عمان	4,905	6,289	2.7	1,384	28.2
10	المغرب	2,157	2,573	1.1	416	19.3
11	العراق	1,446	1,984	0.9	538	37.2
12	الجزائر	2,005	1,737	0.8	-268	-13.4
13	اليمن	660	733	0.3	73	11.1
14	الأردن	509	525	0.2	16	3.1
15	سورية	421	421	0.2	0	0.0
16	تونس	304	304	0.1	0	0.0
17	فلسطين	191	181	0.1	-10	-5.2
18	موريتانيا	39	43	0.0	4	10.3
19	السودان	-	-	-	-	-
20	جيبوتي	-	-	-	-	-
21	الصومال	-	-	-	-	-
الإجمالي العربي		202,951	231,574	100	28,623	14

المصدر : الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2014 (تم تعديل بيانات 2012 من المصدر)

شكل رقم 44: تدفقات الاستثمارات العربية البينية (بالمليون دولار) ما بين عامي 2001، 2012 حسب الدول المستقبلة



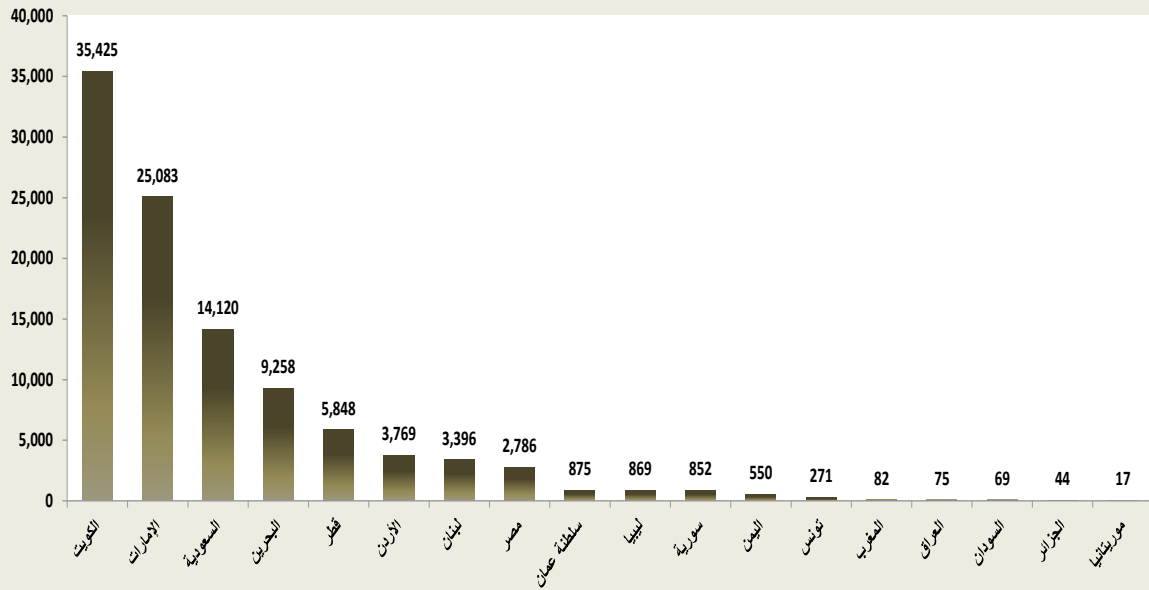
شكل رقم 45: تدفقات الاستثمارات العربية البينية (بالمليون دولار) ما بين عامي 2001، 2012 حسب الدول المستقبلة



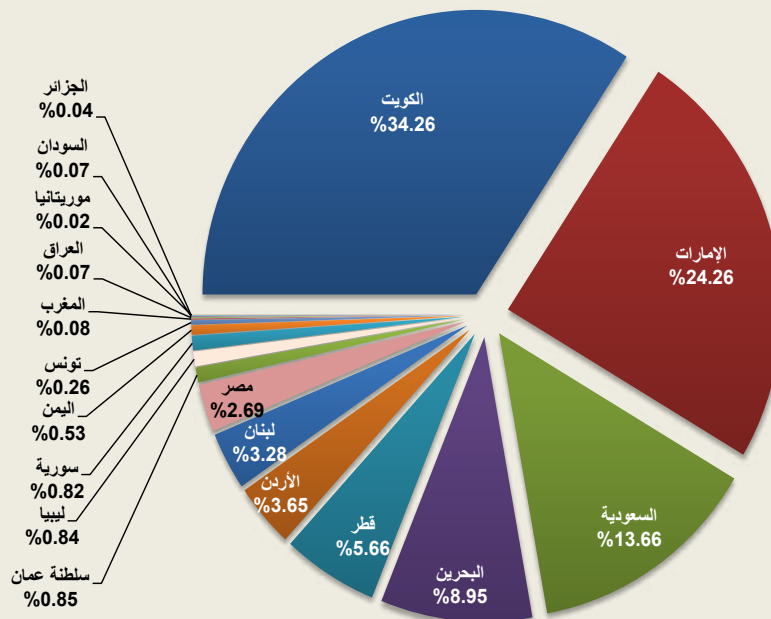
دولار وبحصة 13.7% ثم البحرين في المرتبة الرابعة بقيمة 9.3 مليارات دولار وبحصة 9% ثم قطر في المرتبة السادسة بقيمة 5.8 مليارات دولار وبحصة 5.7%، ثم الاردن في المرتبة السادسة بقيمة 3.8 مليارات دولار وبحصة 3.7%، ثم لبنان في المرتبة السابعة بقيمة 3.4 مليارات دولار وبحصة 3.3%، ثم مصر في المرتبة الثامنة بقيمة 2.8 مليار دولار وبحصة 2.7%، ثم بقية الدول بقيم محدودة (اشكال رقم 46 و 47).

وحسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2012 فقد استحوذت الكويت والامارات والسعودية والبحرين على نحو 81% من اجمالي الاستثمارات خلال الفترة حيث تصدرت الكويت بقيمة 35.4 مليار دولار وبنسبة 34.3% من الاجمالي تلتها الامارات في المرتبة الثانية بقيمة 25.1 مليار دولار وبحصة 24.3%، وحلت السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 14 مليار

شكل رقم 46: تدفقات الاستثمار العربية البينية (بالمليون دولار) ما بين عامي 2001، 2012 حسب الدول المصدرة



شكل رقم 47: تدفقات الاستثمار العربية البينية (بالمليون دولار) ما بين عامي 2001، 2012 حسب الدول المصدرة



اما على صعيد أرصدة الاستثمارات العربية البينية فقد بلغت من واقع قاعدة بيانات الاونكتاد نحو 53 مليار دولار
بنهاية عام 2012 (شكل رقم 48).

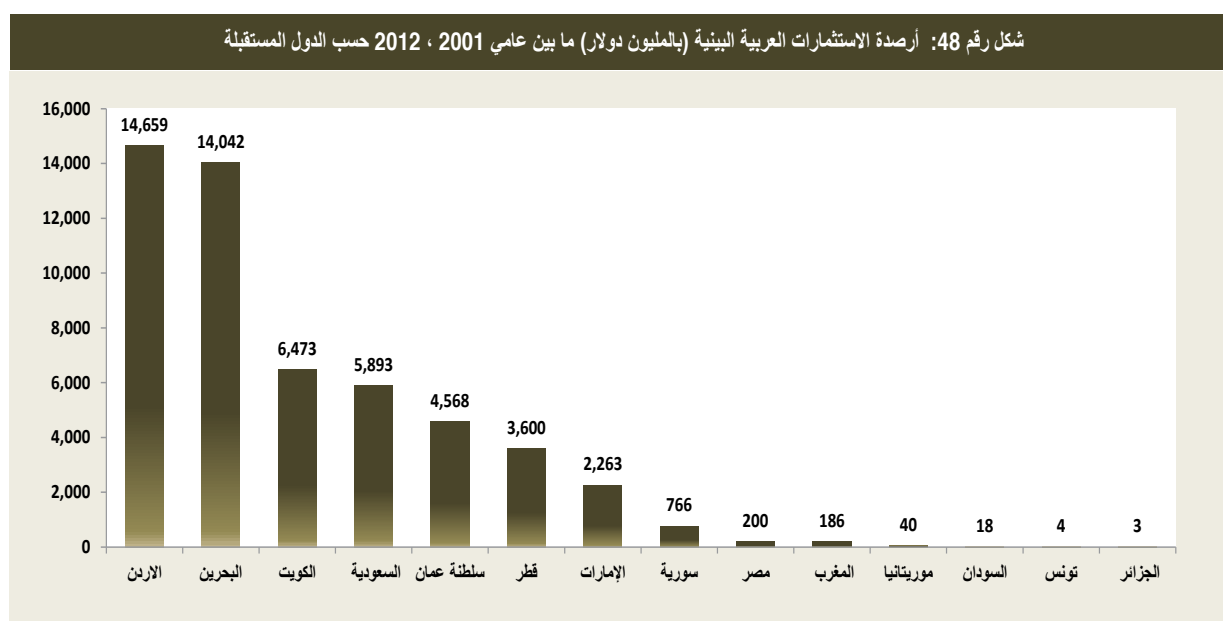
جدول رقم 33: أرصدة الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى الدولة بالمليون دولار لعام 2012

الدول المستضيفة للاستثمارات (المستقبلة)

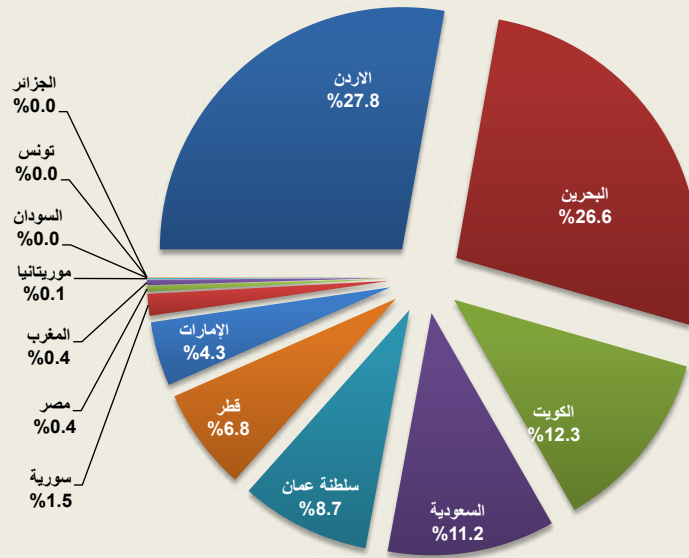
الدولة	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	سلطنة عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	الإجمالي
الأردن			24				3,783		206				130								4,386
الإمارات	1,616		1,250									2,551	2,019	581					11		8,028
البحرين	699											550	100	1,417					1		2,767
تونس	1		1																4		6
الجزائر	1																		3		4
جيبوتي																					0
السعودية	3,783		4,059						560			75	745	556							9,778
السودان	9																		18		27
سورية	206		1				255														462
الصومال																					0
العراق	1,479		5																		1,484
سلطنة عمان	80	993	199				75							440			91				1,878
قطر	932	1,259	218				745							3,464							7,062
الكويت	3,239		5,519									593	578								9,929
لبنان	1,109		1									112	28	15							1,265
ليبيا	890		2,740																		3,630
مصر	526		23															109			658
المغرب	66	11	1	4	3		1,035	18									109		40		1,287
موريتانيا																		40			40
اليمن	23		1																		24
الإجمالي	14,659	2,263	14,042	4	3	0	5,893	18	766	0	0	4,568	3,600	6,473	0	0	200	186	40	0	52,715

المصدر: الأونكتاد. لعام 2009 - لعام 2010 - لعام 2011

وحسب الدول المستقبلية لأرصدة الاستثمارات العربية البينية بنهاية عام 2012 فقد استحوذت الاردن والبحرين
والكويت والسعودية على أكثر من 78% من اجمالي الاستثمارات (شكل رقم 49).

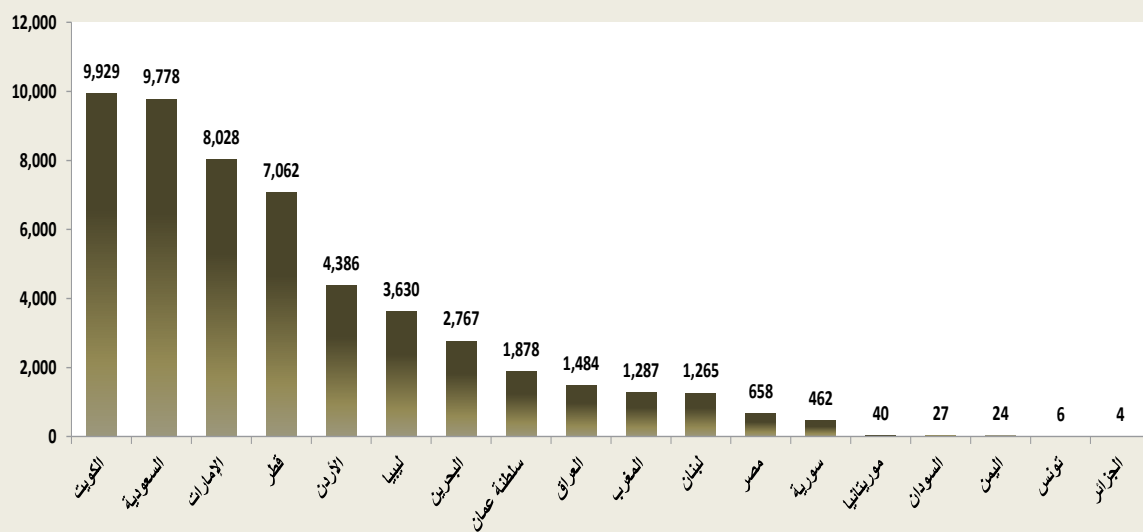


شكل رقم 49 : أرصدة الاستثمارات العربية البينية (بالمليون دولار) لعام 2012 حسب الدول المستقبلة



أما حسب الدول المصدرة لأرصدة الاستثمارات العربية البينية بنهاية عام 2012 فقد استحوذت الكويت والسعودية والامارات وقطر على أكثر من 66% من اجمالي الاستثمارات (شكل رقم 50).

شكل رقم 50 : أرصدة الاستثمارات العربية البينية (بالمليون دولار) لعام 2012 حسب الدول المصدرة



2-2 المشاريع الاستثمارية البينية الجديدة من واقع بيانات الفاينانشيال تايمز

2-2-1 الاستثمارات العربية البينية: التكلفة أو النفقات الإجمالية للمشروعات

فقد تصدرت مصر قائمة الدول العربية باستحواذها على مشروعات بقيمة 97.2 مليار دولار وبحصة على 26.3% من اجمالي الاستثمارات خلال الفترة تلتها العراق بقيمة 35 مليار دولار ونسبة 9.4% من الاجمالي تلتها تونس في المرتبة الثالثة بقيمة 26.5 مليار دولار وبحصة 7.2%، ثم حلت السعودية في المرتبة الرابعة بقيمة 23.8 مليار دولار وبحصة 6.4% ثم الجزائر في المرتبة الخامسة بقيمة 23.1 مليار دولار وبحصة 6.3% ثم ليبيا في المرتبة السادسة بقيمة 22.6 مليار دولار وبحصة 6.1%، ثم قطر في المرتبة السابعة بقيمة 22.5 مليار دولار وبحصة 6.1%، ثم الاردن في المرتبة الثامنة بقيمة 21.6 مليار دولار وبحصة 5.8%، ثم الامارات في المرتبة الثامنة بقيمة 16.5 مليار دولار وبحصة 4.5% ثم بقية الدول (اشكال رقم 51 و 52).

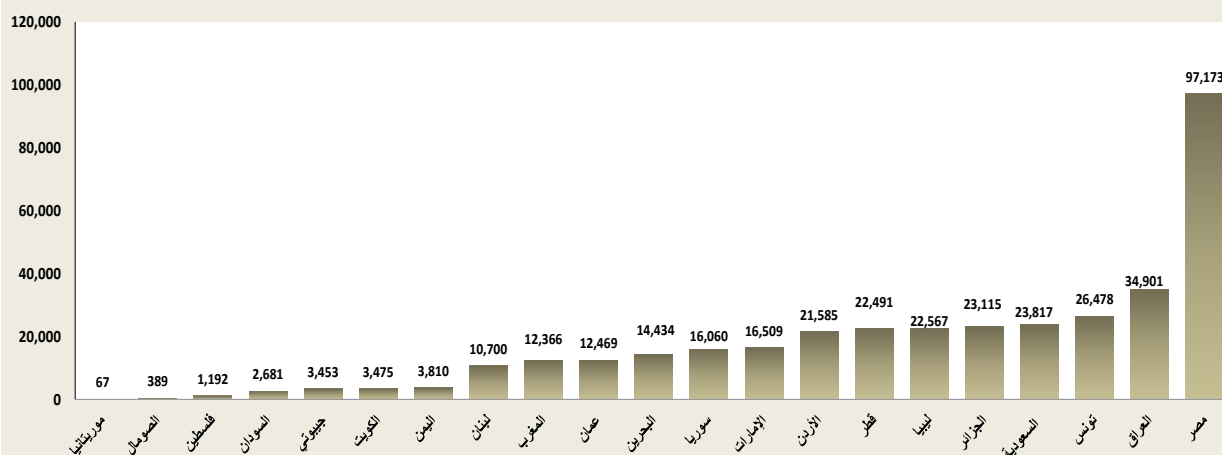
استنادا الى بيانات «أسواق الاستثمار الاجنبي المباشر» (FDI Markets)، والتي أعدتها الفاينانشيال تايمز (Financial Times) كأحد قواعد البيانات الأكثر شمولاً لتغطية مجمل المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة في جميع أنحاء العالم وفي كل القطاعات انطلقاً من عام 2003، قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتصادات باستخلاص البيانات الخاصة بالدول العربية، وقدرت قيمة التكلفة الاجمالية لمشروعات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2003 وأبريل 2014 بما يقارب 370 مليار دولار (جدول رقم 34).

وحسب الدول المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عام 2003 وأبريل 2014

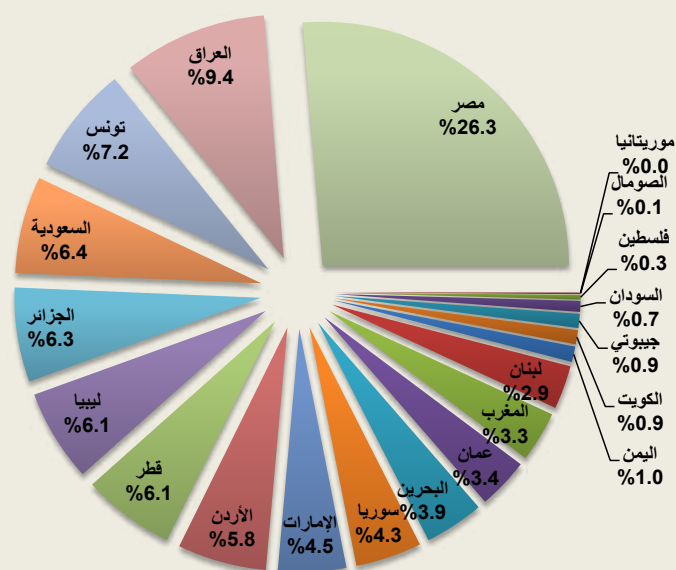
جدول رقم 34: إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة (التكلفة الإجمالية للمشروعات) بالمليون دولار ما بين عامي 2003 وأبريل 2014																						
الاجمالي	21	20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	المصدر / الوجهة
	اليمن	موريتانيا	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	فلسطين	عمان	العراق	الصومال	سوريا	السودان	السعودية	جيبوتي	الجزائر	تونس	البحرين	الإمارات	الأردن	
3,015			110	319			37	28	127	79	500		37	6	839		67		44	823		الأردن
216,776	596	17	10,500	73,126	878	6,691	2,996	7,358	15	4,083	29,142	11	9,278	707	13,699	1,695	15,268	19,728	6,063		14,925	الإمارات
45,539	178		197	210	20,181	94	153	13,763		488	152		178		903	17		6,000		1,207	1,819	البحرين
0																						تونس
1,012	850									45								117				الجزائر
0																						جيبوتي
15,333	557		432	2,129	72	1,753	96	108		491	115	351	420	125			932	61	1,079	4,141	2,471	السعودية
11																	11					السودان
291				112																180		سوريا
0																						الصومال
152						15														127	9	العراق
1,473	178			17	7	13	43	105				16			784		2		38	257	13	سلطنة عمان
315																				315		فلسطين
30,955	808	11	102	15,295	391	104	136		1,050	3,235			453	1,049	3,750	865	2,150	247	19	924	366	قطر
36,398	601	28	888	5,775	139	2,030		724		3,608	664		5,100	17	754	865		271	7,132	6,671	1,132	الكويت
5,757				180			7	54		74	3,653		280	226	114		64	11	25	955	116	لبنان
330																	321			9		ليبيا
11,564	42		137		381		7	335		411	631		300	551	2,959		4,177	17	33	864	717	مصر
699		11			517												123	26		22		المغرب
0																						موريتانيا
111				11				15				11	15		15	11				15	17	اليمن
369,729	3,810	67	12,366	97,173	22,567	10,700	3,475	22,491	1,192	12,469	34,901	389	16,060	2,681	23,817	3,453	23,115	26,478	14,433	16,509	21,585	الاجمالي

المصدر : FDI Markets

شكل رقم 51: إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة (التكلفة الإجمالية للمشروعات) بالمليون دولار ما بين عامي 2003 و أبريل 2014 حسب الدول المستقبلة



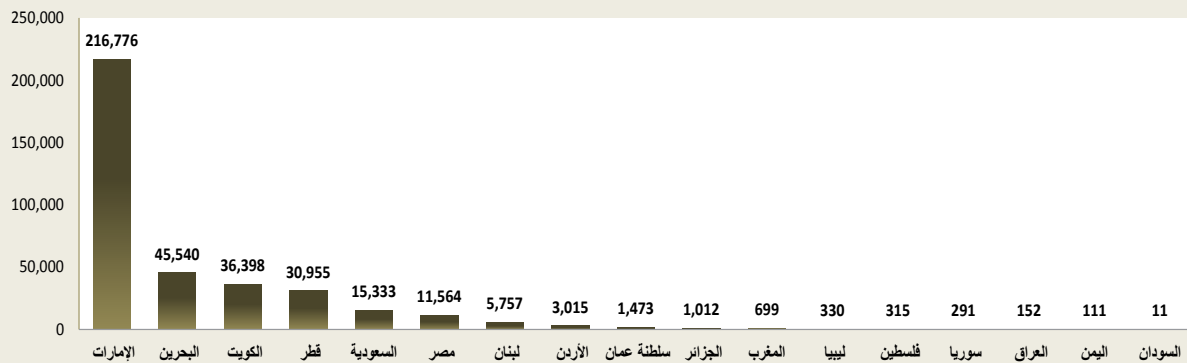
شكل رقم 52: إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة (التكلفة الإجمالية للمشروعات) بالمليون دولار ما بين عامي 2003 و أبريل 2014 حسب الدول المستقبلة



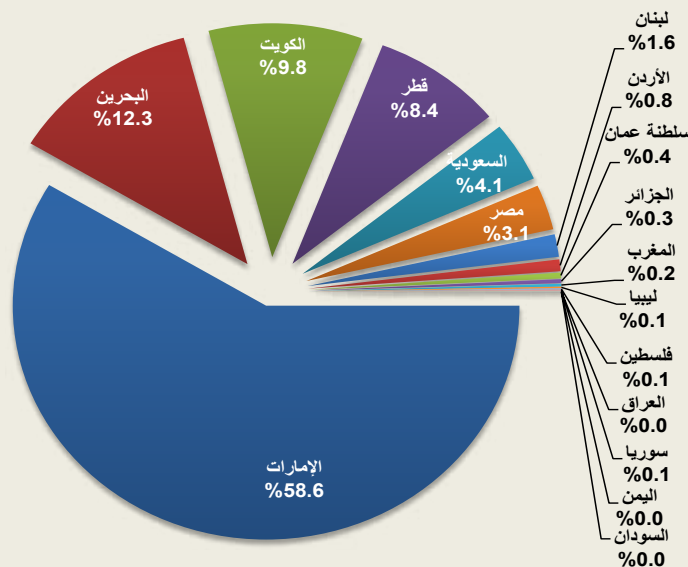
في المرتبة الرابعة بقيمة 31 مليار دولار وبحصة 8.4% ثم السعودية في المرتبة الخامسة بقيمة 15.3 مليار دولار وبحصة 4.1%، ثم مصر في المرتبة السادسة بقيمة 11.6 مليار دولار وبحصة 3.1%، ثم بقية الدول (اشكال رقم 53 و 54).

وحسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عام 2003 وأبريل 2014 فقد تصدرت الامارات بقيمة 217 مليار دولار ونسبة 58.6% من الاجمالي تلتها البحرين في المرتبة الثانية بقيمة 45.5 مليار دولار وبحصة 12.3%، وحلت الكويت في المرتبة الثالثة بقيمة 36.4 مليار دولار وبحصة 9.8% ثم قطر

شكل رقم 53: إجمالي الاستثمارات العربية البيئية المنفذة (التكلفة الإجمالية للمشروعات في قاعدة بيانات FDI Markets)
بالمليون دولار ما بين عام 2003 وأبريل 2014 حسب الدول المصدرة



شكل رقم 54: إجمالي الاستثمارات العربية البيئية المنفذة (التكلفة الإجمالية للمشروعات)
بالمليون دولار ما بين عام 2003 و أبريل 2014 حسب الدول المصدرة



2-2-2 الاستثمارات العربية البيئية: عدد المشروعات

العربية البيئية خلال الفترة ما بين عام 2003 وأبريل 2014 فقد تصدرت السعودية باستحواذها على 322 مشروعا وبحصة 15.1% من الاجمالي العربي ، تلتها الامارات في المرتبة الثانية باستحواذها على 232 مشروعا وبحصة 10.9% ثم مصر في المرتبة الثالثة باستحواذها على 207 مشروعا وبحصة 9.7% ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة باستحواذها على 192 مشروعا وبحصة 9% ثم بقية الدول (اشكال رقم 55 و 56).

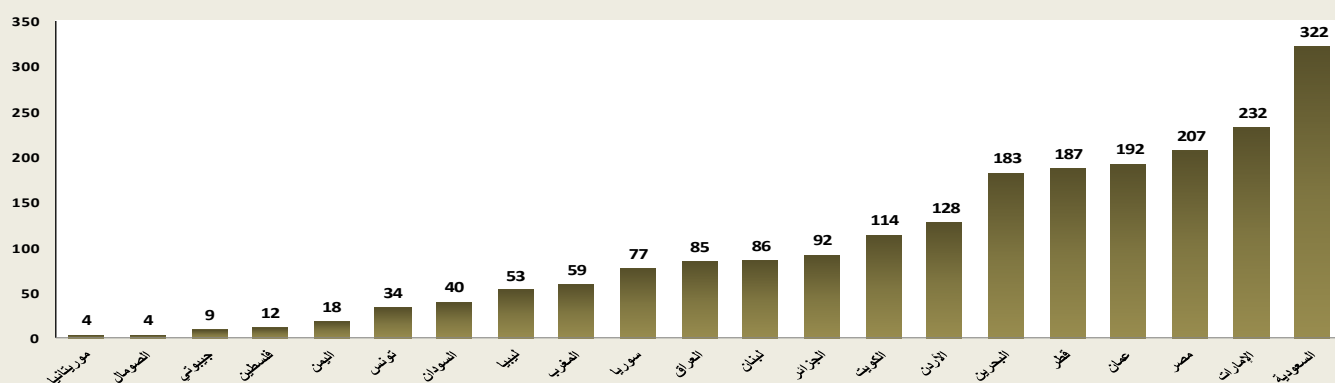
استنادا الى بيانات "أسواق الاستثمار الاجنبي المباشر" (FDI Markets)، والتي أعدها الفاينانشيال تايمز (Financial Times) قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات باستخلاص البيانات الخاصة بالدول العربية وقدرت عدد مشروعات الاستثمارات العربية البيئية خلال الفترة ما بين عامي 2003 وأبريل 2014 بنحو 2137 مشروعا (جدول رقم 35).

وحسب الدول المستقبلية لمشروعات الاستثمارات

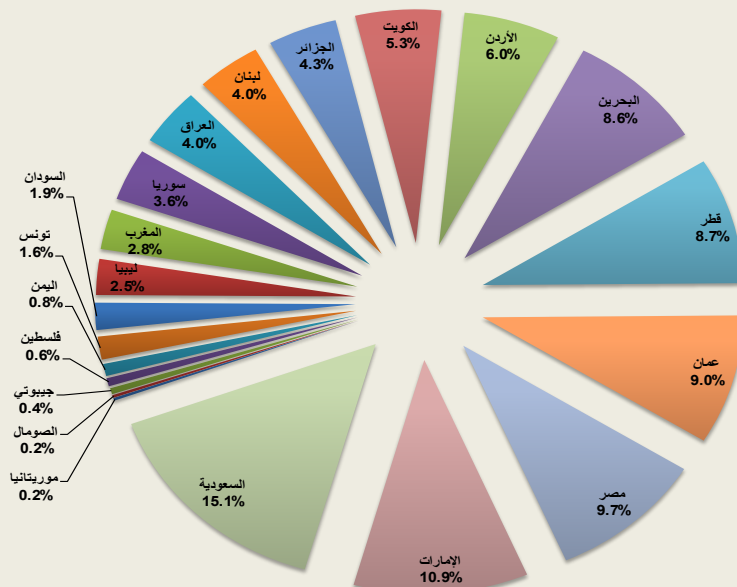
جدول رقم 35: إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة (عدد المشروعات) ما بين عامي 2003 و أبريل 2014																						
المصدر / الوجهة	1 الأردن	2 الإمارات	3 البحرين	4 تونس	5 الجزائر	6 جيبوتي	7 السعودية	8 السودان	9 سوريا	10 الصومال	11 العراق	12 سنغاف عدد	13 فلسطين	14 قطر	15 الكويت	16 لبنان	17 ليبيا	18 مصر	19 المغرب	20 موريتانيا	21 اليمن	الإجمالي
الأردن	1																	2				73
الإمارات	2																	14	36	1	7	1,014
البحرين	3	12														3	4	3	1	1		116
تونس	4				22	1	2					1					13	2				44
الجزائر	5			2						1											1	4
جيبوتي	6																					0
السعودية	7	13	33	3	13			6	11	1	2	18		12	12	9	4	36	9		3	242
السودان	8				1																	1
سوريا	9																	1				3
الصومال	10																					0
العراق	11															1						6
سلطنة عمان	12		3		1		11			1				5	3	1	1	1				37
فلسطين	13	2																				2
قطر	14	19	4	3	2	1	22	5	10			20	2		12	4	5	9	4	1	3	129
الكويت	15	25	37	3		1	29	2	9		7	18		15		16		22	3	1		249
لبنان	16	9	20	3	6		7	5	16		12	3		5	1			9				97
ليبيا	17		1		1																	2
مصر	18	9	22	1	11		15	4	5		6	5		3	1		8		2		1	95
المغرب	19			2	6												3			1		14
موريتانيا	20																					0
اليمن	21					1			1	1				1				1				9
الإجمالي	128	232	182	34	92	9	322	40	77	4	85	192	12	187	114	86	53	207	59	4	18	2137

المصدر : FDI Markets

شكل رقم 55: إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة (عدد المشروعات) حسب الدول المستقبلية ما بين عام 2003 وأبريل 2014



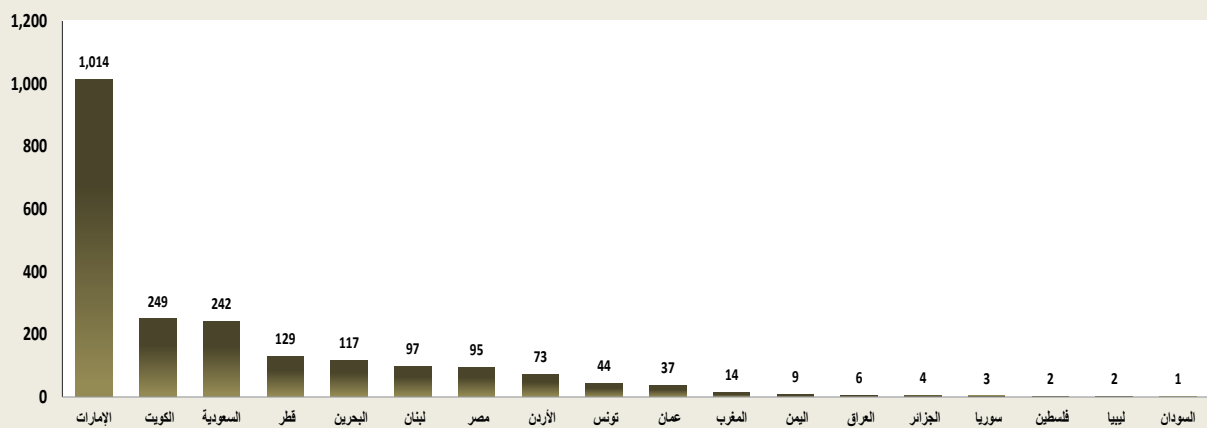
شكل رقم 56: إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة (عدد المشروعات) حسب الدول المستقبلية ما بين عام 2003 وأبريل 2014



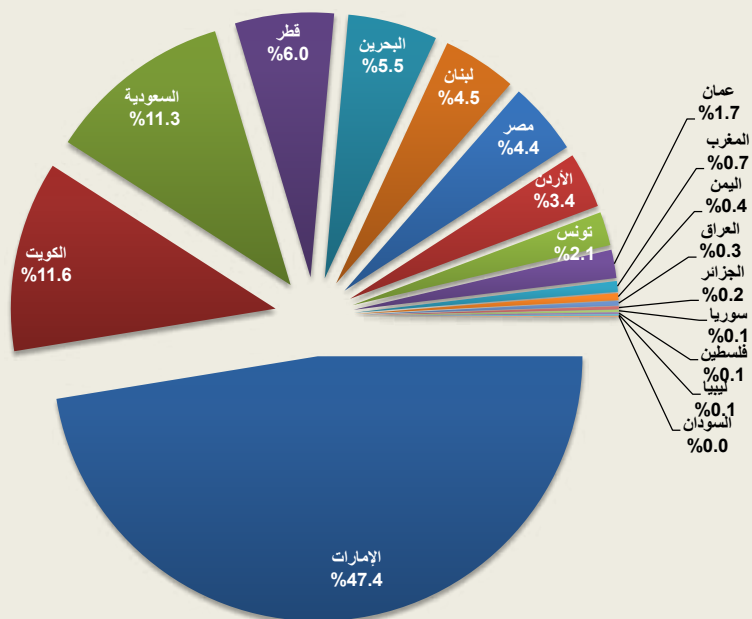
على 249 مشروعا وبحصة 11.6% ثم السعودية في المرتبة الثالثة باستحواذها على 242 مشروعات وبحصة 11.3% ثم قطر في المرتبة الرابعة باستحواذها على 129 مشروعا وبحصة 6% ثم بقية الدول (اشكال رقم 57 و 58).

وحسب الدول المصدرة لمشروعات الاستثمارات العربية البيئية خلال الفترة ما بين عام 2003 وأبريل 2014 فقد تصدرت الامارات باستحواذها على 1014 مشروعا وبحصة 47.4% من الاجمالي العربي، تلتها الكويت في المرتبة الثانية باستحواذها

شكل رقم 57: إجمالي الاستثمارات العربية البيئية المنفذة (عدد المشروعات) حسب الدول المصدرة ما بين عام 2003 وأبريل 2014



شكل رقم 58: إجمالي الاستثمارات العربية البيئية المنفذة حسب الدول المصدرة (عدد المشروعات) ما بين عام 2003 و أبريل 2014



3- الأداء الفعلي ومؤشر الأداء

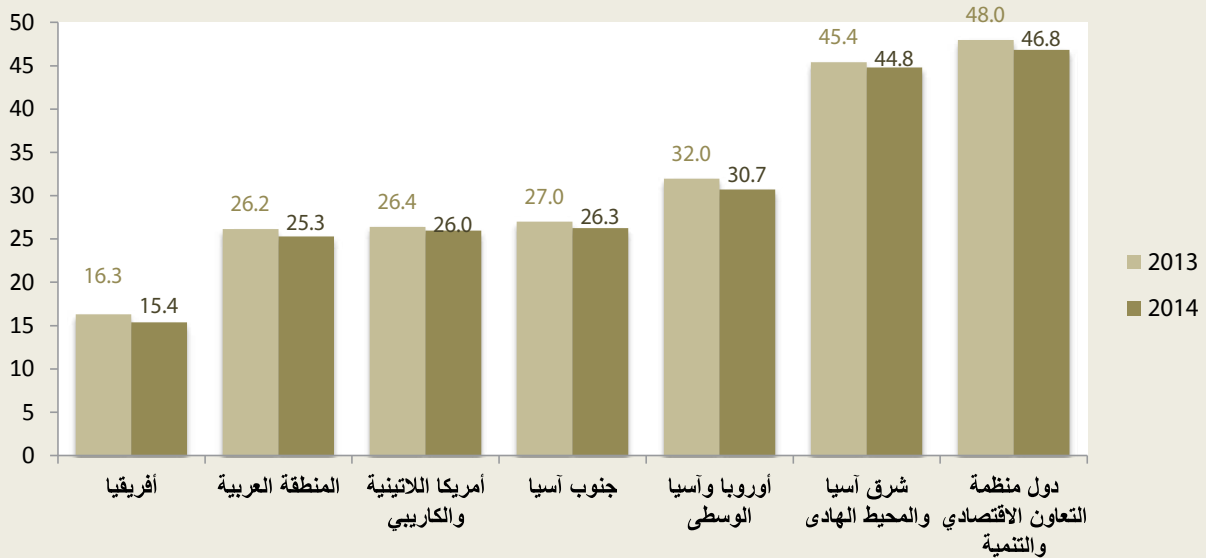
بعد تخطيط المكونات الفرعية لمؤشر الأداء تمت عملية التجميع بناء على الأوزان الترجيحية المعلنة سابقا باعتماد طريقة التجميع الهندسي لتفادي مبدأ التعويض الضمني الكامل بين المكونات الثلاثة، باعتبار الفوارق في أوزانها الفرعية وفقاً لأهميتها المفترضة في تكوين مؤشر الأداء المركب.

يوضح الشكل رقم 59 أن الدول العربية قد حلت في المرتبة قبل الأخيرة بـ 25.3 نقاط مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى حسب نتائج مؤشر الأداء الفعلي في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية لعام 2014، في حين تصدرت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ترتيب المجموعات تليها مجموعة شرق آسيا والمحيط الهادي بفارق نقطتين فقط. كما يوضح الشكل أيضاً أن كل المجموعات الجغرافية سجلت تراجعاً في أدائها مقارنة بسنة 2013، تراوح هذا التراجع بين 5.7% بالنسبة لمجموعة الدول الإفريقية و1.3% لمجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادي، في حين كانت نسبة التراجع بـ 3.4% للدول العربية.

لقياس الأداء الفعلي للدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم التركيز على ثلاثة متغيرات وهي:

- لوغاريتم متوسط رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الثلاث الأخيرة: اللجوء إلى متوسط قيمة المتغير يقلل من آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات (الإيجابية أو السلبية) التي قد تبعد مؤقتاً بعض المتغيرات عن مستواها العادي، أما تحويل متوسط القيمة باستعمال اللوغاريتم فيمكن من الحد من تباين نطاق قيم البيانات المتعلقة بالأرصدة. ومراعاة لأهمية هذا المتغير في رصد الأداء الفعلي أعطي له وزن ترجيحي يساوي 80%.
- متوسط حجم صفقات الاندماج والتملك كبائع ومشتري خلال السنوات الثلاث الأخيرة بوزن ترجيحي 10%.
- متوسط عدد المشاريع المصنفة ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي (الذي يعني إنشاء مرافق إنتاجية جديدة) في البلد المضيف خلال السنوات الثلاث الأخيرة بوزن ترجيحي 10%.

شكل رقم 59: قيمة مؤشر الأداء حسب المجموعات الجغرافية للعامين 2013 و 2014

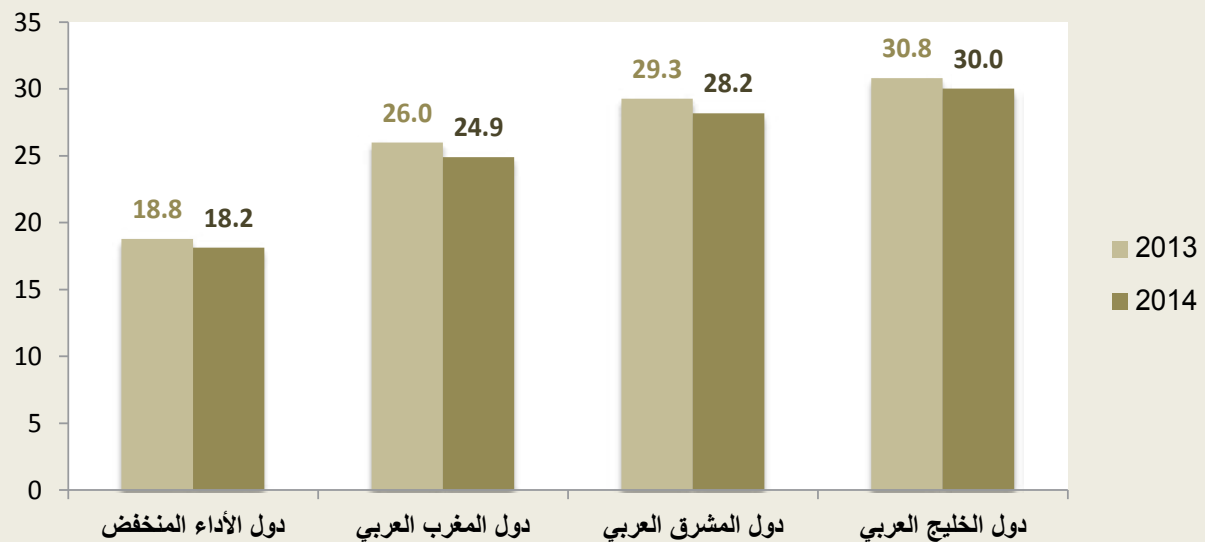


هذه المجموعة كذلك مجموعات الدول العربية في مؤشر الأداء الفعلي بمتوسط 30 نقطة (الشكل رقم 60) عام 2014 وذلك على الرغم من تباين الأداء داخل المجموعة حيث احتلت كل من الامارات العربية المتحدة والسعودية صدارة الترتيب ضمن مجموعة الدول العربية في حين تأتي قطر في المرتبة (5) والبحرين في المرتبة (9) وعمان في المرتبة (10) والكويت في المرتبة (13) على مستوى 18 دولة عربية. وعلى غرار مؤشر الأداء الخاص بالمنطقة العربية ككل، سجلت المجموعات العربية الفرعية تراجعاً في أدائها تراوح بين 4.2% بالنسبة لدول المغرب العربي و 2.6% بالنسبة لدول الخليج العربي.

وعند الرجوع إلى ترتيب دول العالم حسب قيمة مؤشر الأداء الفعلي يتبين أن دولتين عربيتين فقط استطاعتا التمتع في الثلث الأعلى لترتيب الدول عام 2014، هما الامارات العربية المتحدة (في المرتبة 29) والسعودية (في المرتبة 33)، وثماني دول عربية جاء ترتيبها من ضمن الثلث الثاني (بين المراتب من 41 إلى 66).

هذا وعند التركيز على الأداء الفعلي لدول المنطقة العربية مقسمة حسب المجموعات الجغرافية المعتمدة في التقرير، وتأكيداً لما تم إبرازه من تفوق لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي من حيث قيمة مؤشر ضمان للجاذبية أي مؤشر الأداء المتوقع أو المحتمل، تنصدر

الشكل رقم 60: متوسط قيمة مؤشر الأداء الفعلي للمجموعات العربية ولعامي 2013 و 2014



4 - جاذبية الدول العربية ضمن تصنيف مراحل التنمية الاقتصادية

الهدف الأساسي من تطوير مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار هو تزويد أصحاب القرار بمعطيات تساهم بشكل مباشر في رصد الامكانيات وفي صياغة السياسات الرامية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطئتها وتعزيز دورها التنموي، لما يقدمه من توصيف دقيق وشامل للمكونات الأساسية المحددة لبيئة الأعمال والمناخ العام للاستثمار. وليلوغ هذا الهدف تم تصميم المؤشر لكي يعكس المقومات الكامنة الكلية المؤثرة على مناخ الاستثمار والمحددة لقدرة الدول أو المجموعات الجغرافية على استقطاب التدفقات الرأسمالية الأجنبية. وتعتمد جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي مثلما جاء توضيحه في بداية التقرير على عدد من العوامل والمؤشرات الرئيسية والفرعية التي تم رصدها وقياسها بالاعتماد على آخر التطورات في الأدبيات النظرية والتطبيقية الخاصة بجغرافيا الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتمثل في: الاستقرار الاقتصادي الكلي، الوساطة المالية والقدرات التمويلية، الحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية، بيئة أداء الأعمال، حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، وفرة ونوعية الموارد البشرية والطبيعية، عناصر التكلفة، البنى التحتية والفعالية اللوجستية، اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

لا شك أن جميع المكونات الرئيسية التي تم رصدها مهمة لقياس الإمكانيات المحتملة لجذب الدول للاستثمارات الأجنبية إلا أن قدرة الدول على توفير وتطوير تلك الإمكانيات تختلف بحسب مرحلة النمو التي تقع فيها، فكلما انتقلت الدول بين هذه المراحل بشكل تصاعدي تعتمد حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع ويتغير الهيكل الاقتصادي وتزداد حاجة الدول لرفع إنتاجية عناصر الانتاج المختلفة لتبقى قادرة على توفير مستوى عالٍ من الدخل. ينعكس ازدياد قدرة جذب الاقتصاد بشكل طردي على الانتاجية وبالتالي على الدخل نتيجة النمو الذي يشهده على مختلف الأصعدة والذي يدفع به للانتقال إلى المرحلة التالية من تطوره.

فالدول في مرحلة التنمية الاقتصادية المعتمدة على استغلال وفرة الأيدي العاملة الرخيصة و/أو الموارد الطبيعية تتنافس في ما بينها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية على أساس كلفة العمالة وتوافر الموارد الطبيعية لانتاج سلع وخدمات عادة ما تكون عادية أو محدودة التعقيد. وبالنظر لتقسيم المجموعات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار يفترض أن تكون المكونات المؤثرة بشكل أساسي في جاذبية اقتصاديات هذه المجموعة هي المحاور المندرجة تحت مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة وهي: الاستقرار الاقتصادي الكلي، الوساطة المالية والقدرات التمويلية، الحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية، وبيئة أداء الأعمال. وبارتقاء الدول إلى مرحلة الاعتماد على الانتاجية يتوجب عليها التركيز على العناصر التي تمكن من استحداث وتبني طرق انتاج أكثر كفاءة وفعالية ومن الارتقاء بنوعية السلع والخدمات للتمكن من مواكبة ارتفاع الدخل ومتطلبات الجودة، وتعتمد قدرة الجذب في هذه المرحلة بشكل رئيسي على العوامل الكامنة التي تحددها المعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي أي الشركات المتعددة الجنسيات وتتضمن: حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، نوعية الموارد البشرية المتوافرة بالتزامن مع الاستفادة من الموارد الطبيعية، العناصر المباشرة وغير المباشرة المحددة للتكلفة والمحفزة للاستثمار، والبنى التحتية والنجاعة اللوجستية.

أما بالنسبة للاقتصاديات التي بلغت مرحلة الاعتماد على التطوير والابتكار فمقومات المنافسة في ما بينها على استقطاب مزيد من التدفقات الرأسمالية الأجنبية تحددها القدرة على تقديم سلع وخدمات مبتكرة وفريدة من نوعها لتتمكن من مجاراة الكلفة العالية لعناصر الانتاج والمحافظة على متطلبات الجودة، الأمر الذي يستوجب الاعتماد على أحدث وسائل الإنتاج وأكثرها تطوراً وتعقيداً وعلى القدرة على الاستفادة من العوامل الخارجية الايجابية المتوافرة في البيئة التي يقام فيها الاستثمار. بالتالي يصبح تأثير محوري مجموعة عوامل اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي مهما لقدرة جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي لتلك الدول.

وبناء على ما سبق توضيحه، فمن المفترض عند وضع أي إطار لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر كمرجع رئيسي لصانعي السياسات على النطاق الوطني أن يؤخذ بعين الاعتبار مرحلة النمو التي تمر بها الدولة، والتي تفرز نمطا انتاجيا وتكنولوجيا واستهلاكيا محددا، والأولويات التنموية التي عادة ما تتضمنها الخطط أو الاستراتيجية الإنمائية لكل بلد. ومن هذا المنطلق تم تقسيم الدول التي شملها التقرير ضمن ثلاث مراحل تنموية وفق نفس المعايير التي اعتمدها تقرير

التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وذلك بعد ضم كل مرحلة الانتقالية ضمن المرحلة المتقدمة التي تليها، مثلما يوضحه الجدول رقم 36.

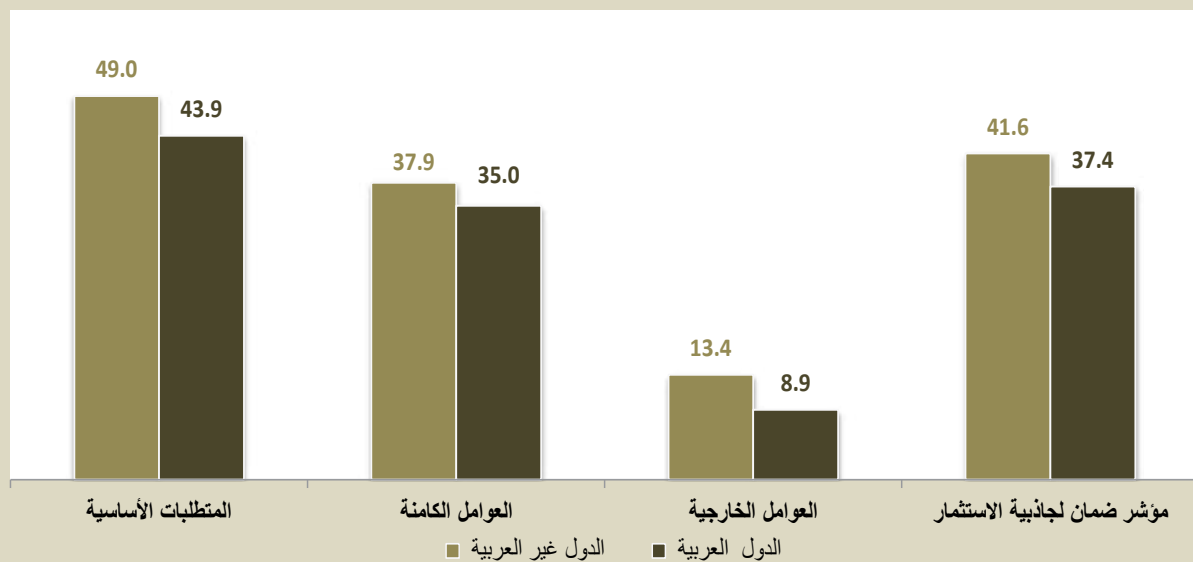
جدول رقم 36: تعريف مراحل النمو			
المرحلة الأولى: الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية	المرحلة الثانية: الدول المعتمدة على الكفاءة والفاعلية	المرحلة الثالثة: الدول المعتمدة على المعرفة والابتكار	
أقل من 2000 أو حصة الصادرات من السلع المعدنية في إجمالي الصادرات تزيد عن 70%	بين 2000 و 8999	أعلى من 9000	مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)
60%	40%	20%	وزن مجموعة المتطلبات الأساسية في المؤشر العام للجاذبية
35%	50%	50%	وزن مجموعة العوامل الكامنة في المؤشر العام للجاذبية
5%	10%	30%	وزن مجموعة العوامل التكتلات والتميز والتطوير في المؤشر العام للجاذبية

جدول رقم 37: توزيع الدول حسب مراحل النمو				
المرحلة الأولى: الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية		المرحلة الثانية: الدول المعتمدة على الكفاءة والفاعلية		المرحلة الثالثة: الدول المعتمدة على المعرفة والابتكار
السنغال	الاكوادور	سوريا	استونيا	جمهورية التشيك
السودان	الأردن	صربيا	الإمارات	روسيا
الكاميرون	الجزائر	غواتيمالا	الأرجنتين	سلطنة عمان
الهند	الدومينيكان	فنزويلا	البحرين	سلوفاكيا
اليمن	السعودية	قطر	البرازيل	سلوفينيا
أثيوبيا	الصين	كولومبيا	البرتغال	سنغافورة
أفريقيا الوسطى	العراق	ليبيا	الدنمارك	سويسرا
أوغندا	الغابون	مصر	السويد	فرنسا
باكستان	الفلبين	موريشيوس	المكسيك	فنلندا
بنين	الكويت	ناميبيا	المملكة المتحدة	قبرص
بوركينافاسو	المغرب	هندوراس	النرويج	كازاخستان
تشاد	ايران		النمسا	كندا
تنزانيا	أذربيجان		الولايات المتحدة	كوريا
توغو	أندونيسيا		اليابان	لاتفيا
ساحل العاج	أنغولا		اليونان	لبنان
غانا	أوكرانيا		إسبانيا	ليتوانيا
فيتنام	باراغواي		إسرائيل	مالطا
كمبوديا	بلغاريا		إيطاليا	ماليزيا
كينيا	بناما		أستراليا	نيوزيلندا
مالي	بوتسوانا		ألمانيا	هنغاريا
مدغشقر	بوليفيا		أوروغواي	هولندا
موريتانيا	بيرو		أيرلندا	هونغ كونغ
موزمبيق	تايلاند		بلجيكا	
نيبال	تونس		بولندا	
نيجيريا	جنوب أفريقيا		تركيا	
نيكاراغوا	رومانيا		تشيلي	

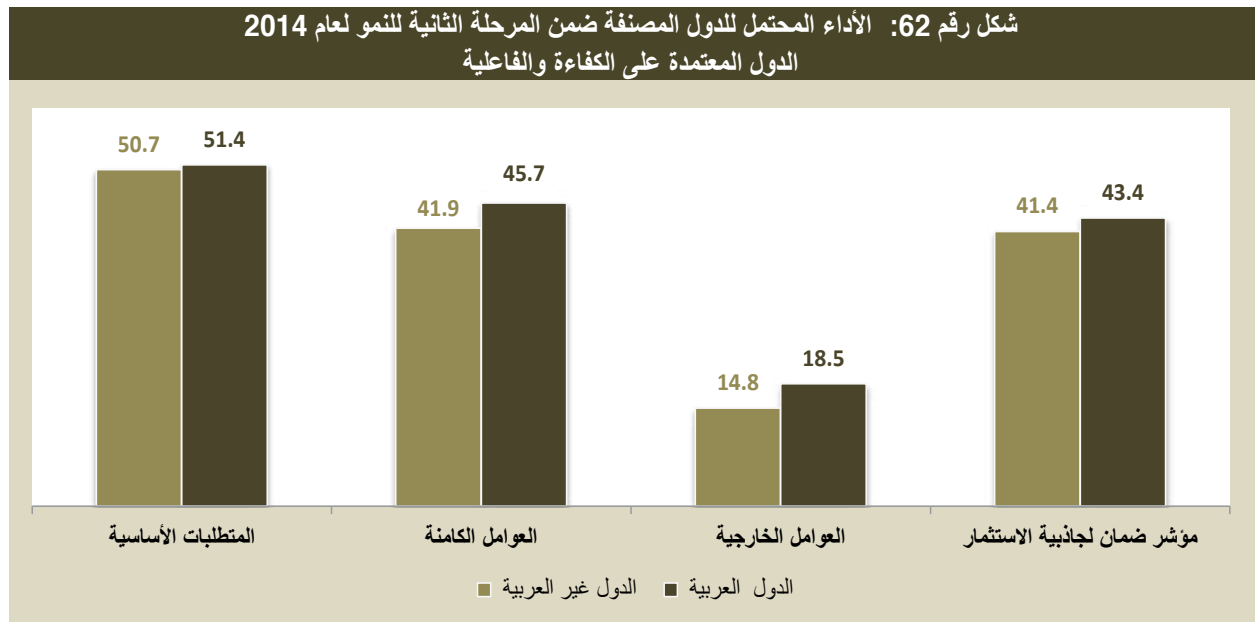
وفقاً للتقسيم المبين في الجدول رقم 37، تصنف الدول العربية التي شملها التقرير إلى ثلاث مجموعات هي كالتالي:

1. الدول المصنفة ضمن مجموعة الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية وهي كل من موريتانيا والسودان واليمن؛ والمفترض أن تولي هذه الدول اهتماماً وأولوية لتحسين مؤشرات محاور الجذب التي تدرج ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة. وبالتالي يجب التركيز على محاور هذه المجموعة عند صياغة ورفع التوصيات الخاصة بسياسات الاستثمار. كما يوضح الشكل رقم 61 أن الأداء المتوسط للدول العربية في هذه المرحلة من النمو على مستوى المؤشر الفرعي لمجموعة المتطلبات الأساسية (43.9 نقطة) أقل بـ 11.6% من متوسط أداء الدول الأخرى ضمن نفس التصنيف والذي بلغ (49 نقطة)، الأمر الذي يعكس أداء سلبياً وعبئاً ذا مغزى على إمكانيات تلك الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

شكل رقم 61: الأداء المحتمل للدول المصنفة ضمن المرحلة الأولى للنمو لعام 2014
الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية

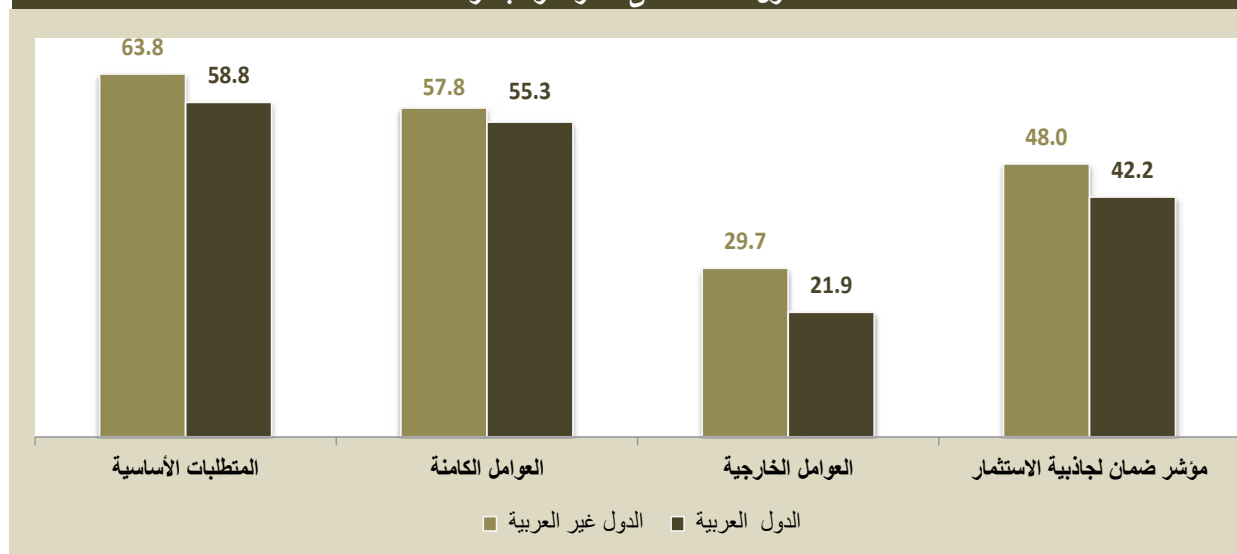


2. مجموعة الدول المصنفة ضمن مجموعة الاقتصادات القائمة على الكفاءة والفاعلية، وتضم 11 دولة عربية هي الجزائر ومصر والعراق والأردن والكويت وليبيا والمغرب وقطر والسعودية وسورية وتونس. من المفترض أن تعتمد هذه الدول بشكل أكبر على محاور مجموعة العناصر الكامنة مع بقاء الأهمية النسبية لمحاور مجموعة المتطلبات الأساسية عند التطرق لفجوة جاذبية الاستثمار القائمة مع الدول المنافسة. وعلى عكس ما تم رصده في المجموعة الأولى، فإن الأداء المتوسط للدول العربية في هذه المرحلة من النمو على مستوى كل المؤشرات الفرعية بما في ذلك العوامل الخارجية (عوامل اقتصاديات التكتل والتميز) أعلى من متوسط أداء الدول الأخرى ضمن نفس التصنيف (شكل رقم 62). ويجدر الإشارة إلى أن أغلبية الدول العربية ضمن هذه المجموعة تتمتع بوفرة في الموارد (النفط والغاز).



3. المجموعة الثالثة والأخيرة تضم الاقتصادات التي بلغت مرحلة الاعتماد على التطوير والابتكار والتي تحدد مقومات المنافسة في ما بينها على استقطاب التدفقات الرأسمالية الأجنبية وفق القدرة على تقديم سلع وخدمات مبتكرة وفريدة من نوعها. يستوجب على دول هذه المجموعة الاعتماد على أحدث وسائل الإنتاج وأكثرها تطوراً وتعقيداً وعلى القدرة على الاستفادة من العوامل الخارجية الايجابية المتوافرة في البيئة التي يقام فيها الاستثمار، وبالتالي تزداد الأهمية النسبية لمحور مجموعة عوامل اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي في جذب الاستثمار الأجنبي. تتضمن هذه المجموعة 4 دول عربية هي البحرين ولبنان وعمان والامارات العربية المتحدة، ويوضح الشكل رقم 63 أداء هذه الدول مقارنة ببقية دول المجموعة ومعظمها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما يوضح نفس الشكل أهمية الفجوة القائمة على مستوى محور عوامل التميز والتقدم التكنولوجي والتي بلغت 35.6%، تليها فجوة عوامل المتطلبات الأساسية بنسبة 8.5%.

شكل رقم 63: الأداء المحتمل للدول المصنفة ضمن المرحلة الثالثة للنمو لعام 2014
الدول المعتمدة على المعرفة والابتكار



المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار واثمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



ملاحظات ختامية وتوصيات

ملاحظات ختامية وتوصيات

تشير جميع الدراسات والبيانات المتوافرة إلى ضعف أداء الدول العربية على صعيد جذب التدفقات الرأسمالية عموماً والاستثمارات الأجنبية المباشرة على وجه الخصوص، باستثناء دولتين خليجيتين هما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. فقد بينت الإحصاءات المعروضة في التقرير أن متوسط حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2000-2013 لم يتجاوز 3.5%، حيث حصلت الدول العربية على 48.5 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2013 والتي بلغ حجمها الإجمالي حول العالم في تلك السنة حوالي 1.45 تريليون دولار.

كما توضح البيانات أيضاً تبايناً من حيث الأداء وتركزاً جغرافياً عالياً في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية. فقد استحوذت دولتان عربيتان وحدهما على 41% من هذا المبلغ (41%)، مما يعني أن حصة 20 دولة عربية من الاستثمارات المباشرة لم تصل لما يعادل 26 مليار دولار، أي أقل من 2% من الإجمالي في العالم، بينما يمثل عدد سكانها، والبالغ حوالي 336 مليون نسمة، حوالي 4.7% من إجمالي سكان العالم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البرازيل بصفتها دولة مماثلة لمجموعة الدول العربية باعتبار حصتها من الناتج المحلي الإجمالي الدولي، والتي يبلغ عدد سكانها حوالي 200 مليون نسمة، حصلت في 2013 على ما يزيد عن 64 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي ما يمثل 4.4% من إجمالي العالم.

مما يزيد من خطورة ضعف جاذبية الاقتصادات العربية أن جميع دول المنطقة سواء الغنية منها أم الأقل دخلاً في حاجة ماسة للاستثمارات الأجنبية من أجل توطيد التكنولوجيات الحديثة، وإنجاح مسار الاندماج في الأسواق العالمية، وبالأخص مواجهة تحدي توفير 50 مليون فرصة عمل خلال الـ 20 سنة القادمة في ظروف استمرار النمو السكاني السريع.

يهدف التقرير الذي بين أيديكم إلى التشخيص الدقيق لأسباب ضعف جاذبية دولنا واقتصاداتنا للاستثمار الخارجي من أجل توفير قاعدة معرفية دقيقة وشاملة تمكن من البحث في الحلول العملية والناجعة القادرة على استغلال أمثل لعناصر القوة ومعالجة كافية لعناصر الضعف. ومن المعلوم أن جاذبية الاستثمار ليست نتاج معادلة سهلة أو متغير واحد، بل هي ناتجة عن الكفاءة الاقتصادية العامة والقدرة التنافسية للبلد، والإنتاجية والجودة في العمل، وانفتاح الاقتصاد وحرية الأسواق، وجودة وكفاءة الخدمات العمومية ومدى فاعلية القوانين واحترامها، وطبيعة النظام السياسي ومدى احترام الحريات الفردية، ولاكتساب الثروة وللتجديد والإبداع والمبادرة.

وقد خلاص التقرير إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، أبرزها ما يلي:

- يترتب على الدول العربية المعتمدة على الكفاءة والفاعلية، وعددها 11 من أصل 18 دولة عربية شملها التقرير، العمل على تطوير أدائها في مؤشرات مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة عامة، وفي العوامل ذات الصلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي والحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية وبيئة أداء الأعمال، على وجه الخصوص. بحيث تكون العناصر المشار إليها داعمة للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من ناحية، ولحرية عمل الأسواق ولدرجة المنافسة وأمان المعاملات والعقود المبرمة، من ناحية أخرى.
- يستوجب ضعف نوعية رأس المال البشري وتدني الإنتاجية إعادة تخطيط وهيكله الموارد البشرية وتعزيز إنتاجيتها ومهارتها من خلال إعادة هيكلة النظام التعليمي (الخاص والعام) باتجاه ترجيح كفة النوعية وتنمية قدرات الطلبة على تفسير الظواهر وشرحها وتحليل البيانات، بالإضافة إلى تنمية القدرات البحثية والابداع لديهم واتاحة وسائل أخرى لكسب المهارات غير المقررات التعليمية.
- لقد أثبتت التجارب الناجحة في مجال جذب الاستثمار في العالم ضرورة الارتكاز على المعلومات الدقيقة والحديثة بشأن البيئة الاستثمارية وكذلك الأداء الفعلي للدولة ومستوى التدفقات وتطورها وفق منهجية محكمة ومتكاملة

تتضمن رصد توزيع تلك الاستثمارات بحسب الدول والشركات المستثمرة والقطاعات الناشطة فيها، وذلك حتى يمكن للدولة من التعرف على شركاء الاستثمار وصياغة استراتيجيات وسياسات وبرامج أكثر تحديدا وفعالية في مخاطبة الجهات المستهدفة بالترويج والاستقطاب وكذلك في تقييم مردود تلك السياسات لمواصلة تعديلها وتطويرها في المستقبل.

- كما أثبتت نفس التجارب نجاعة التطرق إلى سياسة الاستثمار ضمن خارطة طريق عامة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، شريطة أن توضح تلك الخارطة العلاقة بين الأهداف المنصوص عليها ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الاقتصادية والصناعية الرسمية والسياسة الاستثمارية المعتمدة، وأن تحدد دور الاستثمار المباشر العام والخاص والمحلي وخاصة الأجنبي في الاستراتيجية الإنمائية، لكونه عاملا ضروريا مكملا للاستثمار المحلي، في معظم دول المنطقة.
- من المفيد اعتماد منهج التخطيط القطري الشامل لجذب الاستثمارات الأجنبية وفق مفهوم متكامل يقوم على الترويج الشامل للبلد كموقع جاذب للاستثمار والتجارة والسياحة والأعمال ويشترك في وضعه وتنفيذه كل الجهات المعنية ولاسيما جهات التخطيط والعلاقات الخارجية وإنجاز المعاملات والتشريع والبنى التحتية والمرافق وكل ما يتصل ببيئة أداء الأعمال إلى جانب هيئات تشجيع الاستثمار، والأهم هو ضمان التطوير المتواصل لبيئة ومناخ الاستثمار على أسس تراعي المتابعة الدقيقة والاستجابة السريعة للمستجدات الخارجية ولاسيما ما يقوم به المنافسون في المنطقة والعالم .
- لكي تتمكن الجهات المعنية بتشجيع الاستثمار من تطوير واعتماد استراتيجيات مجدية للترويج للبلد كوجهة للتدفقات الرأسمالية الدولية، يستوجب إدراك أهمية العناصر التالية: مقومات استهداف ودعم مستثمرين تتوفّر فيهم قدرة كامنة على التأثير بقوة في الاقتصاد الوطني وتكثيف الخدمات المقدمة لهم حسب احتياجاتهم، تقييم فعالية التسهيلات والارشادات بشأن قرارات المستثمرين وإجراءاتهم، ربط عملية الترويج بالسياسات الحكومية عموما وسياسات الاستثمار على وجه الخصوص، ترشيد استخدام الموارد النادرة المتاحة لترويج الاستثمار وتطوير التقييم الذاتي لفعالية جهة الترويج فضلا عن فعالية الجهات والمؤسسات المتعاونة الأخرى، وإطار يضمن تحقيق التوافق فيما بين مختلف الجهات المعنية الوطنية حول استراتيجية مشتركة لترويج الاستثمار .
- جذب الاستثمار الأجنبي ليس هدفا في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق أهداف التنمية، من هذا المنطلق تحظى مسألة تعظيم عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقياس تأثيرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مؤشرات القيمة المضافة والتصدير والتشغيل والرواتب والأجور والإيرادات الضريبية وتكوين رأس المال الثابت والبحث العلمي والتطوير بالأولوية. بناء على هذا القياس والتقدير يمكن وضع معايير لمنح الأولوية للمشروعات ذات الأثر الإيجابي على التنمية وعلى استدامتها .

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



الجزء الثالث، الملامح القطرية

كيفية قراءة الملامح القطرية

1. معلومات أساسية عن الاقتصاد وعن الاستثمار الأجنبي المباشر:

المملكة الأردنية الهاشمية



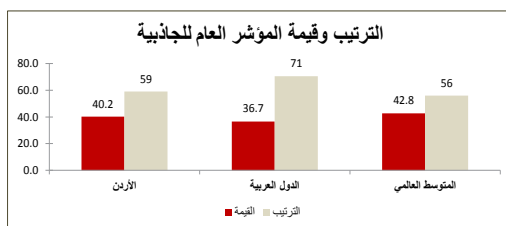
2013	2012	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:	العملة:	عنوان:
0.709	0.709		دينار أردني (JOD)	
2015	2014	2013	2012	الوحدة
39.0	38.5	33.9	31.0	مليون دولار
4.0	3.5	3.3	2.7	%
5,702.0	5,456.0	5,174.3	4,843.1	تولار
2.4	3.0	5.5	4.6	%
31.7	31.8	30.6	31.2	%
-3.6	-4.7	-3.8	-5.6	مليون دولار
-9.3	-12.9	-11.1	-10.1	%
12.9	12.2	11.6	13.8	مليون دولار
21.3	21.6	21.5	23.1	مليون دولار
12.4	12.3	12.6	8.8	مليون دولار
7.0	6.9	7.0	4.6	عدد الشهور
25.2	26.0	24.5	23.6	%
6.8	6.7	6.5	6.4	مليون نسمة
12.2	12.2	12.2	12.2	%
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)				
2013	2012	2011	2010	الوحدة
1,798.0	1,497.0	1,473.5	1,650.8	مليون دولار
16.0	5.4	30.8	28.5	مليون دولار
26,668.0	24,775.1	23,372.1	21,898.6	مليون دولار
525.0	509.3	503.9	473.1	مليون دولار
المصدر: مؤشر مؤشر الضمان لجاذبية الاستثمار (UNCTAD)				

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014

تضم اسم عاصمة الدولة المعنية، والعملية، وسعر الصرف، وأهم المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الناتج، نصيب الفرد من الناتج، نسبة التضخم، الإنفاق الحكومي، ميزان الحساب الجاري، صادرات السلع والخدمات، واردات السلع والخدمات، الاحتياطيات الرسمية، الدين الخارجي، عدد السكان ومعدل البطالة.

وتضم كذلك معلومات عن الاستثمار الأجنبي المباشر تشمل التدفقات والأرصدة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر خلال الأربع سنوات الأخيرة.

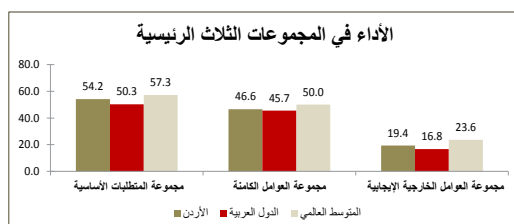
2. الأداء في المؤشر العام للجاذبية:



أداء الدولة المعنية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار حيث الترتيب والقيمة مقارنة بالمتوسط العربي والمتوسط العالمي.

3. الأداء في المجموعات الثلاثة الرئيسية:

أداء الدولة المعنية من حيث القيمة، في المجموعات الرئيسية الثلاثة:

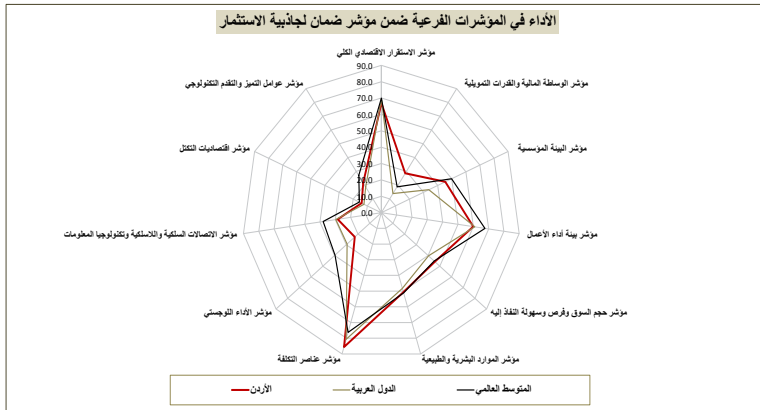


- مجموعة المتطلبات الأساسية،
- مجموعة العوامل الكامنة،
- ومجموعة العوامل الخارجية الإيجابية.

ومقارنة أداء الدولة بالمتوسط العربي والمتوسط العالمي.

4. الأداء في المؤشرات الفرعية الإحدى عشر :

رسم بياني عنكبوتي أو مخطط نسيجي يستخدم كأداة لمقارنة أداء الدولة المعنية في المؤشرات الفرعية الإحدى عشر لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار. تبدأ بمركز المخطط وتنتهي عند الحلقة الخارجية (مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية والاجتماعية، مؤشر بيئة أداء الأعمال، مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات). مؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.



ففي المثال المعروض، يوضح الشكل تفوق أداء الأردن في ثلاثة مؤشرات تجاوزت قيمها المتوسط العربي والمتوسط الدولي وهي: مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر بيئة أداء الأعمال ومؤشر عناصر التكلفة.

المملكة الأردنية الهاشمية



2013	2012
0.709	0.709

العاصمة: عمان
العملة: دينار أردني (JOD)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

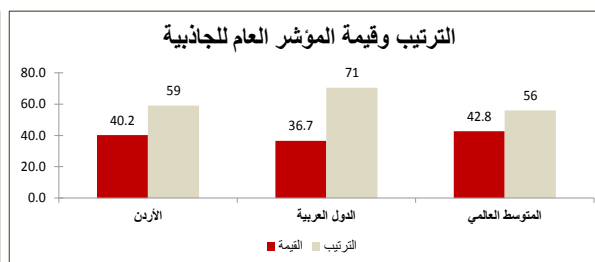
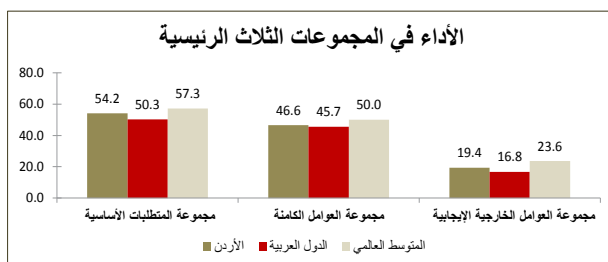
2015	2014	2013	2012	الوحدة	معلومات:
39.0	36.5	33.9	31.0	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي
4.0	3.5	3.3	2.7	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
5,702.0	5,456.0	5,174.3	4,843.1	دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
2.4	3.0	5.5	4.6	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
31.7	31.8	30.6	31.2	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-3.6	-4.7	-3.8	-5.6	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
-9.3	-12.9	-11.1	-18.1	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
12.9	12.2	11.6	13.8	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
21.3	21.6	21.5	23.1	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
12.4	12.3	12.6	8.8	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
7.0	6.9	7.0	4.6	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
25.2	26.0	24.5	23.6	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
6.8	6.7	6.5	6.4	مليون نسمة	عدد السكان
12.2	12.2	12.2	12.2	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

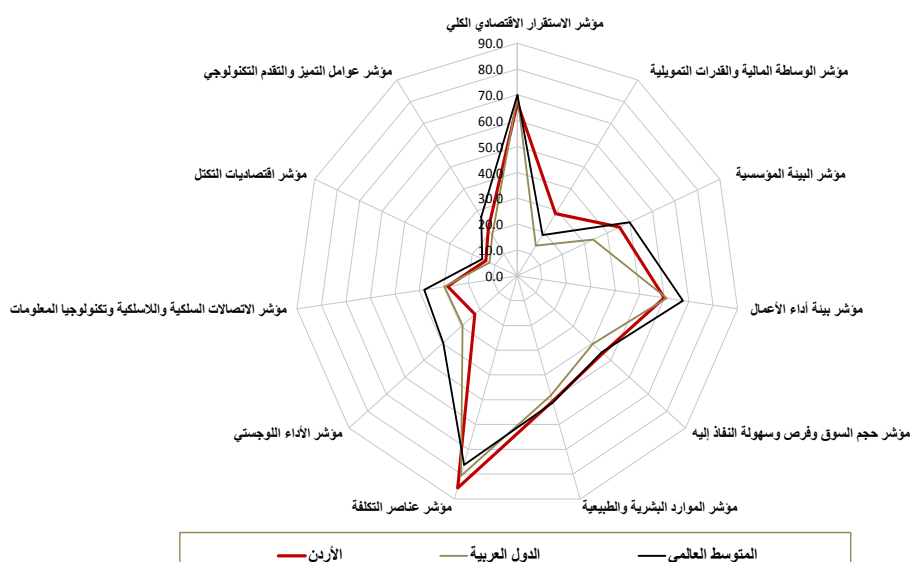
2013	2012	2011	2010	الوحدة	الاستثمار الأجنبي المباشر
1,798.0	1,497.0	1,473.5	1,650.8	مليون دولار	الواردة
16.0	5.4	30.8	28.5	مليون دولار	الصادرة
26,668.0	24,775.1	23,372.1	21,898.6	مليون دولار	الواردة
525.0	509.3	503.9	473.1	مليون دولار	الصادرة

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



الإمارات العربية المتحدة



2013	2012
3.672	3.673

العاصمة: أبوظبي
العملة: درهم إماراتي (AED)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

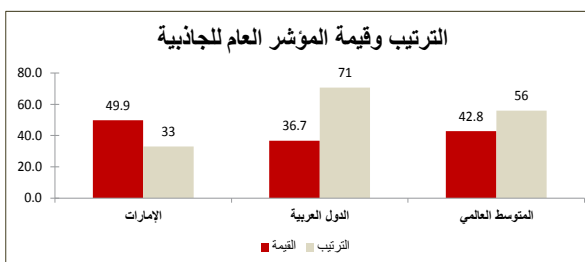
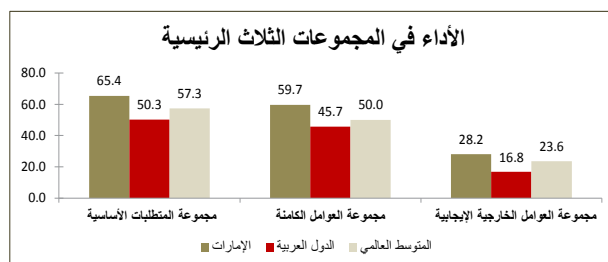
معلومات:	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	383.8	396.2	412.4	430.0
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	4.4	4.8	4.4	4.2
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	43,773.8	43,875.9	44,330.5	44,884.6
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	0.7	1.1	2.2	2.5
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	21.8	24.7	23.3	23.3
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	66.6	59.1	55.0	53.3
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	17.3	14.9	13.3	12.4
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	365.2	404.1	430.7	459.7
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	285.8	331.9	362.9	394.8
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	47.1	71.8	84.1	100.7
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	2.0	2.6	2.8	3.1
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	37.0	38.4	38.0	37.5
عدد السكان	مليون نسمة	8.8	9.0	9.3	9.6
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	--	--	--	--

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

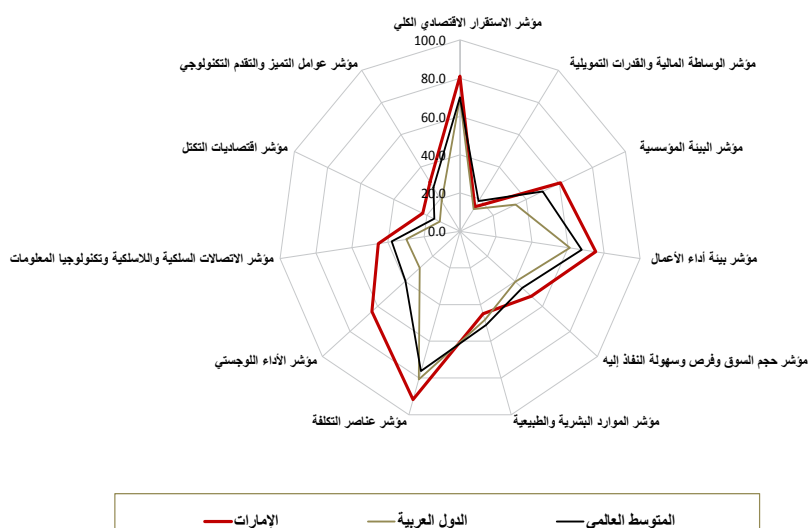
الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2010	2011	2012	2013
الواردات	مليون دولار	5,500.0	7,679.0	9,602.0	10,488.0
الصادرات	مليون دولار	2,015.0	2,178.0	2,536.0	2,905.0
الأرصدة	مليون دولار	77,726.5	85,405.5	95,008.0	105,496.0
الصادرات	مليون دولار	55,559.9	57,737.9	60,274.0	63,179.0

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



مملكة البحرين



2013	2012
0.376	0.376

العاصمة: المنامة
العملة: الدينار البحريني (BHD)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

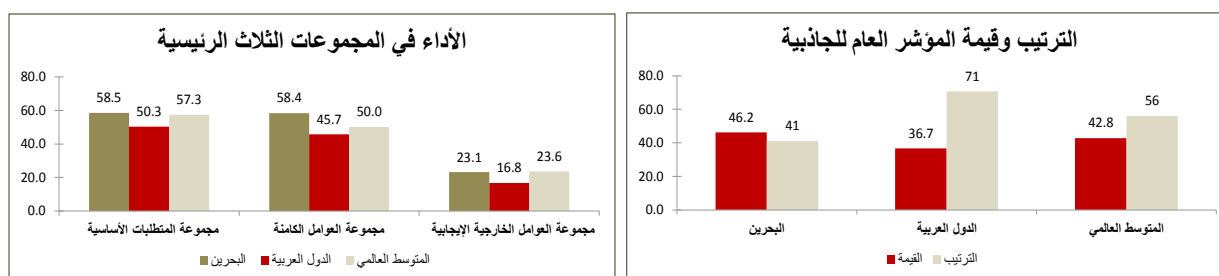
معلومات:	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	30.4	32.2	33.5	34.4
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	3.4	4.9	4.7	3.3
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	26,368.2	27,435.2	27,964.7	28,168.1
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	2.8	3.3	2.5	2.4
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	29.9	27.7	32.1	31.2
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	2.2	3.9	3.5	3.2
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	7.3	12.0	10.4	9.4
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	22.6	24.4	23.8	23.4
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	14.7	14.6	14.2	14.0
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	4.9	4.7	5.6	6.1
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	4.0	3.9	4.7	5.3
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	129.6	131.5	134.4	141.3
عدد السكان	مليون نسمة	1.2	1.2	1.2	1.2
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	3.9	4.3	4.0	4.3

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

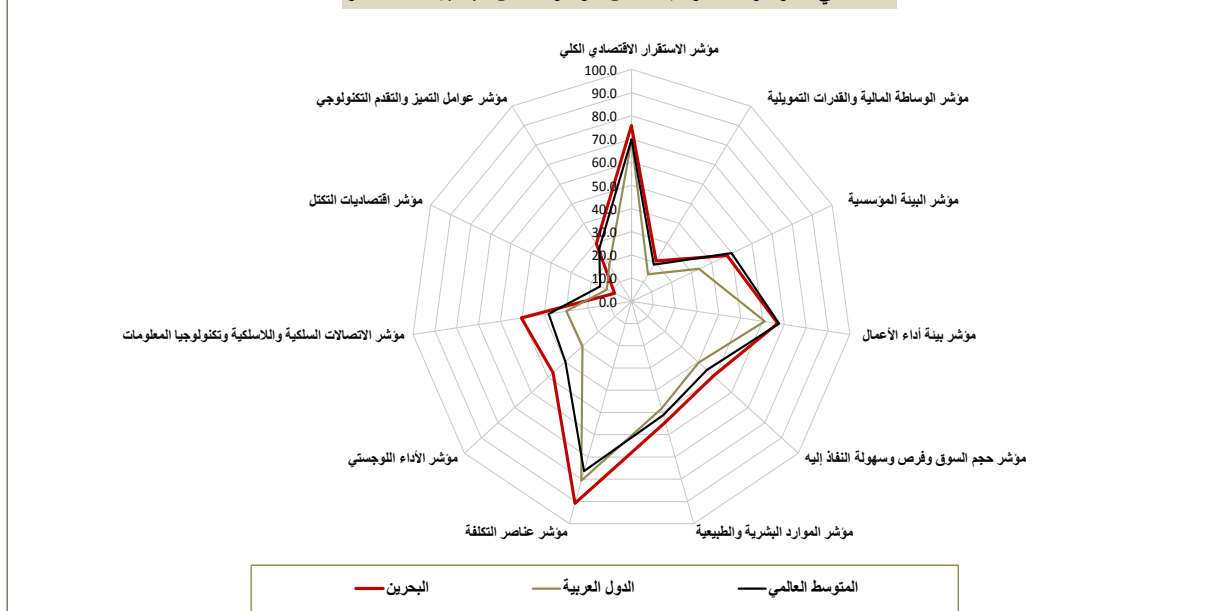
الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2010	2011	2012	2013
الواردات	مليون دولار	155.9	780.9	891.2	989.0
الصادرات	مليون دولار	334.0	893.6	922.3	1,052.0
الأرصدة	مليون دولار	15,154.0	15,934.8	16,826.1	17,815.0
الصادرات	مليون دولار	7,882.7	8,776.3	9,698.7	10,751.0

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



الجمهورية التونسية



2013	2012
1.625	1.562

العاصمة: تونس
العملة: دينار تونسي (TND)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

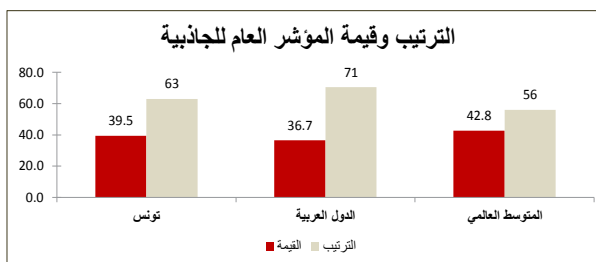
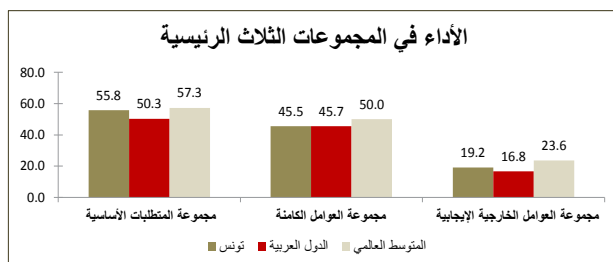
معلومات:	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	45.4	47.4	46.7	48.1
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	3.6	2.7	3.0	4.5
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	4,214.8	4,345.2	4,225.9	4,289.6
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	5.6	6.1	5.5	5.0
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	35.7	36.1	34.9	33.9
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-3.7	-4.0	-3.1	-2.7
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	-8.2	-8.4	-6.7	-5.7
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	22.2	22.1	22.3	23.6
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	26.4	26.3	26.1	27.2
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	8.7	7.5	9.4	10.7
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	3.9	3.4	4.3	4.7
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	53.6	52.0	59.1	61.8
عدد السكان	مليون نسمة	10.8	10.9	11.1	11.2
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	17.6	16.7	16.0	15.0

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

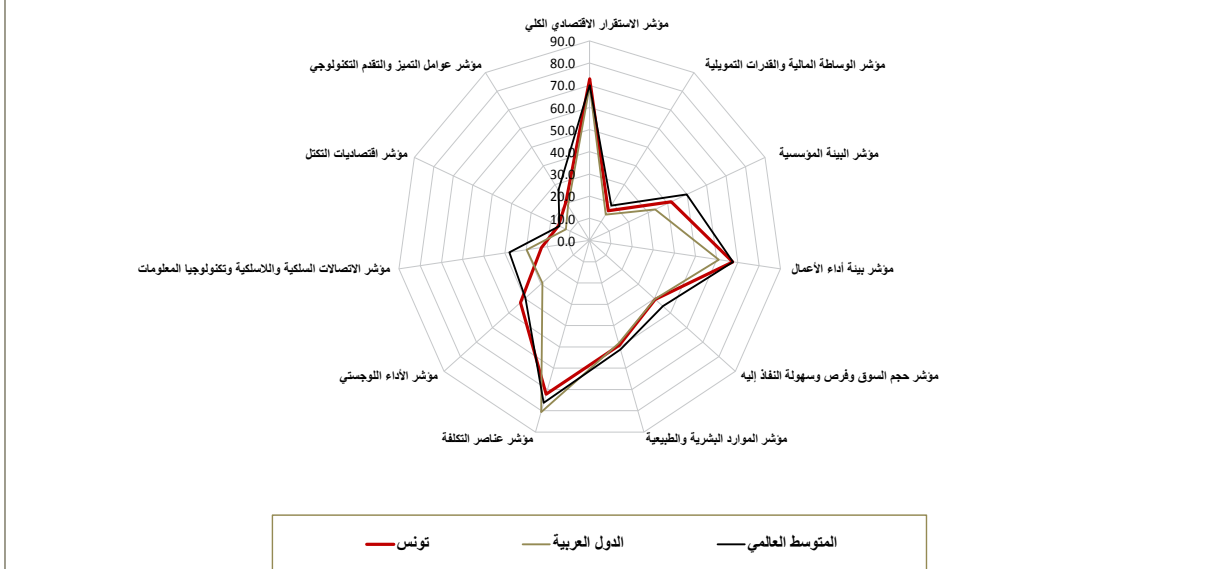
الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2010	2011	2012	2013
التدفقات					
الواردة	مليون دولار	1,512.5	1,147.8	1,918.2	1,096.0
الصادرة	مليون دولار	74.1	28.4	13.0	22.0
الأرصدة					
الواردة	مليون دولار	31,182.3	31,414.0	33,634.3	33,557.0
الصادرة	مليون دولار	285.8	310.1	305.6	304.0

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



2013	2012
79.4	77.6

العاصمة: الجزائر (مدينة)
العملة: دينار جزائري (DZD)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

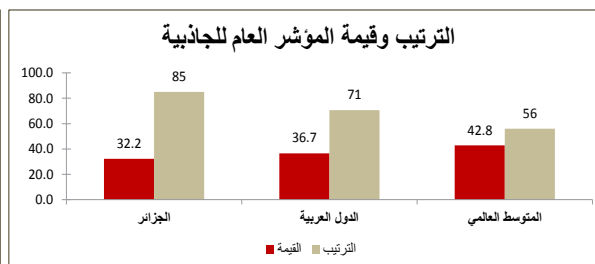
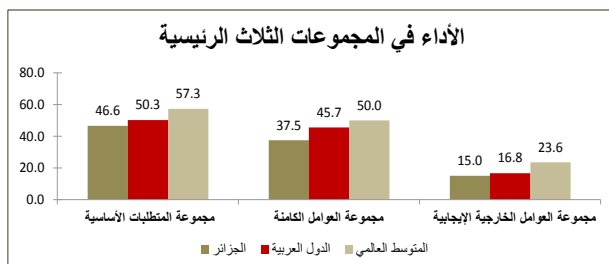
2015	2014	2013	2012	الوحدة	معلومات:
227.6	219.5	206.1	204.3	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي
4.1	4.3	2.7	3.3	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
5,766.6	5,670.6	5,437.9	5,448.4	دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
4.0	4.0	3.3	8.9	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
36.8	37.5	37.4	44.6	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-2.9	1.1	0.9	12.3	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
-1.3	0.5	0.4	6.0	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
67.1	70.5	68.3	75.7	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
68.7	67.4	65.7	62.7	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
198.5	198.0	194.0	190.7	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
34.7	35.3	35.4	36.5	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
1.4	1.5	1.6	1.8	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
39.5	38.7	37.9	37.5	مليون نسمة	عدد السكان
9.0	9.4	9.8	11.0	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

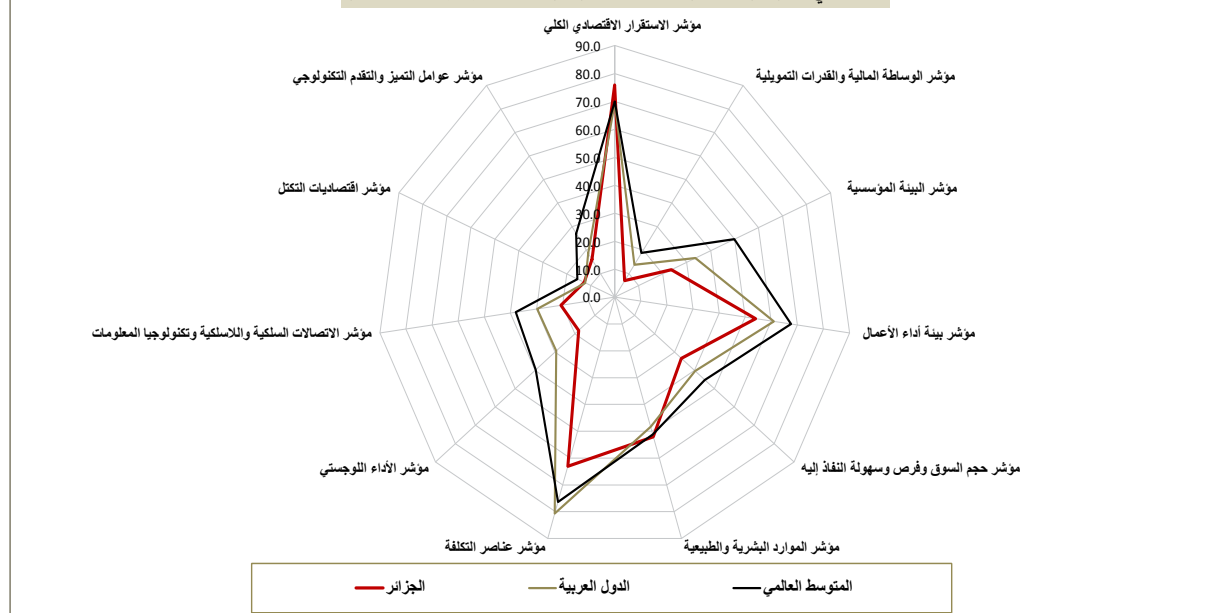
2013	2012	2011	2010	الوحدة	الاستثمار الأجنبي المباشر
1,691.0	1,499.0	2,571.0	2,264.0	مليون دولار	الواردة
-268.0	-41.0	534.0	220.2	مليون دولار	الصادرة
25,298.0	23,264.1	21,780.1	19,209.1	مليون دولار	الأرصدة
1,737.0	2,133.2	2,174.2	1,640.2	مليون دولار	الواردة
					الصادرة

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



المملكة العربية السعودية



2013	2012
3.750	3.750

العاصمة: الرياض
العملة: ريال سعودي (SAR)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

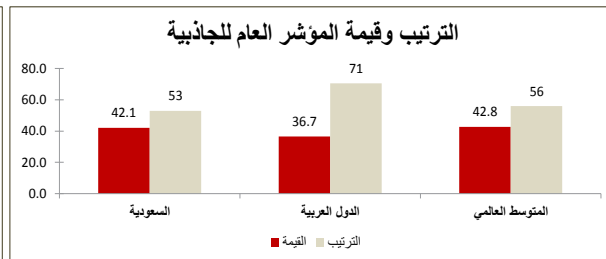
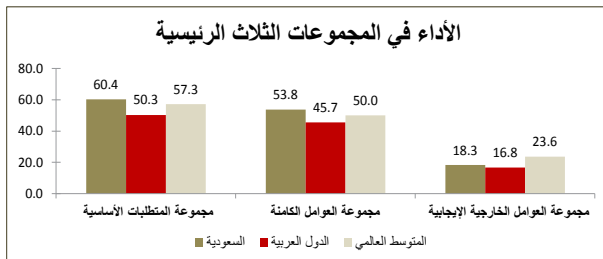
معلومات:	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	734.0	745.3	772.6	790.9
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	5.8	3.8	4.1	4.2
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	25,139.0	24,847.2	25,228.8	25,319.8
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	2.9	3.5	3.0	3.2
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	35.7	36.1	35.5	36.2
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	164.7	129.8	121.9	104.9
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	22.4	17.4	15.8	13.3
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	399.4	378.5	378.8	368.0
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	215.2	224.3	233.1	244.3
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	648.7	718.4	774.0	813.0
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	36.2	38.4	39.9	39.9
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	12.0	12.0	11.8	11.8
عدد السكان	مليون نسمة	29.2	30.0	30.6	31.2
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	5.4	5.5	--	--

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

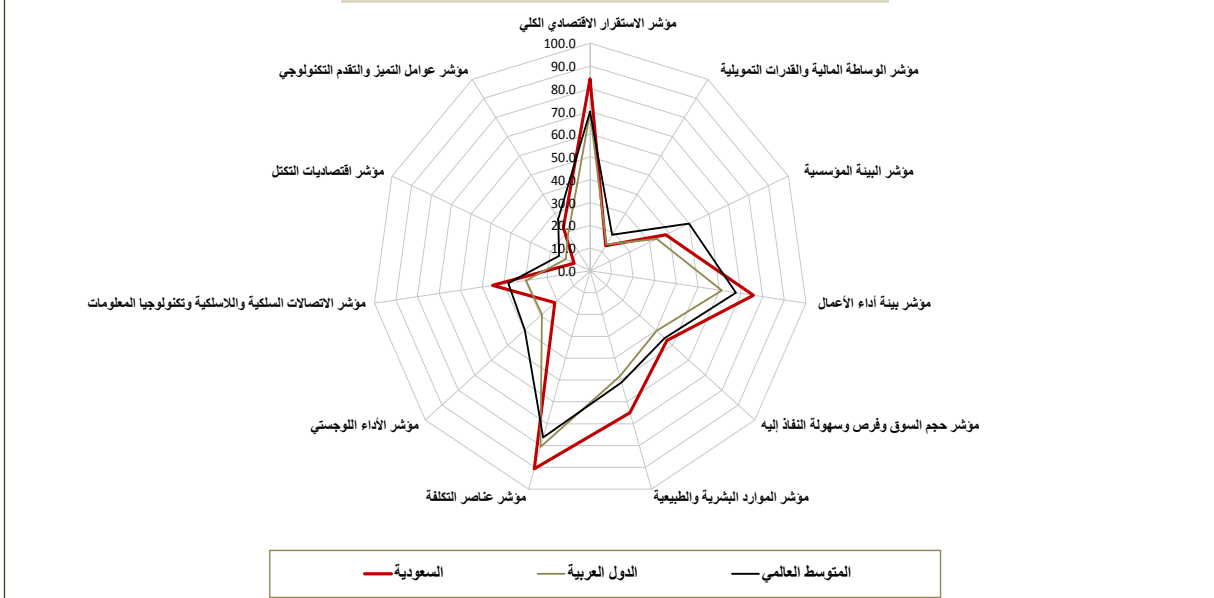
الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2010	2011	2012	2013
التدفقات					
الواردة	مليون دولار	29,232.7	16,308.0	12,182.0	9,298.0
الصادرة	مليون دولار	3,906.9	3,430.0	4,402.0	3,943.0
الأرصدة					
الواردة	مليون دولار	170,451.0	186,850.0	199,032.0	208,330.0
الصادرة	مليون دولار	26,528.0	29,957.9	34,359.9	39,303.0

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



جمهورية السودان



2013	2012
4.505	3.573

العاصمة: الخرطوم
العملة: جنيته سوداني (SDG)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

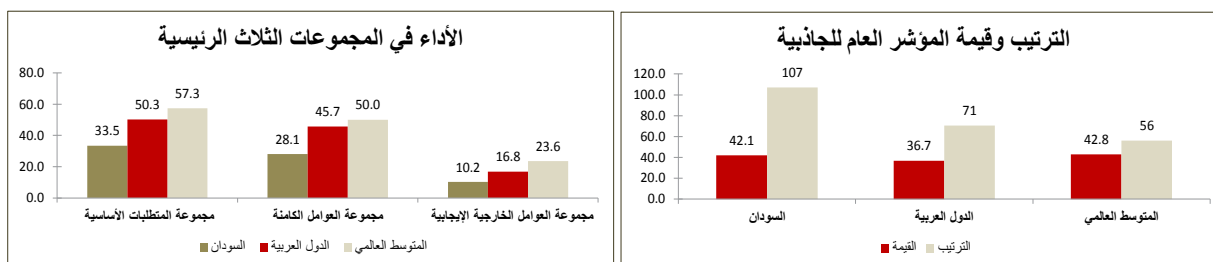
معلومات:	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	63.0	70.1	63.3	65.8
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	-3.0	3.4	2.7	4.6
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	1,880.9	2,039.6	1,793.9	1,818.1
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	35.6	36.5	20.4	14.3
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	13.6	12.0	12.9	13.2
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-6.6	-7.4	-5.2	-4.7
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	-10.4	-10.6	-8.2	-7.1
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	5.5	5.6	7.3	8.1
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	10.6	11.0	11.1	11.3
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	1.7	1.6	1.9	2.3
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	1.9	1.8	2.1	2.4
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	68.5	64.7	74.0	73.6
عدد السكان	مليون نسمة	33.5	34.4	35.3	36.2
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	10.8	9.6	8.4	8.0

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

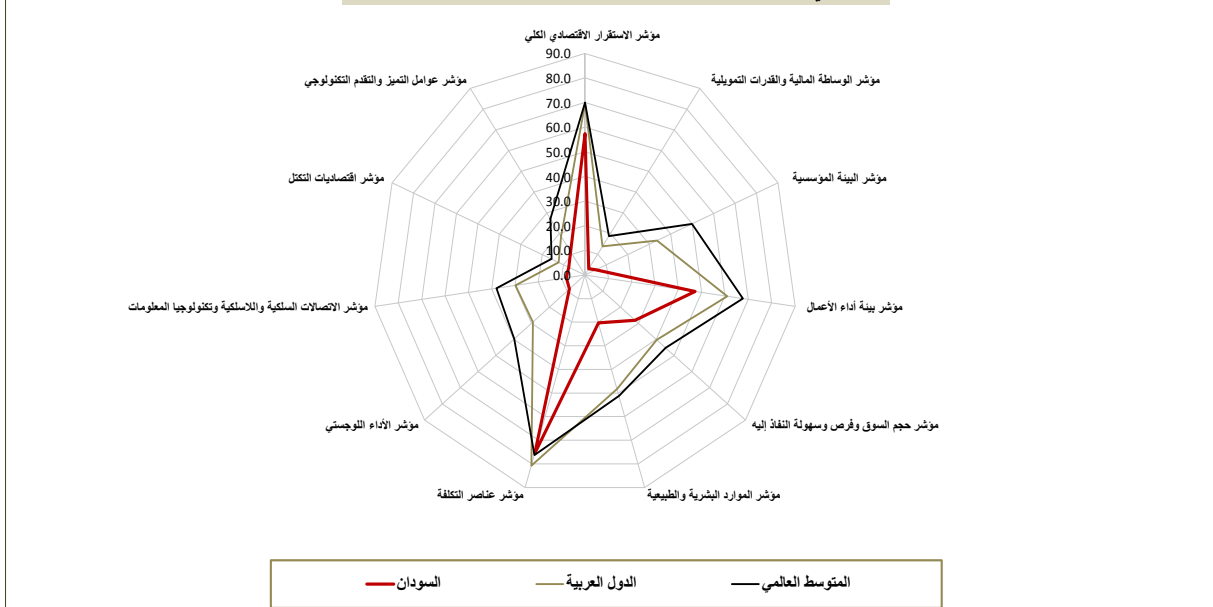
الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2010	2011	2012	2013
التدفقات	مليون دولار	2,894.0	2,692.0	2,488.0	3,094.0
الواردة	مليون دولار	66.1	84.5	175.0	915.0
الارصد	مليون دولار	22,896.3	27,901.8	30,368.2	29,148.0
الصادرة	مليون دولار	--	--	--	--

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



الجمهورية العربية السورية



العاصمة: دمشق	2013	2012
العملة: ليرة سورية (SYP)	--	--

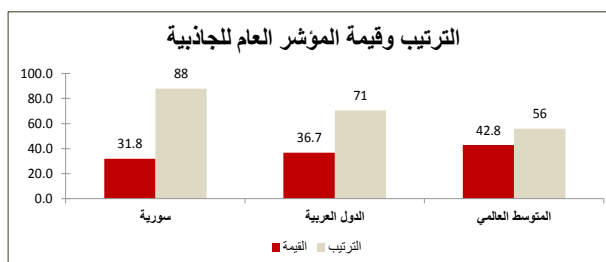
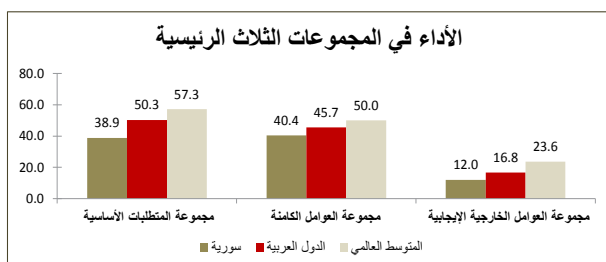
معلومات:	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	--	--	--	--
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	--	--	--	--
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	--	--	--	--
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	--	--	--	--
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	--	--	--	--
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	--	--	--	--
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	--	--	--	--
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	--	--	--	--
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	--	--	--	--
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	--	--	--	--
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	--	--	--	--
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	--	--	--	--
عدد السكان	مليون نسمة	--	--	--	--
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	--	--	--	--

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

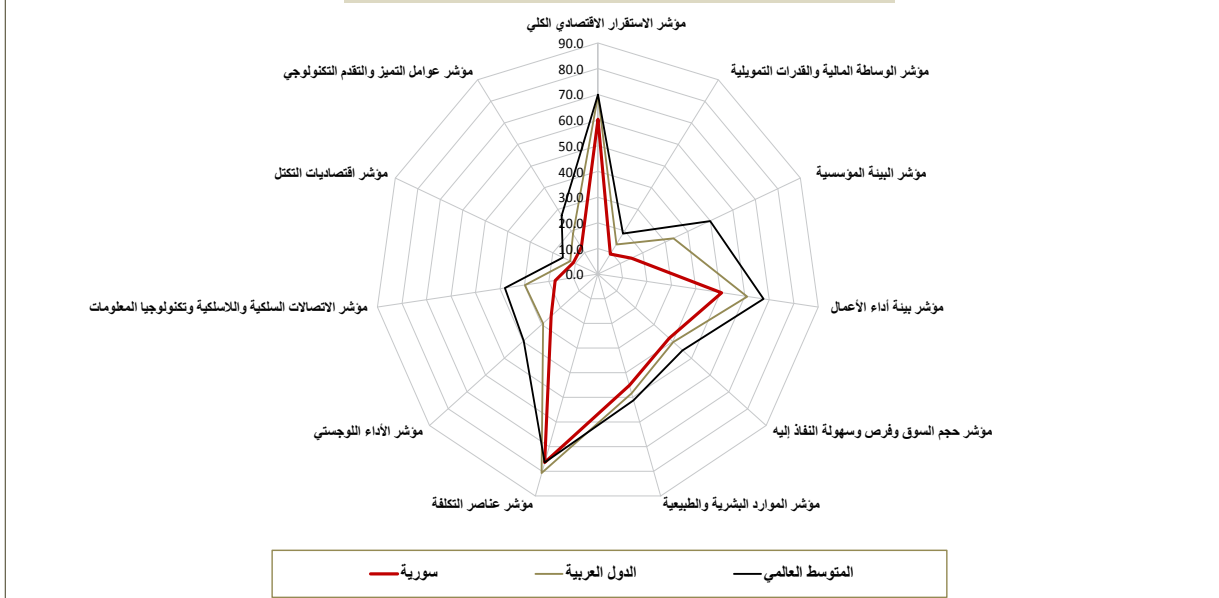
الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2010	2011	2012	2013
التدفقات	مليون دولار	1,469.2	804.0	--	--
الواردات	مليون دولار	--	--	--	--
الصادرات	مليون دولار	--	--	--	--
الأرصدة	مليون دولار	9,938.8	9,938.8	9,938.8	10,743.0
الواردات	مليون دولار	420.6	420.6	420.6	421.0
الصادرات	مليون دولار	420.6	420.6	420.6	421.0

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



سلطنة عُمان



2013	2012
0.384	0.384

العاصمة: مسقط
العملة: ريال عماني (OMR)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

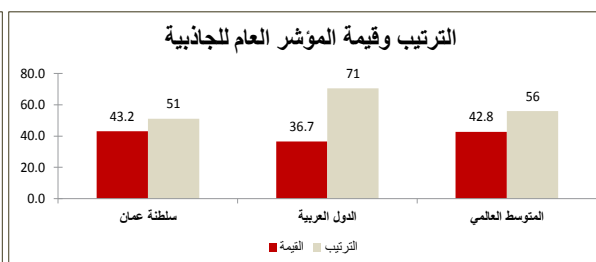
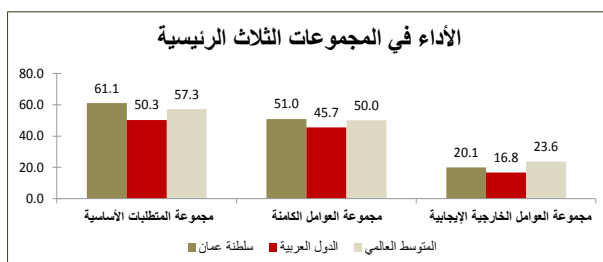
معلومات:	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	78.3	80.6	82.3	83.4
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	5.0	5.1	3.4	3.4
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	25,356.1	25,288.7	25,014.3	24,560.6
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	2.9	1.3	2.7	3.1
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	43.1	41.7	45.4	47.1
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	9.1	7.8	6.4	2.0
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	11.6	9.7	7.8	2.5
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	54.6	55.8	55.5	55.1
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	34.0	36.0	37.0	40.6
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	14.3	16.6	18.7	20.4
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	5.1	5.5	6.1	6.0
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	12.5	12.2	12.0	11.9
عدد السكان	مليون نسمة	3.1	3.2	3.3	3.4
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	--	--	--	--

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

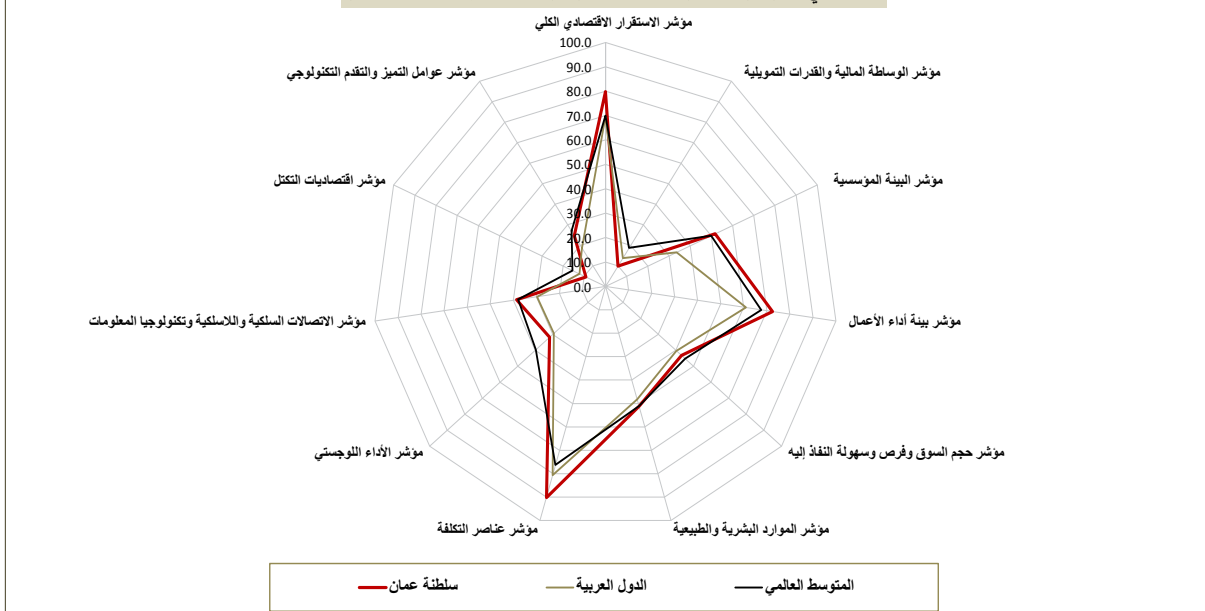
الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2010	2011	2012	2013
التدفقات					
الواردة	مليون دولار	1,728.0	1,563.0	1,040.0	1,626.0
الصادرة	مليون دولار	1,498.0	1,233.0	877.0	1,384.0
الأرصدة					
الواردة	مليون دولار	14,987.0	15,726.0	17,240.0	19,756.0
الصادرة	مليون دولار	2,796.0	4,016.0	5,387.0	6,289.0

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



دولة قطر



2013	2012
3.640	3.640

العاصمة: الدوحة
العملة: ريال قطري (QAR)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

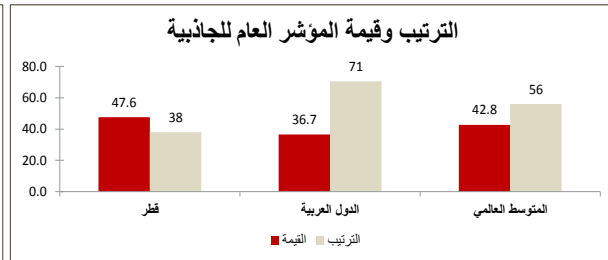
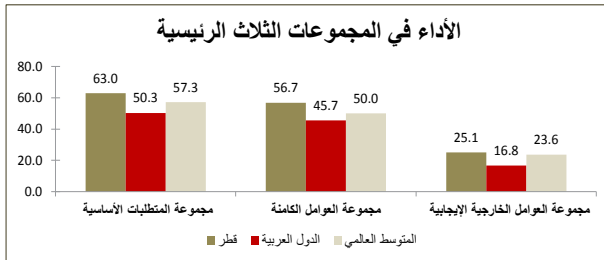
معلومات:	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	192.4	202.6	213.8	225.2
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	6.2	6.1	5.9	7.1
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	104,755.8	100,260.5	96,635.3	94,263.8
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	1.9	3.1	3.6	3.5
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	30.6	30.4	31.2	30.9
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	62.3	59.2	54.3	46.1
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	32.4	29.2	25.4	20.5
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	143.6	150.3	148.5	143.6
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	54.7	59.6	63.1	67.0
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	33.1	42.1	46.6	49.7
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	7.3	8.5	8.9	8.9
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	83.9	82.7	75.6	69.8
عدد السكان	مليون نسمة	1.8	2.0	2.2	2.4
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	--	--	--	--

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

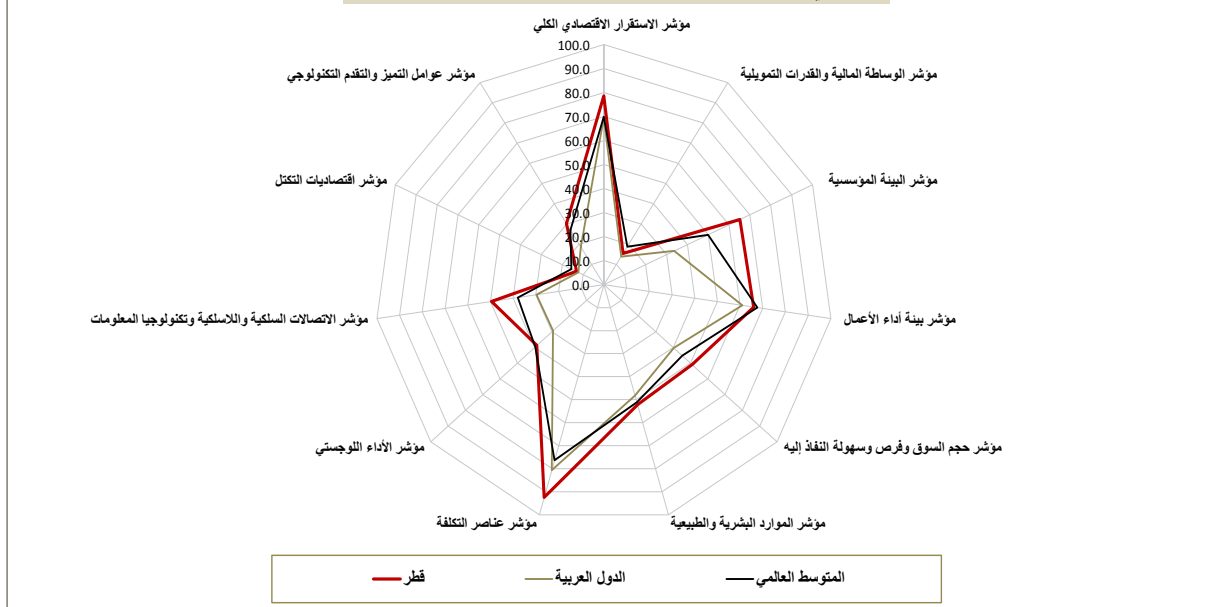
الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2010	2011	2012	2013
التدفقات					
الواردة	مليون دولار	4,670.3	-86.8	326.9	-840.0
الصادرة	مليون دولار	1,863.2	6,027.5	1,840.1	8,021.0
الأرصدة					
الواردة	مليون دولار	30,564.0	30,477.1	30,804.1	29,964.0
الصادرة	مليون دولار	12,545.0	18,572.4	20,412.5	28,434.0

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



دولة الكويت



2013	2012
0.278	0.278

العاصمة: مدينة الكويت
العملة: الدينار الكويتي (KWD)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

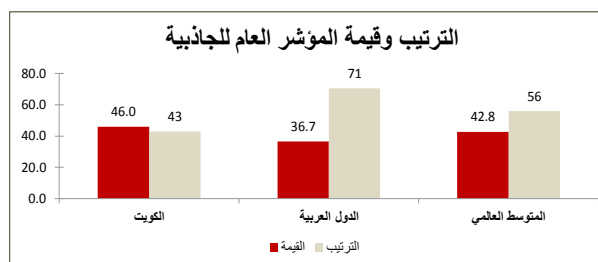
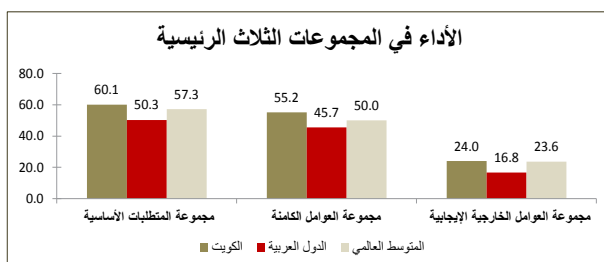
معلومات:	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	184.5	185.3	185.3	186.4
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	6.2	0.8	2.6	3.0
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	48,761.2	47,639.0	46,342.0	45,341.6
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	3.2	2.7	3.4	4.0
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	36.0	40.5	43.4	45.1
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	79.8	71.9	69.4	63.7
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	43.2	38.8	37.4	34.2
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	130.2	125.3	121.3	117.4
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	42.3	44.8	48.0	51.8
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	25.8	27.5	29.2	31.1
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	7.3	7.4	7.3	7.2
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	20.3	20.3	20.4	20.5
عدد السكان	مليون نسمة	3.8	3.9	4.0	4.1
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	2.1	2.1	2.1	2.1

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2010	2011	2012	2013
التدفقات					
الواردة	مليون دولار	1,304.0	3,260.0	3,931.0	2,329.0
الصادرة	مليون دولار	3,663.0	4,434.0	3,231.0	8,377.0
الأرصدة					
الواردة	مليون دولار	11,872.9	12,357.2	12,766.7	21,242.0
الصادرة	مليون دولار	24,855.0	27,010.3	24,501.2	40,247.0

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



الجمهورية الإسلامية الموريتانية



2013	2012
298.804	296.523

العاصمة: نواكشوط
العملة: أوقية موريتانية (MRO)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

معلومات:	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	4.0	4.2	4.5	4.7
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	7.0	6.7	6.8	6.5
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	1,091.6	1,127.1	1,169.9	1,196.8
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	4.9	4.1	4.7	5.2
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	36.6	34.9	34.1	33.7
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-1.3	-1.1	-1.2	-1.8
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	-32.5	-25.8	-26.3	-38.0
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	2.8	2.8	2.9	2.9
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	4.2	3.9	4.0	4.6
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	1.0	1.0	1.1	1.1
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	2.7	3.1	3.3	2.9
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	106.7	108.7	86.1	84.4
عدد السكان	مليون نسمة	3.6	3.7	3.8	3.9
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	--	--	--	--

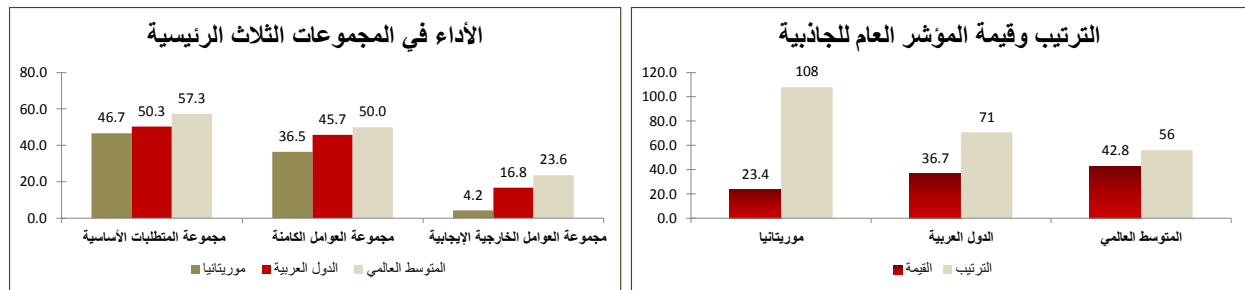
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2010	2011	2012	2013
الواردة	مليون دولار	130.5	589.0	1,383.0	1,154.0
الصادرة	مليون دولار	4.1	4.2	4.2	4.0

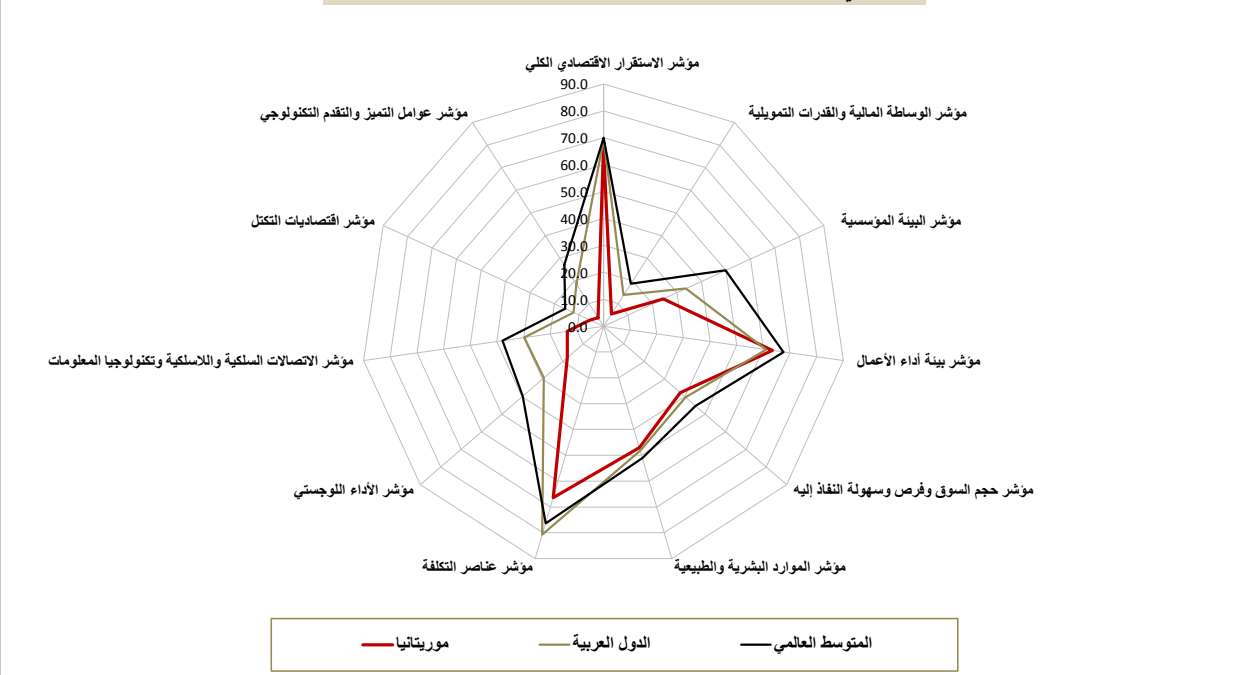
الأرصدة	الوحدة	2010	2011	2012	2013
الواردة	مليون دولار	2,361.9	2,950.5	4,154.9	5,499.0
الصادرة	مليون دولار	30.8	35.0	39.2	43.0

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



الجمهورية اللبنانية



2013	2012
1507.496	1507.512

العاصمة: بيروت
العملة: ليرة لبنانية (LBP)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

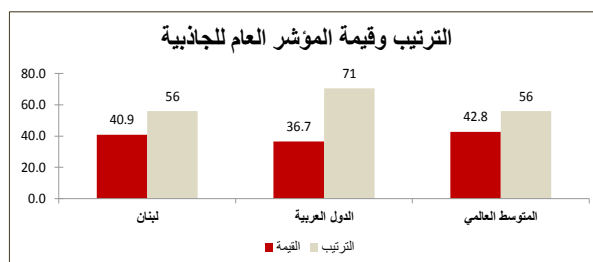
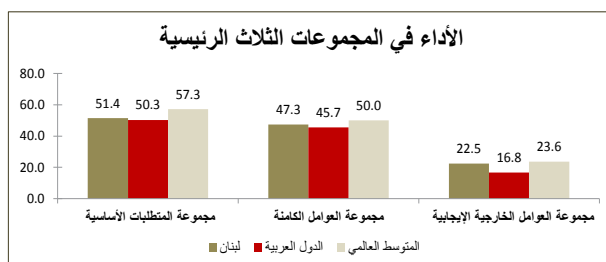
معلومات:	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	42.5	44.3	45.5	47.5
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	1.5	1.0	1.0	2.5
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	9,609.1	9,920.3	10,085.5	10,424.3
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	5.9	3.2	2.0	2.0
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	31.3	30.7	32.9	33.8
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-6.7	-7.2	-7.2	-6.6
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	-15.7	-16.2	-15.8	-13.9
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	25.5	26.0	26.9	28.2
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	33.3	34.1	35.2	36.1
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	32.2	33.9	35.4	38.8
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	11.6	11.9	12.1	12.9
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	170.0	176.7	179.6	179.1
عدد السكان	مليون نسمة	4.4	4.5	4.5	4.6
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	--	--	--	--

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

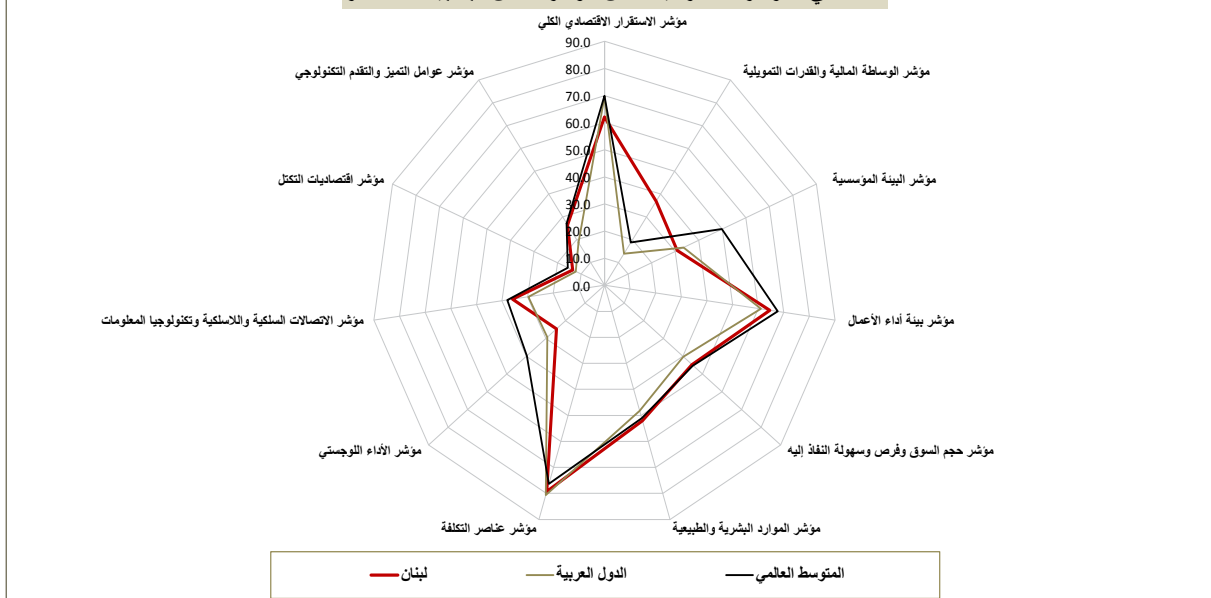
الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2010	2011	2012	2013
التدفقات	مليون دولار	4,279.9	3,484.8	3,674.0	2,833.0
الواردات	مليون دولار	486.7	754.3	572.0	690.0
الأرصدة	مليون دولار	45,612.2	49,097.0	52,884.5	55,604.0
الواردات	مليون دولار	6,831.0	7,585.3	8,196.5	8,849.0

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



جمهورية مصر العربية



2013	2012
6.460	6.008

العاصمة: القاهرة
العملة: جنيه مصري (EGP)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

معلومات:	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	262.3	271.4	286.1	328.2
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	2.2	2.1	2.3	4.1
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	3,179.0	3,225.5	3,333.4	3,748.5
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	8.7	6.9	10.7	11.2
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	32.7	37.1	37.8	36.0
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-10.1	-5.6	-3.9	-15.2
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	-3.9	-2.1	-1.3	-4.6
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	45.7	48.0	47.4	48.6
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	67.8	67.1	72.2	75.7
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	15.2	14.5	15.0	16.7
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	2.7	2.6	2.5	2.6
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	13.1	14.5	16.4	18.5
عدد السكان	مليون نسمة	82.5	84.2	85.8	87.6
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	12.3	13.0	13.0	13.1

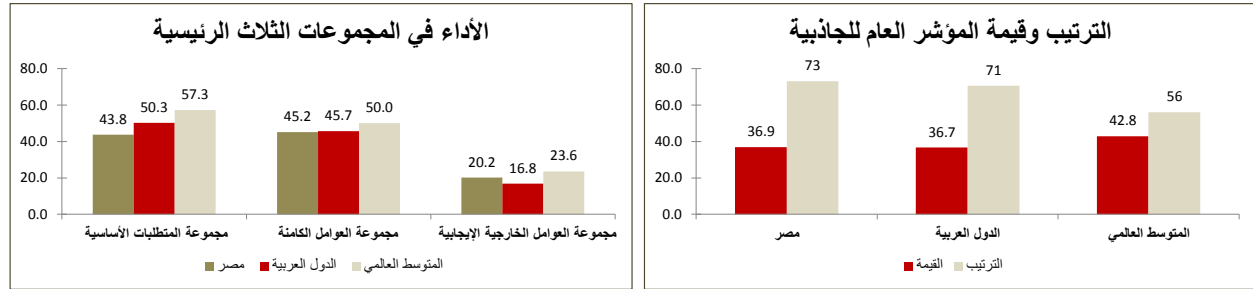
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2010	2011	2012	2013
الواردة	مليون دولار	6,385.6	-482.7	6,881.0	5,553.0
الصادرة	مليون دولار	1,175.5	625.5	211.1	301.0

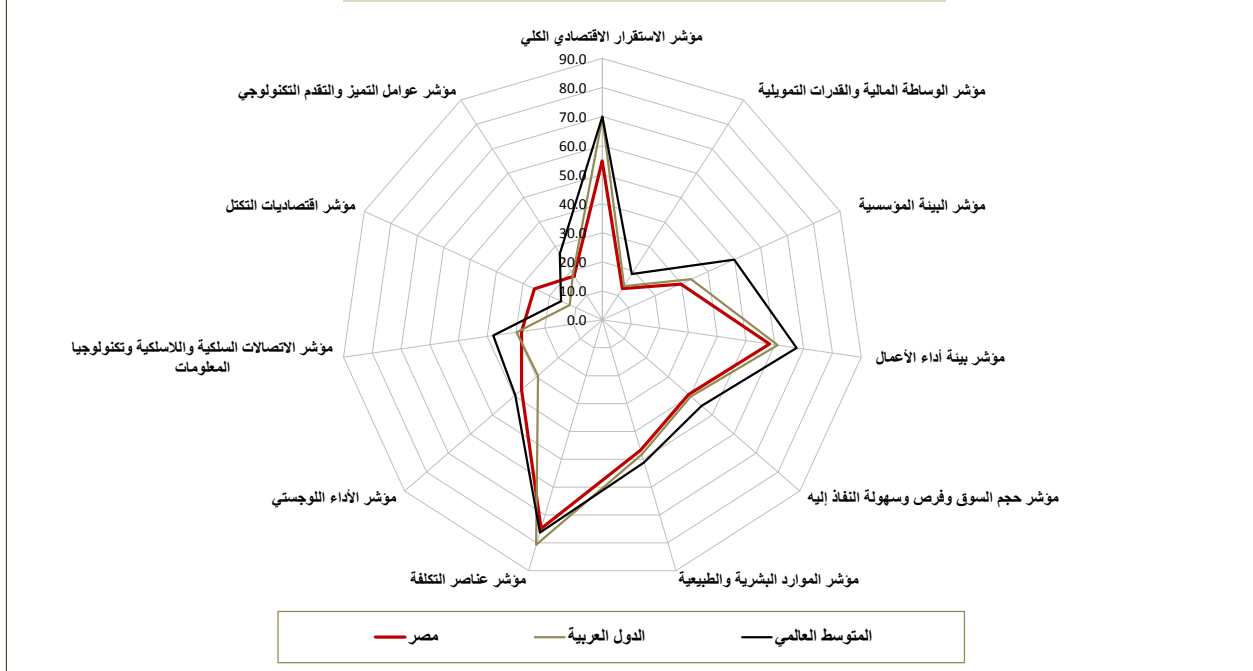
الأرصدة	الوحدة	2010	2011	2012	2013
الواردة	مليون دولار	73,094.6	72,611.9	75,410.0	85,046.0
الصادرة	مليون دولار	5,448.4	6,073.9	6,285.0	6,586.0

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



المملكة المغربية



2013	2012
8.406	8.628

العاصمة: الرباط
العملة: درهم مغربي (MAD)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

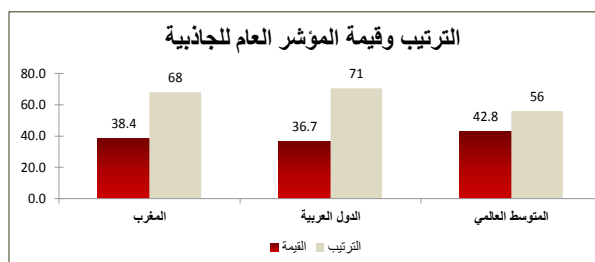
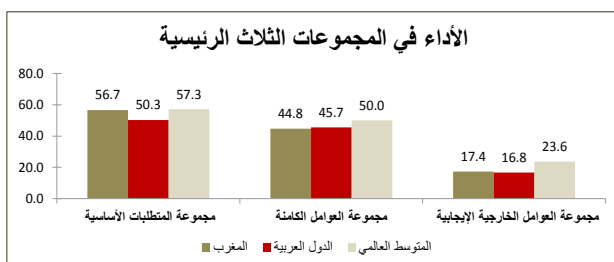
معلومات:	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	96.0	105.1	114.7	124.8
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	2.7	4.5	3.9	4.9
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	2,951.3	3,199.1	3,457.9	3,725.8
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	1.3	1.9	2.5	2.5
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	36.1	33.4	32.4	32.4
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-9.3	-7.8	-7.6	-7.2
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	-9.7	-7.4	-6.6	-5.8
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	34.6	36.1	39.0	41.5
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	49.4	50.5	53.9	56.3
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	17.5	17.8	20.3	21.3
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	4.3	4.2	4.5	4.5
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	29.8	30.9	31.5	31.6
عدد السكان	مليون نسمة	32.5	32.9	33.2	33.5
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	9.0	9.2	9.1	9.0

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

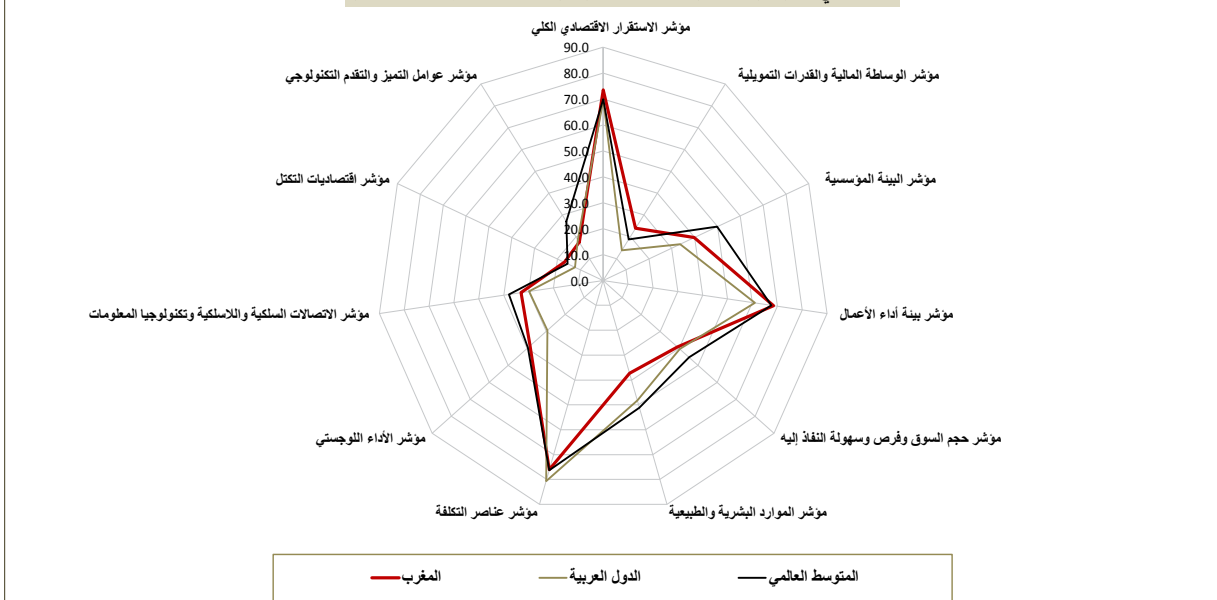
الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2010	2011	2012	2013
الواردات	مليون دولار	1,573.9	2,568.4	2,728.0	3,358.0
الصادرات	مليون دولار	588.8	179.0	406.0	331.0
الأرصدة	مليون دولار	45,081.6	44,515.9	48,175.5	50,280.0
الواردات	مليون دولار	1,914.0	2,018.6	2,422.8	2,573.0
الصادرات	مليون دولار				

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



دولة ليبيا



2013	2012
1.271	1.262

العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:
العملة: الدينار الليبي (LYD) طرابلس

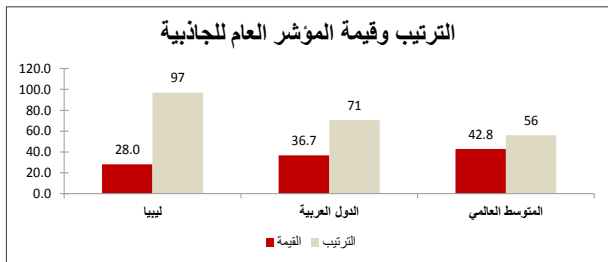
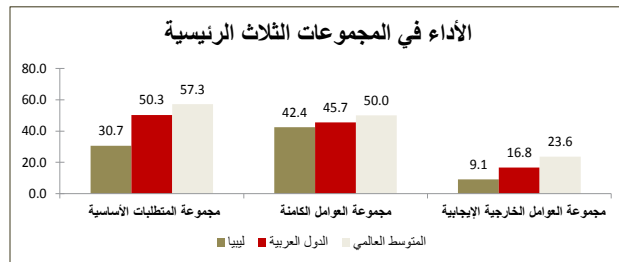
2015	2014	2013	2012	الوحدة	معلومات:
83.8	58.6	67.6	81.9	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي
29.8	-7.8	-9.4	104.5	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
13,294.4	9,439.4	11,046.4	13,580.5	دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
6.3	4.8	2.6	6.1	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
63.5	73.2	63.6	45.7	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-14.0	-16.3	-1.9	29.0	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
-16.7	-27.7	-2.8	35.4	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
32.7	20.8	37.5	62.7	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
46.0	37.4	39.0	32.6	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
89.0	104.7	122.5	123.4	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
23.2	33.6	37.7	45.4	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
6.6	9.5	8.2	6.8	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
6.3	6.2	6.1	6.0	مليون نسمة	عدد السكان
--	--	--	--	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

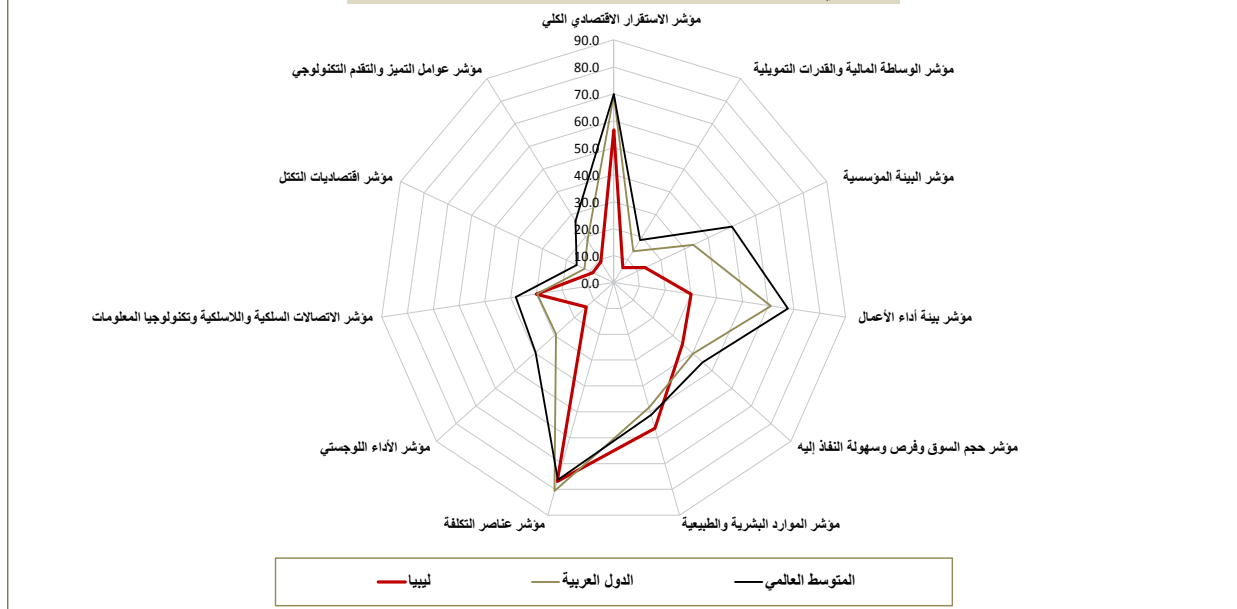
2013	2012	2011	2010	الوحدة	الاستثمار الأجنبي المباشر
702.0	1,425.0	..	1,909.0	مليون دولار	الواردات
180.0	2,509.0	131.0	2,722.0	مليون دولار	الصادرات
18,461.0	16,334.0	16,334.0	16,334.0	مليون دولار	الواردات
19,435.0	19,255.0	16,746.0	16,615.0	مليون دولار	الصادرات

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



الجمهورية اليمنية



2013	2012
214.890	214.304

العاصمة: صنعاء
العملة: ريال يمني (YER)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

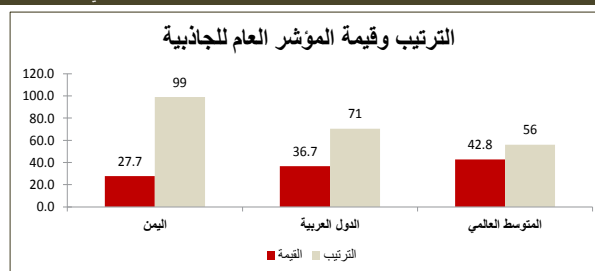
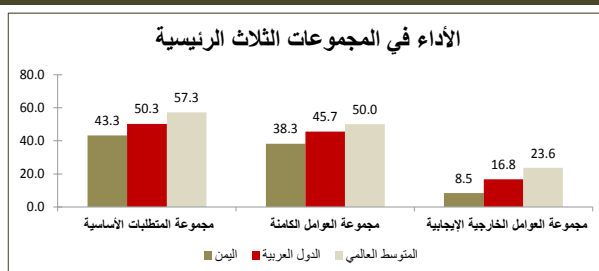
معلومات:	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	35.1	39.2	43.2	45.1
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	2.4	4.4	5.1	4.4
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	1,354.3	1,468.6	1,572.5	1,594.4
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	9.9	11.1	10.4	9.8
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	36.6	31.7	31.8	31.1
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-0.4	-1.1	-0.7	-1.2
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	-1.3	-2.7	-1.5	-2.7
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	8.7	9.4	11.0	11.4
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	12.5	11.9	12.6	13.3
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	5.6	4.9	4.2	4.4
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	5.4	4.9	4.0	4.0
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	17.8	15.9	15.0	15.3
عدد السكان	مليون نسمة	25.9	26.7	27.5	28.3
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	--	--	--	--

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

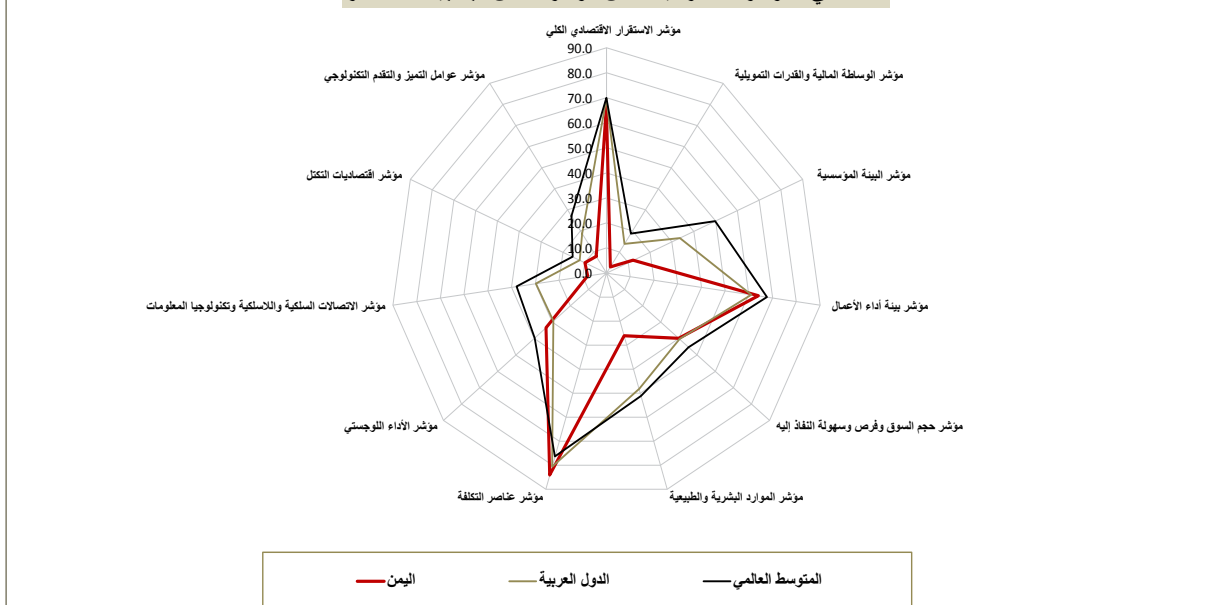
الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2010	2011	2012	2013
التدفقات					
الواردة	مليون دولار	188.6	-518.4	-531.0	-134.0
الصادرة	مليون دولار	70.3	76.6	71.1	73.0
الأرصدة					
الواردة	مليون دولار	4,857.6	4,339.1	4,688.0	3,675.0
الصادرة	مليون دولار	512.7	589.3	660.3	733.0

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



جمهورية جيبوتي



2013	2012
177.743	177.673

العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

العاصمة: جيبوتي
العملة: الفرنك (DJF)

معلومات:	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	1.4	1.5	1.6	1.7
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	4.8	5.0	6.0	6.5
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	1,522.9	1,594.8	1,685.4	1,789.0
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	3.7	2.5	2.5	2.5
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	37.2	38.0	35.3	34.9
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-0.2	-0.2	-0.3	-0.3
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	-12.3	-13.2	-16.3	-17.5
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	0.5	0.5	0.6	0.6
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	0.7	0.8	0.9	1.0
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	0.2	0.4	0.3	0.3
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	3.9	5.4	4.3	4.1
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	49.1	52.4	45.7	45.5
عدد السكان	مليون نسمة	0.9	0.9	0.9	1.0
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	--	--	--	--

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2010	2011	2012	2013
التدفقات					
الواردة	مليون دولار	27.0	78.0	110.0	286.0
الصادرة	مليون دولار	--	--	--	--
الأرصدة					
الواردة	مليون دولار	878.5	956.5	1,056.5	1,352.0
الصادرة	مليون دولار	--	--	--	--

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

جمهورية الصومال



2013	2012
1,600	27,000

العاصمة: مقديشو
العملة: شلن صومالي (SOS)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

2015	2014	2013	2012	الوحدة	معلومات:
--	--	--	--	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي
--	--	--	2.6	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
--	--	--	--	دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
--	--	--	--	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
--	--	--	--	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
--	--	--	--	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
--	--	--	--	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
--	--	--	--	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
--	--	--	--	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
--	--	--	--	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
--	--	--	--	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
--	--	--	--	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
--	--	--	--	مليون نسمة	عدد السكان
--	--	--	--	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

2013	2012	2011	2010	الوحدة	الاستثمار الأجنبي المباشر
107.0	107.0	102.0	112.0	مليون دولار	الواردات
--	--	--	--	مليون دولار	الصادرات
883.0	775.2	668.2	566.2	مليون دولار	الأرصدة
--	--	--	--	مليون دولار	الواردات
--	--	--	--	مليون دولار	الصادرات

جمهورية العراق



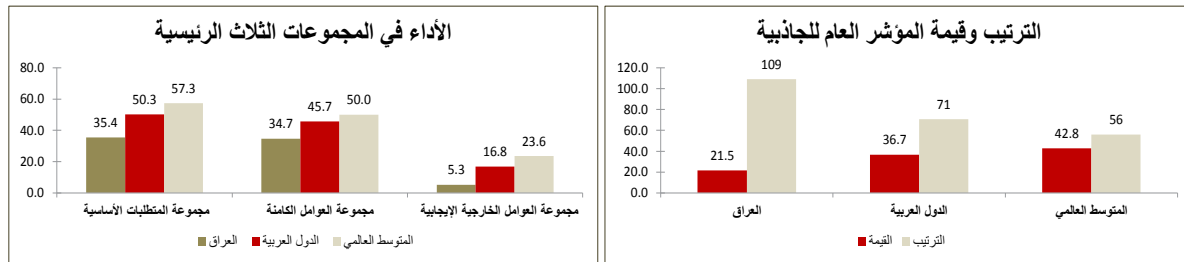
العاصمة: بغداد العملة: دينار عراقي (IQD)		العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:	
2013	2012	2013	2012
1166.001	1166.002		
معلومات:		2015	2014
النتائج المحلي الإجمالي	الوحدة	2013	2012
النتائج المحلي الإجمالي	مليار دولار	229.3	216.0
معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي	%	4.2	10.3
النتائج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	6,594.4	6,410.2
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	1.9	6.1
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	49.1	43.3
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	0.0	14.5
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	0.0	6.7
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	92.6	97.0
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	87.4	78.4
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	77.7	70.3
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	10.7	10.8
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	26.1	27.9
عدد السكان	مليون نسمة	34.8	33.7
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	--	--

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

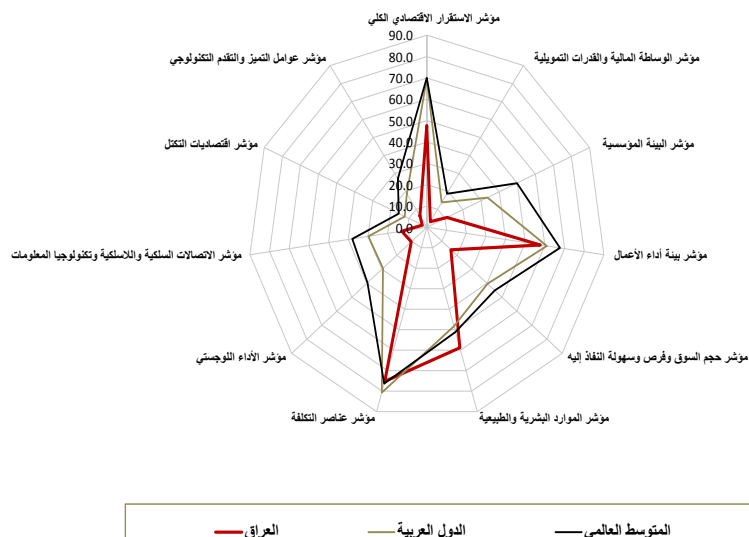
الاستثمار الأجنبي المباشر		2013	2012	2011	2010
التدفقات		2013	2012	2011	2010
الواردة	مليون دولار	2,852.0	2,376.0	2,082.3	1,396.2
الصادرة	مليون دولار	538.0	448.0	366.0	124.9
الأرصدة		2013	2012	2011	2010
الواردة	مليون دولار	15,295.0	12,615.7	10,066.7	7,984.4
الصادرة	مليون دولار	1,984.0	1,546.6	998.0	632.0

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



دولة فلسطين



2013	2012
3.852	3.858

العاصمة: القدس
العملة: الجنيه الفلسطيني
(حالياً: دينار أردني، جنيه مصري، دولار أمريكي، شيكل إسرائيلي)
(الشكل الإسرائيلي) مقابل الدولار الأمريكي:

2015	2014	2013	2012	الوحدة	معلومات:
12.8	12.0	11.3	10.3	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي
2.7	2.5	1.5	5.9	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
--	--	--	2,541.3	دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
2.7	2.2	1.7	2.8	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
34.1	34.5	34.4	36.7	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-2.8	-2.6	-2.1	-3.0	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
-21.8	-21.2	-18.4	-28.9	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
2.3	2.2	2.1	1.7	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
7.5	7.2	6.6	6.5	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
...	...	0.7	0.7	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
--	--	--	1.2	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
...	...	...	11.0	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
--	--	--	4.2	مليون نسمة	عدد السكان
--	--	--	20.9	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

2013	2012	2011	2010	الوحدة	الاستثمار الأجنبي المباشر
177.0	244.0	214.0	180.0	مليون دولار	التدفقات
-9.0	-2.0	-37.0	77.0	مليون دولار	الواردة
					الصادرة
2,750.0	1,024.2	780.2	566.2	مليون دولار	الأرصدة
181.0	--	--	--	مليون دولار	الواردة
					الصادرة

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار واثتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



الملحق

حساب المؤشر

الإطار النظري

يستند بناء المؤشر المركب للجاذبية إلى تعريف تم تبنيه بعد استقرار الأدبيات التي تناولت الموضوع (أنظر قائمة المراجع)، حيث ينظر لجاذبية دولة ما للتدفقات الرأسمالية الواردة من بقية دول العالم على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين. كما توضح الأدبيات الاقتصادية المتخصصة أن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث فئات رئيسية من المحددات، تتكون كل فئة من مجموعة من المكونات وكل مجموعة من عدد من المؤشرات الرئيسية والفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الأساسي في مجال الاستثمار الأجنبي، أي الشركات المتعددة الجنسيات، عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للاستثمار. وتتمثل الفئات الثلاث فيما يلي:

- **المتطلبات الأساسية أو المسبقة:** تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توافرها ارتقاب قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب. وتضم تلك المتطلبات مجموعة من 23 متغيراً رئيسياً.
- **العوامل الكامنة:** وتتمثل في المعايير المعتمدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات عابرات الدول والقارات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار وتتضمن 27 متغيراً رئيسياً.
- **عوامل التميز والتطوير:** وهي المعبرة عن حجم الوفورات الخارجية الايجابية الناتجة عن اقتصاديات التكتل والتي يسمح بتحقيقها تجمع أو تركيز الشركات متعددة الجنسيات في نطاق جغرافي و/أو قطاعي معين، وعن آثار البحث والتطوير. تم رصد تلك العوامل إنطلاقاً من 10 متغيرات رئيسية.

اختيار المؤشرات الفرعية بعد توحيد المقياس المعتمد

لقد انتهج فريق عمل مناخ الاستثمار في المؤسسة طريقة متعددة المراحل لتطوير المؤشر وبنائه، فاختار في البداية، انطلاقاً من الإطار النظري المعتمد ومن مسح شامل لأهم قواعد البيانات الدولية الموثقة المتوفرة، قائمة موسعة من المؤشرات الأولية الممكنة التي يعتقد أنها تساهم في تحديد الجاذبية الاستثمارية للدول. وبعد عدة جولات من التشاور بين أعضاء الفريق تم تحديد قائمة منقحة ومن ثم توزيع المؤشرات الأولية إلى عوامل فرعية وأساسية.

تتكون العوامل الفرعية من عدد من المؤشرات الأولية الكمية التي جمعت من مصادر دولية وإقليمية ومحلية رسمية والتي تم توزيعها على العوامل الأساسية الثلاثة المذكورة أعلاه.

كما قام فريق العمل بخطوتين تمهيديتين قبل معالجة المؤشرات الفرعية هما:

1. التأكد من أن كل المؤشرات الفرعية لها نفس المقياس، وأن جميعها يسير في نفس الاتجاه سواء بالإيجاب أو السلب، وهذا ما يتطلب القيام بتطبيعها وعكس اتجاه المؤشرات المعاكسة لبقية المؤشرات.

استناداً إلى المنهجية المعيارية المعمول بها في مجال تطوير المؤشرات المركبة للظواهر الاقتصادية والاجتماعية، تم تمييز كل المؤشرات الفرعية حتى يتسنى إجراء العمليات الحسابية الملائمة وذلك بتحويل كل متغير الخاص بدولة i ينتمي إلى مجموعة C من العوامل بحيث تعطى أدنى قيمة للمؤشر الأولي المحتسب واحد صحيح وأعلى قيمة له هي 100 حسب المعادلة التالية:

$$y_{c,i} = 99 \times \left[\frac{x_{c,i} - \min(x_c)}{\max(x_c) - \min(x_c)} \right] + 1 \quad \bullet$$

$$y_{c,i} = 99 \times \left[\frac{x_{c,i} - \min(x_c)}{\max(x_c) - \min(x_c)} \right] + 1 \bullet$$

حيث أن $\max(x_c)$ و $\min(x_c)$ هما على التوالي أعلى وأدنى قيمة للمتغير في عينة الدول.

2. تحليل الاعتمادية أو الموثوقية (Reliability Analysis)، وذلك لدراسة مدى الاتساق بين المؤشرات الفرعية التي تم اعتمادها ومدى ملائمة استخدامها معاً لتكوين مؤشر مركب واحد. وتم تحليل الصلاحية من خلال معامل ألفا لكرونباخ (Cronbach's alpha) للاتساق الداخلي (Internal Consistency) بين المؤشرات الفرعية وقياس أو اختبار كايذر-مايار-أولكن (Kaiser-Meyer-Olkin measure) للتحقق من كفاءة المعاينة بالنسبة لكل مكون رئيسي واختبار بارتليت (Bartlett's Test) للتأكد من أن المصفوفة المشكلة من مجموعة المؤشرات الفرعية المحددة للمكون الرئيسي خالية من التكرار أو التداخل في عناصرها. ويعرض الجدول رقم 1 نتائج تحليل الموثوقية باعتماد الاختبارات المذكورة أعلاه:

جدول رقم 1: نتائج تحليل الاعتمادية والاتساق الداخلي

المؤشرات الفرعية	ألفا لكرونباخ	كايذر-مايار-أولكن	بارتليت
مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي	0.617	0.613	0.000
مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية	0.345	0.668	0.000
مؤشر الحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية	0.832	0.909	0.000
مؤشر بيئة أداء الأعمال	0.970	0.619	0.000
مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه	0.661	0.724	0.000
مؤشر الموارد البشرية والطبيعية	0.692	0.679	0.000
مؤشر عناصر التكلفة	0.609	0.548	0.000
مؤشر الأداء اللوجستي	0.933	0.922	0.000
مؤشر الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	0.896	0.760	0.000
مؤشر اقتصاديات التكتل	0.653	0.407	0.000
مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي	0.861	0.777	0.000

تبين نتائج مختلف الاختبارات أن قيمة معامل ألفا لكرونباخ للاتساق الداخلي كانت مرتفعة لكل مجال من المجالات العشرة متجاوزة القيمة المعيارية أو قيمة القطع 0.7 باستثناء مجالي الهيكل والتطور المالي ومكونات التكلفة، وذلك بسبب العدد المحدود جداً للمتغيرات الفرعية المتوافرة على مستوى كل دول العينة لتثيل المجالين. وتشير النتائج إلى معنوية كل القيم المتعلقة بقياس كايذر-مايار-أولكن لتجاوزها في كل المجالات قيمة القطع 0.5؛ كما يشير حساب معامل اختبار بارتليت إلى مستوى دلالة لا تقل عن 1 % في كل المجالات. وبذلك تم التحقق من صلاحية البيانات للتحليل العاملي، والذي تم حسابه بأسلوب المكونات الأساسية، لاستخلاص عدد العوامل عند المرور إلى مرحلة تجميع المتغيرات الرئيسية.

تحديد الأوزان

يعتبر تجميع المتغيرات الفرعية من الخطوات الأساسية لبناء مؤشر مركب يضم أكبر قدر ممكن من المعلومات من هذه المتغيرات الفرعية، وفي كثير من الأحوال يكون لبعض المتغيرات الفرعية أهمية أكبر من المتغيرات الأخرى للتعبير عن الظاهرة محل الدراسة، الأمر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار عند اختيار الأوزان الترجيحية للمتغيرات الفرعية.

تم اختيار الأوزان الترجيحية للمتغيرات الفرعية باعتماد خطوتين أساسيتين:

1. انطلاقاً من أدنى مستوى، تم تجميع المتغيرات الأولية (110 متغيرات أولية) في شكل متغيرات رئيسية (60 متغيراً رئيسياً) ثم مكونات أساسية (11 مكوناً أساسياً) باعتماد أوزان متساوية لكل متغير أولي ثم لكل متغير رئيسي، بمعنى أن الأوزان تشتق من عدد المتغيرات الأولية الداخلة في حساب المتغير الرئيسي ومن عدد المتغيرات الرئيسية التي تم اعتمادها لبناء المكون الأساسي.
2. في مرحلة ثانية وانطلاقاً من المجموعات الثلاث الرئيسية، تم التركيز على الارتباطات بين المجموعات الثلاث وذلك باللجوء لتحليل المكونات الأساسية (Principle Components Analysis) - والذي يعتمد على تجميع المجموعات الأساسية المرتبطة معاً للحصول على مكون جديد أو مؤشر مركب وسيط يضم أكبر قدر ممكن من المعلومات المشتركة بتلك المجموعات الأساسية.

ويوضح الجدول رقم 2 نتائج التحليل العاملي باعتماد تحليل المكونات الرئيسية:

جدول رقم 2: نتائج التحليل العاملي باعتماد تحليل المكونات الرئيسية

العامل	القيم المميزة		استخلاص العوامل		
	الاجمالي	نسبة التباين المفسرة	التراكمي %	الاجمالي	نسبة التباين المفسرة
1	2.677	89.241	89.241	2.677	89.241
2	0.227	7.561	96.802		
3	0.096	3.198	100.000		

تشير النتائج إلى استخلاص مكون أساسي واحد له قيمة مميزة (Eigen value) أعلى من الواحد الصحيح (وذلك بالاعتماد على معيار Kaiser)، أي أن المكون الأساسي الوحيد أستأثر بمعظم البيانات ويفسر ما يزيد عن 89% من التباين الكلي للمؤشرات التي تم اعتمادها في التحليل. ولبناء الأوزان يتم التعامل مع مصفوفة معاملات العوامل بعد الدوران، وبالتالي يتم تجميع العوامل لتكوين المؤشر المركب عن طريق وزن كل عامل باستخدام نسبة التباين المفسرة في مجموعة البيانات بالنسبة للتباين الكلي المفسر، وهذا ما يوضحه الجدول رقم 3:

جدول رقم 3: أوزان المجموعات الثلاث

الوزن	معامل الشيع	العامل	
0.330	0.88	0.940	مجموعة المتطلبات الأساسية
0.349	0.935	0.967	مجموعة العوامل الكامنة
0.321	0.859	0.927	مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية

التجميع

إن قابلية التعويض الضمنية الكاملة بين المكونات الفرعية في طرق التجميع الإضافي (Additive aggregation) أحياناً ما تؤدي إلى عدم عكس المؤشر المركب للخصائص الحقيقية لبعض الدول. وقد تم علاج هذه المشكلة من خلال استخدام أسلوب المعايير المتعددة الذي لا يتضمن قابلية التعويض، إلا أنه من ناحية أخرى يتأثر بالقيم المنعزلة ويتطلب تكاليف مرتفعة لعمل الحسابات اللازمة عندما يكون عدد الدول كبير، ولذلك فمن الممكن أن يتم استخدام التجميع الهندسي (Geometric aggregation) حلاً وسطاً بين هاتين الطريقتين حيث أنه لا يتبع مبدأ التعويض الضمني

الكامل نظراً لأنه يأخذ في اعتباره أوزان المكونات الفرعية وفقاً لأهميتها في تكوين المؤشر المركب والتي تم تحديدها باللجوء إلى التحليل العاملي:

$$Index Value_i = \prod_{q=1}^Q y_{q,i}^{w_q}, \text{ where } 0 \leq w_q \leq 1 \text{ and } \sum_q w_q = 1$$

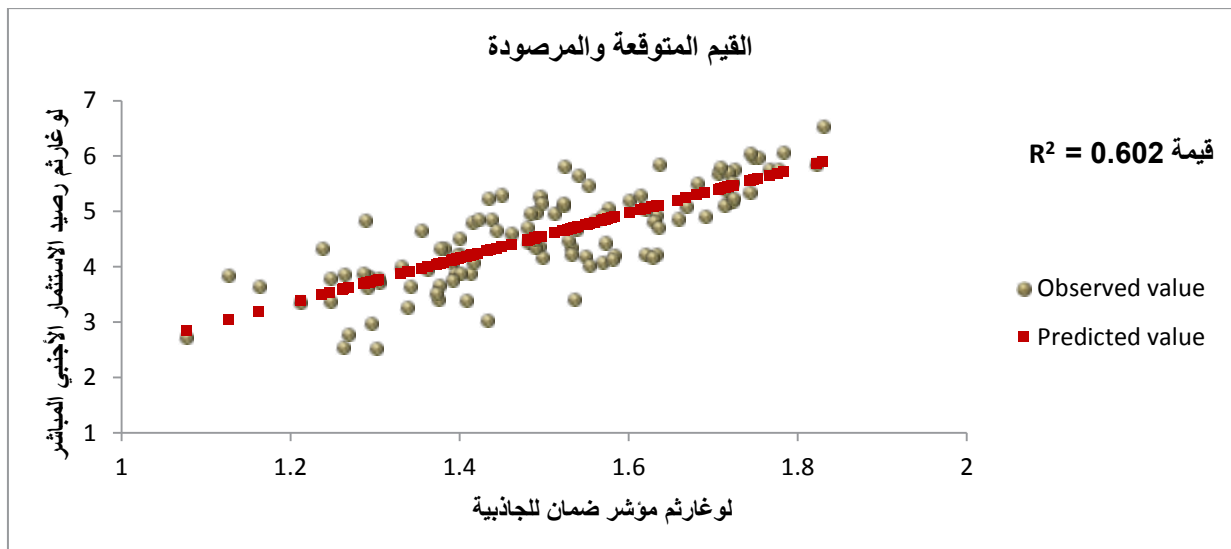
الدلالة الإحصائية للنتائج

يستعرض الجدول رقم 4 نتائج معامل الارتباط بين مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حسب طريقة تحديد الأوزان والتجميع المعتمدة. وتوضح القيم المعروضة قوة الارتباط من ناحية وتنفوق المنهجية المتبعة في بناء المؤشر (الاعتماد على الأوزان المشتقة من التحليل العاملي وعلى التجميع الهندسي) من ناحية أخرى بتحقيقها أعلى قيمة معامل الارتباط.

جدول 4: ارتباطات بيرسون مع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل

طريقة حساب المؤشر	قيمة الارتباط (مستوى الدلالة ثنائي الطرف)
الطريقة 1: أوزان نسبية وتجميع هندسي	0.776 (0.000)
الطريقة 2: أوزان متساوية وتجميع هندسي	0.747 (0.000)
الطريقة 3: أوزان متساوية وتجميع حسابي	0.747 (0.000)

الشكل رقم 2: القوة التفسيرية لمؤشر ضمان



- Abdioglu, N., Khurshed, A., Stathopoulos, K., 2012, Foreign Institutional Investment: Is Governance Quality at Home Important?, *Journal of International Money and Finance*, doi: 10.1016/j.jimonfin.2012.08.001.
- Abid F., S., Bahloul, 2011, Selected MENA countries' attractiveness to G7 investors, *Economic Modelling* 28, 2197–2207.
- Benassy-Quere, A., Coupet M., and Mayer, T., 2005, Institutional Determinants of Foreign Direct Investment, Working Papers 2005-05, CEPII research center.
- Ben Jelili Riadh, 2012, A New Composite Measure of FDI Attractiveness: Global FDI Country Attractiveness Index, (GFICA ©) mimeo, Available at: www.fdiattractiveness.com.
- Bergstrand, Jeffrey H. & Egger, Peter, 2007, A knowledge-and-physical-capital model of international trade flows, foreign direct investment, and multinational enterprises, *Journal of International Economics*, Elsevier, vol. 73(2), pages 278-308, November.
- Bruce A. Blonigen, Ronald B. Davies and Keith Head, 2003, Estimating the Knowledge-Capital Model of the Multinational Enterprise: Comment, *American Economic Review*, American Economic Association, vol. 93(3), pages 980-994, June.
- Chakrabarti, Avik, 2001, The Determinants of Foreign Direct Investment: Sensitivity Analyses of Cross-Country Regressions, *Kyklos*, Wiley Blackwell, vol. 54(1), pages 89-113.
- Dunning, J.H. and Lundan S.H., 2008, *Multinational Enterprises and the Global Economy*, 2nd edition, Edward Elgar, Cheltenham, UK.
- Dunning, J.H., 2009, Location and the multinational enterprise: Retrospective thoughts, *Journal of International Business Studies*, 40 (1): 20-34.
- Fan P.H., Morck R., Xu L.C. and Lien Y., 2007, Does good government draw foreign capital? Explaining China's exceptional foreign direct investment inflow, *World Bank Policy Research Working Paper* 4206.
- Forbes, K.J., 2010, Why do foreigners invest in the United States? *Journal of International Economics* 80 (1), 3-21.
- Groh A.P., and Wich Matthias, 2009, A composite measure to determine a host country's attractiveness for foreign direct investment, IESE, Working Paper WP-833, November, Available at: <http://www.iese.edu/research/pdfs/DI-0833-E.pdf>
- Ietto-Gillies, G., 2005, *Transnational Corporations and International Production: Concepts, Theories and Effects*, Edward Elgar, Cheltenham, UK.

- IMF, 2011, Sixth Edition of the IMF's Balance of Payments and International Investment Position Manual, last updated August 2011 available at: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/bopman6.htm>
- Laabas, B. and Abdmoulah W., 2009, Determinants of Arab Intraregional Foreign Direct Investments, API-Working Paper Series 0905, Arab Planning Institute - Kuwait.
- Leuz, C., Lins, K. V., Warnock, F. E., 2009, Do foreigners invest less in poorly governed firms? Review of Financial Studies 22 (8), 3245-3285.
- OECD, 2008, Handbook on Constructing Composite Indicators: Methodology and User Guide, available at: <http://www.oecd.org/std/clits/42495745.pdf>
- OECD, 2008, OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment: Fourth Edition, available at: <http://www.oecd.org/daf/inv/investmentstatisticsandanalysis/40193734.pdf>
- Rodríguez C., Gómez C., and Ferreiro J., 2009, A proposal to improve UNCTAD's inward FDI potential index, Transnational corporations, New York, NY : United Nations Publ, Vol. 18, 3, p. 85-113, an older version available at: <http://ea5.codersnest.com/images/files/Ferreiro1.pdf>
- Stein, E., and Daude, C., 2007, Longitude matters: Time zones and the location of foreign direct investment, Journal of International Economics, Elsevier, vol. 71(1), pages 96-112, March.
- UNCTAD, 2011, Foreign Direct Investment in LDCs: Lessons Learned from the Decade 2001-2010 and the Way Forward. New York and Geneva: United Nations.
- UNCTAD, 2012, World Investment Report (Geneva, Switzerland: United Nations Conference on Trade and Development).

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



للمزيد من الاستفسار عن محتويات التقرير يرجى مراجعة البحوث والدراسات:

الاسم	الوظيفة	الهاتف	البريد الالكتروني
د. رياض بن جليلي	رئيس البحوث والدراسات	+965 24959558	riadh@dhaman.org
أحمد الضبع	باحث اقتصادي	+965 24959562	aeldabh@dhaman.org
منى قمحية	باحث إحصائي ومعلومات	+965 24959561	mona@dhaman.org
ايمن غازي	سكرتير القسم	+965 24959529	aymang@dhaman.org

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار والتأمين المصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



شركاءنا

نظم التأمين والتأمينات العربية

القاهرة - شارع جمال عبد الناصر - طريق المطار

الشرقية - قرية الكريمية

مركز دبي - 23568 - امتداد 188946

هاتف: 34956635 (4خطوط)

فاكس: 34956647, 34956648, 34956649 (4خطوط)

البريد الإلكتروني: info@ahamasa.com

الموقع الإلكتروني: www.ahamasa.com



المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



مناخ الاستثمار في الدول العربية
مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

2014

